

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية

تخصص: دراسات إستراتيجية و دولية

واقع السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

خيدر محمد كريم

إعداد الطالب:

خطاوي سعيد

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور صالح سعود رئيساً

الأستاذ المشرف محمد كريم خيدر مشرفاً ومقرراً

الأستاذ جبابلية عبد الحفيظ عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى

" فَالْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) "

صدق الله العظيم

الآية (3، 4) من سورة قريش

شكر و تقدير:

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وما توفيقني إلا بالله

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف **محمد كريم خيدر** الذي تشرفت بالعمل معه والذي لم يدخر جهدا في سبيل توجيهي في عملي هذا.

كما أوجه شكري الخاص إلى الأساتذة **محمد سعيد مكي، خنوش محمد، كواشي مجيد** على توجيهاتهم القيمة.

كما أشكر أيضا أعضاء لجنة المناقشة المكونة من الأستاذ الدكتور **سعود صالح** رئيسا والأستاذ **جبابلية عبد الحفيظ** عضوا مصححا.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه الدراسة من أساتذة وزملاء.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى

خالي الكريم (لوناس مسعودي)

سعيد خطاوي

Liste des abréviations :

: قائمة المختصرات

CAGRE : conseil affaires générales et relations extérieures

CECA : communauté Européenne de charbon et de l'acier

CED : communauté Européenne de défense

CEE : communauté économique Européenne.

COPS : comité politique et de sécurité

COREPER : correspondants permanents

CPE : communauté politique Européenne

CPE : coopération politique européenne

EMUE : Etat major de l'Union Européenne

IESD : identité européenne de sécurité et de défense

PESC : politique étrangère et de sécurité commune

PESD : politique Européenne de sécurité et de défense

PSDC : politique de sécurité et de défense commune

OTAN : organisation de l'Atlantique de Nord

RELEX : relations extérieures

RSUE : représentants spéciaux de L'Union européenne

SEAE : service européen pour l'action extérieure

TCE : traité instituant la communauté européenne

TSFU : traité sur le fonctionnement de l'Union européenne

UE : Union Européenne

UEO : l'union de l'Europe Occidentale

UPPAR : unité de planification politique et d'alerte rapide

ملخص:

مثلت معاهدة ماستريخت (1992) تحولا جذريا في تاريخ حركة التكامل والاندماج الأوروبي، ففي إطارها تم تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك، وذلك بهدف دفع الإتحاد الأوروبي ليصبح فاعلا شاملا على المستوى الدولي؛ ولقد كان للتطور الاقتصادي الذي عرفته المجموعة الأوروبية إلى جانب التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة دورا في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك.

تتدخل عدة مؤسسات في تسيير السياسة الخارجية والأمن المشترك، إلا أن السلطة الفعلية في اتخاذ القرارات تبقى من صلاحية المجلس الأوروبي الذي يجمع الدول الأعضاء؛ وتحتوي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على أجهزة مؤسساتية خاصة بها تتمثل أهمها في: الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية.

حقق الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك عدة انجازات والتي يمكن ملاحظتها من خلال الإستراتيجيات، المواقف والأعمال المشتركة التي تم تبنيها تجاه العديد من القضايا.

غير أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تعترضها عقبات داخلية متعلقة أساسا بعدم التجانس في المواقف الخارجية للدول الأعضاء، وجود إختلالات هيكلية متعلقة أساسا بنمط اتخاذ القرار بناء على مبدأ الإجماع، غياب سياسة دفاع أوروبية مشتركة. أما العقبات الخارجية فتعود أساسا إلى النفوذ الأمريكي في أوروبا، وهيمنة حلف الناتو على مسألة الدفاع الأوروبي.

ولتجاوز هذه العقبات، يتعين على الدول الأوروبية توحيد مواقفها الخارجية، تطوير نمط اتخاذ القرارات داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك، تقوية الهوية الأوروبية للأمن والدفاع..

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية المشتركة- الأمن المشترك- الدفاع المشترك- مواقف مشتركة- أعمال مشتركة- إستراتيجيات مشتركة- اتخاذ القرار - مؤسسات- الإجماع - الهوية الأوروبية - حلف الناتو

Résumé :

La signature du traité de Maastricht en 1992, représente un tournant historique pour le processus de la construction européenne, en effet ce traité a été marqué par la création de la politique étrangère et de sécurité commune (PESC). Cette dernière a eu comme objectif de rendre l'Union européenne comme acteur global. La création de la PESC a été le résultat de deux événements major : le processus de développement économique qu'a connu la communauté européenne ainsi que les bouleversements internationaux de la période post guerre froide.

Dans le domaine de la PESC, les décisions sont prises à l'unanimité par les Etats membres siégeant au conseil européen. Ce dernier est le principal centre de décision dans ce domaine. Par ailleurs il existe d'autres organes spécifiques pour la PESC dont le plus important est celui de Haut représentant de l'Union Européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité.

Depuis sa création, plusieurs concrétisations ont été enregistrées dans le domaine de la PESC : prises de plusieurs stratégies, positions et actions communes qui reflètent l'existence d'une vision européenne commune à l'égard des dossiers et questions internationales.

Néanmoins, la politique étrangère et de sécurité commune se heurte face à plusieurs obstacles internes : divergences entre Etats membres quant à une vision extérieure commune, existence des dysfonctionnements liés au mode de prise de décision par l'unanimité, ainsi que, dans le domaine de la défense, l'absence d'une politique européenne de défense collective.

Des obstacles extérieurs empêchent également l'existence d'une politique étrangère et de sécurité commune efficace. Il s'agit principalement de l'influence des Etats Unis d'Amérique et de l'Otan sur l'Europe.

Face à ces obstacles, les Etats membres de l'UE doivent unifier leurs positions extérieures, promouvoir leurs mode de prise de décision, ainsi que de renforcer l'identité européenne de sécurité et de défense.

Mots clés : politique étrangère commune - sécurité commune- défense commune- positions communes- actions communes- stratégie commune- institutions- prise de décision- unanimité- identité européenne- OTAN

Abstract:

The signature of Maastricht treaty on 1992 represents a historical change in the process of European construction. This treaty had created the EU common foreign and security policy (CFSP). Its objective was to make the European Union a global actor in the international sphere. The creation of the CFSP has been the consequence of two events: the economic development of European community, and also the consequence of the international change on the post cold war period.

In the domain of the CFSP, the decisions are taking unanimously by the states members sitting in the European council which is the principal center of decision. Moreover, there are many others specific organs for the CFSP whose the most Important is the higher represent of the European Union for foreign affairs and security policy.

Since its appearance, many concretizations have been unregistered in the domain of CFSP: many common strategies, positions and actions had been adopted which reflect the existence of a common European vision concerning the analyzing of the international questions.

Nevertheless, the EU common foreign and security policy has many internal obstacles like: the divergences between state members in their external positions, the existing of anomalies in the way of decision making, and also the absence of European policy's collective defense...

Other external obstacles prevent the CFSP to be more efficient. It concerns especially the influence of the United State of America in Europe, and also the weight of the North Atlantic alliance regarding the defense question in Europe.

To overcome these obstacles, the European members in the EU, have to unify their external positions, promoting their way of decision making, and reinforcing the European identity of security and defense.

Key words: common foreign policy- common security- common defense- common positions – common actions- common strategies- institutions- decision making – unanimity- European identity – NATO

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المشترك

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي وآليات تحقيقها

المبحث الثالث: المسار التاريخي للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: المحاولات الأولى للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة

المطلب الثاني: الأسباب والظروف التاريخية لظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: ما بعد ماستريخت والتعديلات القانونية للمعاهدة (معاهدة أمستردام، معاهدة لشبونة)

الفصل الثاني: نظام عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي والمؤسسي للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الأجهزة الخاصة الممثلة لمهام السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك

المبحث الثاني: الإمكانيات المالية والعملياتية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: القدرات المالية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)

المطلب الثالث: القدرات التنظيمية والعسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

المبحث الثالث: انجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن

المطلب الأول: انجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية

المطلب الثاني: انجازات الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني

المطلب الثالث: نموذج الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي

الفصل الثالث: العراقيل الداخلية والخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك وآليات تجاوزها

المبحث الأول: العقبات الداخلية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: الانقسامات الداخلية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: موقع مسألة الدفاع الأوروبي من السياسة الخارجية والأمن المشترك

المبحث الثاني: العقبات والضغوط الخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: النفوذ الأمريكي في أوروبا

المطلب الثاني: حلف الناتو والإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لنجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: الحلول المقترحة لحل المشاكل الداخلية

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات الخارجية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

انتهت الحرب الباردة بانتهاء المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي وانتهاء جدار برلين رمز القطيعة بين الشرق والغرب، والذي مثل لعدة سنين الحد الفاصل بين المعسكرين والذي قسم أوروبا إلى قسمين مختلفين متنازعين ومتصارعين إيديولوجيا وسياسيا، الأمر الذي نتج عنه خلل في العمل وتجميد لكل التعاملات والحر كيات التفاعلية بين القسمين الأوروبيين.

لقد تميزت الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة بالعودة إلى فترات السلام والاستقرار وبداية التقارب بين الشرق والغرب عامة وأوروبا الشرقية والغربية بصفة خاصة، إلى جانب توحيد ألمانيا التي أصبحت دولة فدرالية واحدة، الأمر الذي سرع من عملية التكامل والاندماج الأوروبي.

ولقد كان الإعلان عن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي تحديا كبيرا بالنسبة لأوروبيين، خاصة إذا علمنا بحساسية وتعقد كلا المجالين، فالدول القومية عادة ما تنتسب بمؤسساتها السيادية التي تضمن وجودها، بقائها واستمرارها، فالسياسة الخارجية تبقى أداة فاعلة في يد الدول القومية للحفاظ على سيادتها، كما أن الأمن يشكل عصب وجود الدولة القومية، والحفاظ عليه إنما هو حفاظ على وجود الدولة ذاتها.

وفي نفس الوقت، مثلت السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي تلك الرغبة الأوروبية نحو تحقيق التكامل السياسي الأوروبي والوصول إلى تشكيل الولايات المتحدة الأوروبية كهدف رئيسي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، فقد كان الهدف من إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والحديد هدفا سياسيا بالأساس والذي كان يتعلق أساسا بالسعي نحو ضمان استقرار وأمن أوروبا من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتشجيع التكامل الأوروبي ومحاولة نسيان الأحقاد والحروب الطويلة التي عانت منها الدول والشعوب الأوروبية.

ولقد مثلت معاهدة ماستريخت تحولا كبيرا في تاريخ حركة الاندماج الأوروبي، فمن خلالها تم تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) وذلك بهدف دفع الإتحاد الأوروبي ليصبح كفاعل مستقل ومؤثر على الساحة الدولية، ولتحقيق ذلك تم تجهيزه بمؤسسات تجمع الدول الأوروبية فيما بينها، وبما أن عملية التكامل والاندماج الأوروبي عملية مستمرة ومتواصلة تمت أساسا من خلال عدد من المعاهدات المتتالية، فقد تم إدخال عدة تعديلات على المعاهدة المؤسسة للإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) وذلك بغية التسريع من عملية الاندماج الأوروبي وزيادة تفعيل دور الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وفي هذا الإطار فإن الإتحاد الأوروبي قد حقق العديد من الإنجازات.

غير أنه من جهة أخرى، فإن المنتبِع للشأن الأوروبي يلاحظ وجود انقسام وعدم انسجام تام في سياسة الإتحاد الخارجية، بالإضافة إلى غياب قراءة أوروبية واضحة للأحداث الدولية إلى جانب عدم ثبوت معالم سياسة الأمن الأوروبية. ونتيجة لذلك فإن الإتحاد الأوروبي كفاعل دولي شامل ومستقل تعترضه العديد من المعوقات الداخلية والخارجية التي أصبحت تعرقل من مسيرته نحو تحقيق الإتحاد السياسي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة البحث في مدى نجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، محاولة معرفة طبيعة وشكل هذه السياسة، الإنجازات التي حققتها، وكذا مختلف العراقيل والعقبات التي أصبحت تقف كحاجز أمام فعاليتها، ومحاولة الخروج بحلول انطلاقاً من فهم الأسباب والظروف المحيطة بها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المعنون بـ " واقع السياسة الخارجية و الأمن المشترك للإتحاد الأوروبي " في:

1/ الأهمية العلمية:

ترجع إلى أهمية الوقوف على مدى نجاح الإتحاد الأوروبي في إطار تجربته التكاملية، وكذا محاولة الإطلاع على أهم إنجازات الإتحاد المحققة في مجالي السياسة الخارجية والأمن، إلى جانب معرفة الأبعاد والتحديات والمشاكل الداخلية والخارجية التي تعرقل المسار الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك خاصة في ضل التطورات الأخيرة بما فيها الأزمة المالية التي ضربت دول الإتحاد.

2/ الأهمية العملية:

إن دراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بالمجموعات الإقليمية ستمكننا من الاستفادة من الإنجازات المحققة في إطار هذه المجموعات وتفادي العراقيل التي قد تؤثر على عمليات التكامل الإقليمي، وبما أن التجربة التكاملية الأوروبية تعتبر من أنجح التجارب التكاملية الإقليمية، فإنها ستفيدنا أكثر في حالة ما إذا قمنا بمقارنتها مع التجربة التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي.

الإشكالية:

بنهاية الحرب الباردة تغير الوضع الدولي، والذي تميز خاصة ببروز القطبية الأحادية وانهيار القطبية الثنائية، وكذا ظهور ما أصبح يعرف بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن من جهة أخرى فإن انهيار الإتحاد السوفيتي ومعه نظام الثنائية القطبية قد ترتبت عنه محاولات لبروز أقطاب جديدة على المستوى الدولي، وكذا محاولة إرساء نظام دولي جديد يضمن تعدد الأقطاب والفواعل الدولية في إطاره. انطلاقاً من هذه الرؤية الجديدة ومن هذه الظروف التاريخية، سعى الإتحاد الأوروبي منذ معاهدة "ماستريخت" إلى وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، غير أنه ولتحقيق الوحدة السياسية بين دوله، ارتكز الإتحاد الأوروبي على إتباع خطوات تدريجية تخللتها توقيع عدة معاهدات تصحيحية وصولاً إلى معاهدة لشبونة والتي حاولت إرساء إطار أكثر فعالية لمؤسسات الإتحاد الأوروبي.

طوال هذه المدة حقق الإتحاد الأوروبي عدة إنجازات على الصعيد الأمني وعلى صعيد السياسة الخارجية، إلا أن محاولات الوصول لتحقيق الإتحاد الفدرالي بين دوله وبناء مؤسسات فوق قومية في مجالي السياسة الخارجية والأمن قد أصبحت تعترضها معوقات داخلية والتي تتعلق أساساً بالانقسامات الداخلية فيما بين الدول الأعضاء حول كيفية صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للإتحاد، وكذا معوقات خارجية والتي تتعلق أساساً بالضغوطات الخارجية التي تقف كحاجز أمام بروز هوية أوروبية مشتركة على الصعيد السياسي والأمني.

وبناء على ما تقدم قمنا بطرح الإشكالية التالية:

هل نجح الإتحاد الأوروبي في رسم سياسة أوروبية مشتركة في مجالي السياسة الخارجية والأمن؟

التساؤلات الفرعية:

و ضمن هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما المقصود بالسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي؟

2- كيف يتم عمل الإتحاد الأوروبي في مجالي السياسة الخارجية والأمن؟

3- فيما تتمثل إنجازات الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك؟

4- ما هي المشاكل الداخلية والخارجية التي تعرقل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باعتماد الفرضيات التالية:

- 1- تمثل المشاكل الداخلية والعقبات الكبرى أمام نجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.
- 2- تؤثر الضغوطات الخارجية بشكل كبير على فعالية القرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.
- 3- تقتصر السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي على اتخاذ قرارات محدودة وتبقى غير فعالة على الساحة الأوروبية والعالمية.

الدراسات السابقة:

تعرض لدراسة موضوع السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي مجموعة من البحوث والدراسات يمكن سوقها على سبيل الذكر لا الحصر كالتالي:

- كتاب لصاحبه « Yakemtchouk, Romain », تحت عنوان:

« **La politique étrangère de l'Union Européenne** », الصادر في 2005، وفيه تعرض الكاتب إلى تحليل السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، في حين لم يركز فيه على معالجة البعد الأمني للإتحاد الأوروبي.

- كتاب لصاحبه « Paul Magnette » بعنوان:

« **Le régime politique de l'Union Européenne** », والذي صدر في سنة 2009، ويتطرق فيه الكاتب إلى النظام السياسي للإتحاد الأوروبي، ومن خلاله حاول الكاتب دراسة آلية عمل المؤسسات الأوروبية، وكيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، وكذا كيفية اتخاذ القرارات في السياسات الجماعية الأخرى.

- مذكرة الطالب "قريب بلال" حول السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات_ وهي مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية من جامعة باتنة، وركز فيها الطالب على السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي، وعلى التحديات والصعوبات التي تعترض هذه السياسة، وبذلك انصب اهتمام الباحث في هذه الدراسة على معالجة مسألة السياسة الأمنية الأوروبية في حين استبعد دراسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي. كما ركز الطالب أيضا في إطار دراسته على علاقات الإتحاد الأوروبي بروسيا، وكذا على العلاقات الأورومتوسطية وحاول بذلك أن يسلط الضوء على دور هذه العلاقات في بناء سياسة أمنية أوروبية.

ويلاحظ من خلال هذه الدراسات والكتابات أنها ركزت فقط على معالجة جزء معين وحاولت التعمق فيه، لذلك تتعرض دراسة السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي إلى كافة الأجزاء المتعلقة بهذه السياسة (السياسة الخارجية، الأمن المشترك، الدفاع، التنظيم المؤسسي..). وبذلك فإن هذه الدراسة تحاول تقديم نظرة شاملة وتقييمية للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.

حدود الدراسة:

- المجال المكاني: ينحصر المجال المكاني للدراسة في المجال الإقليمي للإتحاد الأوروبي، وبذلك فإن الدراسة تركز فقط على المجال الجغرافي للإتحاد الأوروبي ولا تتعدى لتشمل جميع النطاق الجغرافي للقارة الأوروبية على اعتبار أن الإتحاد الأوروبي لا يشمل المجال الجغرافي لكامل القارة الأوروبية.

- المجال الزمني: وذلك ابتداء من 1992 أي منذ اتفاقية ماستريخت التي أسست في إطارها السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، مروراً بكافة المعاهدات التي جاءت لتعديل ولتكميل ما جاءت به معاهدة ماستريخت، وصولاً إلى عام 2012.

مناهج الدراسة :

تطلبت دراسة الموضوع استعمال المنهج التاريخي: والذي يركز على الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، فالمنهج التاريخي لا يكتفي فقط بسرد الحوادث الماضية وإنما يحاول تعقب الظروف المحيطة بميلاد الظواهر أو اندثارها وذلك بغية الوصول إلى إيجاد القوانين المتحكمة في هذه

الظواهر كما يستهدف التعميم بعد اكتشاف العلاقات التي تربط بين الظاهرة محل الدراسة والظرف التاريخي الذي حدثت فيه.¹

ولقد اعتمدنا في دراستنا هذه على **المنهج التاريخي** وذلك من أجل معرفة تاريخ الإتحاد ونشأته وكذا معرفة المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية والأمن المشترك، وكذا الظروف التاريخية التي ساهمت في ظهور هذه السياسة، وكذا محاولة تعقب الظاهرة في تطورها خاصة وأن عملية التكامل والاندماج الأوروبي تتميز بالتطور المستمر، وذلك من خلال التوقيع على عدد من المعاهدات التصحيحية والتي تأتي للاستجابة لظروف تاريخية وسياسية معينة.

الإقترابات و النظريات :

اعتمدت الدراسة في تحليلها على أفكار **المدرسة الواقعية** خاصة تلك المتعلقة بالمصلحة الوطنية وصراع الدول القومية من أجل البقاء، وذلك لتفسير رفض الدول الأوروبية التنازل عن سياستها الخارجية والأمنية لصالح سلطة فوق قومية أوروبية، وكذا تغليب منطق المصلحة والأمن القومي على كل اعتبارات المصلحة الجماعية والأمن الجماعي؛

اعتمدت الدراسة أيضا على **المدرسة الليبرالية** في تحليل العلاقات الدولية، والتي ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات تعاونية وليست صراعية تنظمها الأخلاق وتعتمد على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي القانون والديمقراطية وذلك لمحاولة تفسير التعاون القائم فيما بين الدول الأوروبية نحو تحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا، وتصدير مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية؛

كما اعتمدت الدراسة أيضا على أفكار **المدرسة الوظيفية الجديدة** التي تهتم بدراسة كل عمليات التكامل الاندماج الإقليمي، الجهوي والعالمي وكذا كل منظومات التحالف العسكري والأمني، والتي تشدد على دور الدول القومية في عملية التكامل والاندماج إلى جانب السلطات فوق القومية، وذلك من أجل تفسير وتحليل، والإجابة على السؤال التالي: لماذا نجح الإتحاد الأوروبي في المسائل الاقتصادية والمالية ولم ينجح في المسائل السياسية والأمنية؛

كما اعتمدت الدراسة أيضا على اقتراب **صنع القرار** والذي يهدف إلى التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في إطاره،² وذلك لتفسير عملية صنع واتخاذ

¹ محمد شلبي، المنهجية التحليل في السياسي: المفاهيم ، المناهج، الإقترابات والأدوات (الجزائر: 1997)، ص 56.

² نفس المرجع، ص 159.

القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك، وكذا تأثير العوامل الثقافية وتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية للدول الأوروبية وكذا اختلاف مصالح هذه الأخيرة على عملية صنع القرار.

كما تم الاعتماد أيضا على نظرية مركب الأمن الإقليمي **Regional Security Complex Theory** لـ"باري لوزان" وذلك لتفسير نظرة الإتحاد الأوروبي إلى المسائل الأمنية، والتي أصبحت ترتكز على المفهوم الشامل للأمن بأبعاده المختلفة.

تقسيم الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة فصول:

يعالج الفصل الأول المعنون **بمدخل إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي** تحديد كل من مفهومي السياسة الخارجية ومفهوم الأمن المشترك، وذلك في إطار المبحث الأول، أما المبحث الثاني فينتظر إلى تعريف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، وكذا تحديد الأهداف من وراء إنشائها، في حين يتناول المبحث الثالث المحاولات الأولى نحو تجسيد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وكذا الظروف التاريخية التي ساهمت في إنشاء هذه السياسة في إطار معاهدة ماستريخت ، إلى جانب التعديلات القانونية المختلفة التي أتت بها المعاهدات التصحيحية اللاحقة (معاهدة أمستردام ومعاهدة لشبونة)، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك.

ويعالج الفصل الثاني المعنون **بنظام عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي** آلية عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك، حيث يختص المبحث الأول بدراسة المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي والأجهزة الخاصة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وكيفية اتخاذ القرار داخلها، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى الإمكانيات المالية والعملياتية التي يتوفر عليها الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، وأخيرا يتعرض المبحث الثالث إلى إنجازات الإتحاد الأوروبي في مجالي الأمن والسياسة الخارجية.

أما الفصل الثالث والأخير والمعنون **بالعراقيل الداخلية والخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك وآليات تجاوزها** فينتظر إلى معالجة أهم العقبات الداخلية والخارجية والتي تحد من عمل الإتحاد الأوروبي في مجالي السياسة الخارجية والأمن، حيث يتناول المبحث الأول العقبات الداخلية، في حين يتعرض المبحث الثاني إلى العقبات الخارجية، أما المبحث الثالث والأخير فينتظر إلى الحلول المقترحة لتجاوز هذه العقبات (الداخلية والخارجية).

الفصل الأول

مدخل إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المشترك

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي وآليات تحقيقها

المبحث الثالث: المسار التاريخي للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: المحاولات الأولى للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة

المطلب الثاني: الأسباب والظروف التاريخية لظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: ما بعد ماستريخت والتعديلات القانونية للمعاهدة (معاهدة أمستردام، معاهدة لشبونة)

خاتمة الفصل

تعددت الدراسات المهمة بظاهرة السياسة الخارجية باعتبارها الإطار الرئيسي المعبر عن سلوكيات الدولة في العالم الخارجي، من جهة أخرى، يعتبر الأمن عصب وجود الدولة القومية والضامن الوحيد لبقائها واستمرارها، ولقد تطورت الدراسات الأمنية خصوصا بعد ذلك التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن.

من جهته حضي مفهوم الأمن المشترك باهتمام العديد من الدارسين والمفكرين في العلاقات الدولية، إذ بتأكيد على الجانب التعاوني الذي يجب أن يسود العلاقات فيما بين الدول القومية، أصبح مفهوم الأمن المشترك يشكل منهاجا جديدا لتجاوز المعضلة الأمنية فيما بين الدول القومية.

ولقد قام الإتحاد الأوروبي منذ معاهدة ماستريخت بتأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC) كركيزة ثانية من بين الركائز الثلاث التي أقيمت عليها الهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي ، ولقد ساهمت عدة عوامل وظروف تاريخية في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك، غير أن هذا لم يمنع من بروز عدة محاولات للإتحاد السياسي والأمني قبل معاهدة ماستريخت، من جهة أخرى عرفت السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي عدة تطورات وتعديلات قانونية والتي أنت بها المعاهدات التصحيحية اللاحقة لمعاهدة ماستريخت.

ويتطرق هذا الفصل إلى تحديد مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك في إطارهما النظريين ، تحديد مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، إلى جانب تتبع المسار التاريخي والمحاولات الأولى للوصول إلى تحقيق الإتحاد السياسي والأمني فيما بين الدول الأوروبية، وكذا كافة الظروف التاريخية التي كانت وراء ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي وكذا مختلف التعديلات القانونية التي جاءت بها المعاهدات التصحيحية اللاحقة لمعاهدة ماستريخت.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والأمن المشترك

اهتمت العديد من الدراسات في العلاقات الدولية بتحليل ظاهرة السياسة الخارجية، وحاولت بذلك إيجاد مفهوم واضح لشكل وطبيعة هذه السياسة، ونظرا لتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة برزت هنالك العديد من المدارس التي اهتمت خصيصا بتحليل السياسة الخارجية. من جهة أخرى عرف مفهوم الأمن عدة تطورات وتغيرات جوهرية، ويمثل مفهوم الأمن المشترك منهجا جديدا لحل المعضلة الأمنية بين الدول القومية، ولقد سمح بروز هذا المفهوم إحداث عدة تطورات على مستوى العلاقات فيما بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

أولا: تعريف السياسة الخارجية:

لا يوجد هنالك اتفاق تام بين الباحثين حول تعريف دقيق لمفهوم السياسة الخارجية، لذلك سنحاول الوقوف على أهم التعريفات لأهم المفكرين في هذا المجال.

يعرفها "مارسال ميرل" « Marcel Merle » بأنها:

" ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه نحو الخارج. والذي عن طريقه تمارس الدول أفعالها وسلوكاتها الخارجية".¹

يعرفها "كرستفر هيل" « Christopher Hill » بأنها:

" مجموع العلاقات الخارجية الرسمية التي يقودها فاعل مستقل (غالبا يكون دولة) في العلاقات الدولية".²

كذلك قدم "بلانو راولتون" تعريفا للسياسة الخارجية بحيث يعتبرها على أنها عمل مخطط وممنهج يقوم به صانع القرار في الدولة تجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق المصلحة الوطنية. من خلال هذا التعريف يمكننا أن نستنتج أن "راولتون" يركز في تعريفه على عنصرين: التخطيط والمصلحة الوطنية.

¹ Chabi Mourad, **introduction à la science politique**, [http://fdv.univ-lyon3.fr/moodle/file.php/1/FPV2/Introduction%20au%20droit/Introduction_a_la_sciences_politique/introduction_alasciencespolitique.pdf], 15 février 2013, P 3.

² Franck Petiteville, **de la politique étrangère comme catégorie d'analyse des relations internationales**, [http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2003-3-page-59.htm] , juillet 2003, P 59.

من جهته يعرف "جيمس روزنو" - الذي يعتبر من أكثر المفكرين اهتماما بمجال السياسة الخارجية- يعرف السياسة الخارجية على أنها:

" منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً".

كما يعرفها مرة أخرى على أنها:

"التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة"

يعتبر هذان التعريفان المقدمان من طرف "جيمس روزنو" من أكثر التعريفات شمولاً لمفهوم السياسة الخارجية.¹

السياسة الخارجية تبقى في النهاية سياسة عامة مكلفة بتسيير مختلف الظواهر الخارجية المتعلقة بموازن القوى الدولية، مختلف الإستراتيجيات المعتمدة من طرف الفواعل الدولية، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفواعل الداخلية التي تمثل الحدود المؤسساتية والثقافية للفعل الخارجي والتي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي.²

ثانياً: السياسة الخارجية وأهم النظريات في العلاقات الدولية:

سنحاول التركيز على أهم النظريات في العلاقات الدولية والتي حاولت تفسير مفهوم السياسة الخارجية:

- المدرسة الواقعية:

يرى الواقعيين أن سلوكيات الدول الخارجية هي سلوكيات عقلانية، فالدول تسعى دائماً إلى تحقيق المصلحة الوطنية والتي تتمثل في البقاء، الأمن والقوة. بالنظر إلى الواقعيين الكلاسيكيين، فإن العلاقات الدولية هي علاقات سياسية دبلوماسية، فالدولة هي الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية، ونظراً لكون المشاكل الرئيسية للدول المختلفة مصدرها خارجي والتي تعود خاصة إلى الطابع الفوضوي الذي

¹ قسم الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007-2008، ص ص 21، 22.

² Frédéric Charillon, *politique étrangère. Nouveaux regards*, [<http://www.afsp.msh-paris.fr/activite/sei/fiches kiosksei/kioskcharillon.html>], 2002, p 1.

يتميز به النظام الدولي، فإن الأفعال الخارجية للوحدات الدولية المختلفة ما هي إلا استجابة للمؤثرات الخارجية التي يفرضها النظام الدولي الفوضوي أكثر من هي استجابة لرغبات القوى السياسية الداخلية.

فبالنسبة للواقعيين فإن الدول تسعى من خلال علاقاتها الخارجية إلى التعظيم من مصالحها الوطنية التي تتمثل في القوة والهيمنة، كما يعتقدون بأن ميزان القوى هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الدولي.

في حين انطلق الواقعيين الكلاسيكيين في تحليلاتهم من فرضية أن الطبيعة الإنسانية شريرة في حد ذاتها، فإن الواقعيين الجدد وعلى رأسهم "كينيث والتز" قد ارتكزوا في تحليلاتهم على هيكلية النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول المختلفة، وعليه فإنهم يرون بأن غياب سلطة فوق قومية تفوق سلطة الوحدات الدولية يعتبر السبب الرئيسي للفوضى الدولية التي تدفع بالوحدات الدولية إلى اللجوء نحو تعظيم مصالحها الوطنية والتي تتمثل أساسا في تحقيق الأمن؛ ونتيجة لذلك، فإنه لا يوجد هنالك سياسة خارجية مستقلة وغير خاضعة لهيكلية النظام الدولي وتأثيراته، وعليه فإن دور القادة السياسيين في صياغة السياسة الخارجية محدود، كما أن خياراتهم السياسية تخضع لطبيعة النسق الدولي.¹ وهذا ما جعل الواقعيين والواقعيون الجدد يفصلون في الأخير بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، على اعتبار أنهما لا يخضعان تماما لنفس القواعد التي تنظم المجال الداخلي (الذي يتميز بالتنظيم والهيراركية) والمجال الخارجي (الذي يتميز بالفوضى).²

- المدرسة الليبرالية:

ارتكزت المدرسة الليبرالية في تحليلاتها على كيفية تحقيق السلم والتعاون الدولي. تتطرق هذه المدرسة من فرضية أن الطبيعة البشرية خيرة وأن العلاقات الدولية هي علاقات سلم تنظمها الأخلاق، وتعتمد على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، القانون والديمقراطية؛ اقترنت المدرسة الليبرالية بمثالية "كانط" ومبادئ "ولسن" الأربعة عشر. ترى المدرسة الليبرالية أن العلاقات الدولية هي علاقات ما بين الدول، المنظمات الدولية والأفراد، وبذلك فإنها تهتم بالفرد الذي يقع على عاتقه توجيه السياسات العامة ومن ثم توجيه السياسة الخارجية للدولة.³ كما ارتكز التحليل الليبرالي أيضا على تبيان التأثير الذي تلعبه الأنظمة السياسية الداخلية في توجيه السياسات الخارجية للدول، وعليه فطبقا لهذا المنطق فإن السياسة الخارجية

¹ Nevzat Arslan, **la place de l'identité dans la politique étrangère. Le cas de la Turquie dans la période post 11-septembre 2001**, (Thèse représentée pour obtenir le grade de docteur de sciences politiques), université de Liège, 23 aout 2011, pp 24-26.

² Mélanie Cathelin, **le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement, le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique**, (thèse pour le doctorat en science politique), Université Montesquieu – Bordeaux IV, 8 décembre 2008, p 19.

³ Nevzat Arslan, **op.cit.** pp 27, 28.

ينبغي تحليلها أولاً على أساس أنها سيرورة دولية خارجية (والتي من خلالها تتفاعل الدولة وتتفاوض مع الدول الأخرى) وثانياً على أساس أنها سيرورة وطنية داخلية (والتي من خلالها تتفاعل الدولة وتتفاوض مع المجموعات المحلية الداخلية).¹

- البنائية:

ظهرت البنائية وتطورت في العلوم الاجتماعية، الفلسفة الأنثروبولوجيا قبل انتقالها للعلوم السياسية ، ولقد ظهرت هذه المدرسة كرد فعل للمدرسة الواقعية، ويعتبر "ألكسندر واندت" Alexander « Wendt من بين رواد هذه المدرسة. ولقد ارتكز "واندت" في دراسته على الطابع الاجتماعي للعلاقات الدولية، ونتيجة لذلك فإنه يعتقد بأن السياسة الخارجية للدول مثلها مثل العلاقات الدولية بصفة عامة هي منتج اجتماعي وليست كنتاج حتمي لطبيعة النظام الدولي (القوى المادية) كما كان يعتقد الواقعيين. وعليه فإن "واندت" ينطلق من فرضية أن الواقع غير محدد من طرف القوى المادية بقدر ما هو نتيجة لبنية معرفية مشككة من أفكار، اعتقادات، قيم، ومعايير ومؤسسات مشتركة للفواعل ، وفي هذا الإطار يقول "واندت" أن الأناركية أو الفوضى الدولية هي من صنع الدول وليست كمعطى.²

ثالثاً: تحليل السياسة الخارجية:

جميع الدراسات التي تمت في إطار تحليل السياسة الخارجية « Foreign Policy Analysis » انطلقت من مبدأ أن كل ظاهرة ملحوظة في العلاقات الدولية ما هي إلا نتيجة لقرار إنساني، أو كنتيجة للتفاعلات والاحتكاكات في إطار عملية صنع القرار الخارجي، وانطلاقاً من ذلك فإن مستوى التحليل المعتمد هنا يركز على الفاعل « l'acteur ».

- نظرية تحليل القرار في السياسة الخارجية « l'analyse décisionnelle » :

إن السياسة الخارجية كأى سياسة عامة ما هي إلا نتاج لعملية صنع قرار داخلية، ومن هنا فإن تحليل القرار في السياسة الخارجية يركز على تحليل الفاعل الإنساني وملكيته الفكرية، الثقافية والمعارية ، وتأثيرها على اتخاذ القرار. بالنظر إلى تأثيرها بالتحليل السلوكي، فإن مدرسة تحليل القرار في السياسة الخارجية تحاول تفسير وإيجاد القوانين التي تتحكم في آلية عمل النظام.

¹ Mélanie Cathelin, **op.cit.** p 22.

² Nevzat Arslan, **op.cit.** pp 29- 31.

يعتبر "جيمس روزنو" من بين المفكرين الأولين المؤسسين لهذه المدرسة، والذي حاول وضع نظرية وسطى « Middle-range theory » والتي تكون كوسيط بين الأطر النظرية العامة والواقع المعقد المراد تفسيره.

تنظر مدرسة تحليل القرار في السياسة الخارجية إلى الدولة باعتبارها مشكلة من العديد من الهياكل والوحدات ولا تنظر إليها باعتبارها ككل موحد أو كوحدة واحدة، وعليه فإنها تعتقد أن السياسة الخارجية تفسر عن طريق تحليل تلك العلاقات القائمة بين تلك الوحدات المكونة للدولة، كما ترفض مدرسة تحليل القرار في السياسة الخارجية فكرة عقلانية الفاعل، بل إن الجزء الكبير من الدراسات التي أقامت ركز على الافتراض المسبق بعدم عقلانية القرارات المتخذة.

لا تتكرر مدرسة تحليل القرار في السياسة الخارجية ضغوطات البيئة الخارجية، غير أنها تركز في تحليلها على معرفة الكيفية التي ينظر من خلالها الفاعل لهذه الضغوطات، بمعنى تصوره وإدراكه لها. وانطلاقاً من هنا يقوم الفاعل بتحليل الواقع المطروح أمامه انطلاقاً من مجموعة من الأفكار والتخمينات المسبقة، هذه الأخيرة تتأثر هي كذلك سواء بمحيط النظام لدى صانع القرار أو تتأثر بالعوامل الشخصية المعرفية والثقافية لصانع القرار .

انقسمت مدرسة تحليل القرار في السياسة الخارجية إلى اتجاهين:

-الاتجاه الأول: ويضم أنصار المقاربة المعرفية في تحليل القرار على مستوى الفرد، ويعود هذا الاتجاه إلى دراسات كل من "مارغريت سبنسر" « Margaret Spenser » و"هارولد سبروت" « Harold Sprout » والذان ركزا في تحليلهما على التأثيرات الثقافية، النفسية والاجتماعية للمحيط الذي يعيش فيه صانع القرار على القرار النهائي.

-الاتجاه الثاني: والذي يضم أولئك الباحثين الذين ركزوا على تحليل تأثير المنظمات والبيروقراطيات على مسار اتخاذ القرار، ومن بينهم "جراهام ألسون" « Graham Alison » . ففي كتابه حول تحليل السياسة الأمريكية خلال أزمة الصواريخ في كوبا، حاول قراهام ألسون التركيز على ذلك النزاع الموجود بين الأجهزة الحكومية وتأثيره على مسار اتخاذ القرار. ولقد توصل ألسون إلى وضع ثلاثة نماذج: نموذج الفاعل العقلاني، النموذج البيروقراطي، نموذج السياسات البيروقراطية، وسنحاول التركيز على هذا الأخير باعتباره الأكثر استعمالاً وتداولاً في دراسات السياسة الخارجية¹.

¹ Mélanie Cathelin, *op.cit.* pp 42-44.

نموذج السياسات البيروقراطية ل"جراهام ألسون":

لقد حاول جراهام ألسون التركيز في تحليله على العمليات السياسية الداخلية لفهم قرارات السياسة الخارجية. وانطلاقاً من هذه الفكرة طور جراهام ألسون نموذجاً النظري والذي ارتكز بصفة خاصة على ذلك الانقسام الموجود بين مختلف البيروقراطيات الموجودة داخل الجهاز الحكومي.

إن هذا الانقسام الموجود بين مختلف المنظمات البيروقراطية سينتج عنه انقسام في المصالح بين هذه البيروقراطيات، الأمر الذي ينعكس سلباً على المصلحة الوطنية، وعليه فإن القرارات المتخذة في النهاية ما هي إلا نتيجة لتلك المفاوضات القائمة بين هذه البيروقراطيات التي تدخل في عملية مساومة مستمرة « pulling and hauling » من أجل تحقيق المصلحة الخاصة لكل واحدة منها.

يؤكد نموذج السياسات البيروقراطية على تلك العلاقة القائمة بين مكانة ووضع كل بيروقراطية داخل الجهاز الحكومي من جهة وعملية صنع القرارات من جهة أخرى، وذلك طبقاً للمقولة الشهيرة التالية: " الموقف الذي تدافع عنه يفسر من خلال الوضعية التي أنت موجود فيها " (« where you stand depends on where you sit »). يعتبر نظام عمل البيروقراطيات مركزياً في إطار التحليل الذي قدمه ألسون، كما أشار هذا الأخير إلى ميل البيروقراطيات إلى العمل بطريقة روتينية، وهي الطريقة التي تمكنها من مقاومة أي تغيير محتمل قد يهدد مصالحها¹.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن المشترك

أولاً: تحديد مفهوم الأمن:

يكتسي الأمن أهمية بالغة في حياة الدول والمجتمعات، إذ لا يمكن لهذه الأخيرة التقدم والتطور في حالة غياب الأمن، يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"²، وبذلك يعتبر الأمن من أكبر النعم الدنيوية الموجبة لشكر الله تعالى³.

يعتبر مفهوم الأمن مفهوماً نسبياً، إلا أنه قد حظي باهتمام الكثير من دارسي العلاقات الدولية. يركز المفهوم التقليدي للأمن على أمن الدولة، وفي هذا الإطار تتجسد النظرة الواقعية لمفهوم الأمن بحيث ترى المدرسة الواقعية أن مفهوم الأمن مرتبط بمفهوم القوة، والقوة هي الضامن الوحيد لأمن الدولة

¹ Ibid. pp 45, 46.

² سورة قريش، الآية (3)، (4).

³ عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان (ط1؛ بيروت: دار ابن حزم، 2003)، ص 594.

انطلاقاً من فكرة أن الدول في صراع مستمر من أجل الحفاظ على أمنها القومي بالدرجة الأولى، ولقد ارتبط المنظور الواقعي للأمن بالسياق التاريخي الذي عرفته الحرب العالمية الثانية والتي اتسمت بتصارع الوحدات الدولية على القوة ولاسيما القوة العسكرية لضمان أمنها القومي، ومن هنا اقتصر المفهوم الواقعي للأمن على الأمن العسكري البحث.¹

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة، حدث هناك تغيير في مفهوم الأمن، إذ أصبح هذا الأخير أكثر تعقيداً وأكثر شمولية، وذلك نتيجة لتعدد وشمولية التهديدات التي أصبحت تتسم بها هذه المرحلة، هذا ويعتبر "باري بوزان" « Barry Buzan » من بين أكثر المفكرين الذين اهتموا بدراسة مفهوم الأمن، ففي كتابه المعنون بـ: " الشعب، الدول والخوف " « People, States and Fear »، يطرح لنا "باري بوزان" مفهوماً أوسع للأمن، وذلك بالتركيز إلى جانب البعد العسكري على الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية للأمن. وهكذا يصبح للأمن مفهوماً اجتماعياً والذي يمكن تعريفه على أنه:

"قدرة مجتمع ما على الحفاظ على طابعه الخاص بالرغم من الظروف المتغيرة والتهديدات الحقيقية أو المحتملة، وبصفة أكثر تدقيقاً، فإنه يتعلق بديمومة التصورات التقليدية المتعلقة باللغة، بالثقافة، بالجمعيات، بالهوية وبالممارسات الوطنية أو الدينية، ولكن دون نسيان الأخذ بعين الاعتبار التطورات الضرورية المقبولة".²

- مركب الأمن: يشكل مركب الأمن لـ: "باري بوزان" منهاجاً جديداً لاستيعاب مفهوم للأمن. يعرف "باري بوزان" مركب الأمن في كتابه "الشعب، الدول والخوف" كالتالي:

" مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية ترتبط فيما بينها بصورة كافية ومحكمة، والتي لا يمكن لأمنها الوطني أن يعبر عنه واقعياً كل على حدى"³

وعليه، وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن جوهر الأمن يكمن في التحرر من الخوف، أو من كل ما قد يتعرض له الإنسان من خوف أو ضرر في نفسه، عرضه أو ممتلكاته.⁴

¹ بلال قريش، السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 11.

² Jean-Jacques Roche, *Théories des relations internationales* (6^{ème} édition ; Paris: éditions Montchrestien, 2006), pp 57, 58.

³ Barry Buzan, *People State and Fear, The National Security Problem in International Relations* (Great Britain: Wheatsheaf Books LTD, 1983), P 106.

⁴ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية (ط1؛ المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 9.

ثانياً: مفهوم السياسة الأمنية:

تتمثل السياسة الأمنية في مجموعة البرامج الموضوعة من طرف الدول لتحقيق مصالح أفرادها ، وبذلك فإن التركيز عند إعداد السياسة الأمنية لا يركز فقط على الجانب العسكري البحث، وإنما الأمر يتعدى ذلك إلى الأخذ بعين الاعتبار كافة الأبعاد الأخرى للأمن (اقتصادية، اجتماعية، إنسانية...).

وفي هذا الإطار يرى الباحث "فoster" أن هنالك ثلاث أسس مختلفة لمفهوم السياسة الأمنية والتي تتمثل في: القوى الاقتصادية، القوى السياسية والقوى العسكرية، كما يعتقد الكثير من الباحثين الآخرين أنه لإعداد سياسة أمنية فعالة، فإنه يجلب الأخذ بعين الاعتبار توجهات الأفراد داخل الدولة، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي، فإن متغيرات البيئة الدولية تلعب دوراً مهماً في التأثير على السياسة الأمنية، وبذلك، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة هذه المتغيرات. وعليه، فإن السياسة الأمنية تحتوي على بعدين أساسيين: البعد الداخلي: والذي يظهر من خلال وضع برامج اقتصادية، اجتماعية لتحقيق رفاهية المجتمع، وبعد خارجي يتلخص في وضع برامج لتحقيق الأمن الخارجي (تأمين الحدود).¹

ثالثاً: تحديد مفهوم الأمن المشترك:

ينطلق هذا المفهوم من فكرة أن الأمن لا يعبر بالضرورة عن قيمة تتصارع عليها الدول كما تفترضه المدرسة الواقعية، فهنا يتم التركيز على الطابع التعاوني في المجال الأمني بين الوحدات الدولية. فعلى عكس المعضلة الأمنية والتي تفترض غياب الثقة فيما بين الوحدات الدولية مما يدفعها إلى التنافس فيما بينها لضمان أمنها، فإن مفهوم الأمن المشترك وعلى خلاف ذلك يفترض تعاون الدول على إحلال الأمن فيما بينها (الأمن التعاوني).

تاريخياً، يعود مصطلح الأمن المشترك إلى سنوات الثمانينات، والذي برز نتيجة لتدهور العلاقات بين الشرق والغرب. وكان الزعيم السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف" « Mickaël Gorbatchev » قد حاول استخدام هذا المفهوم تحت عنوان "الفكر الجديد" والذي تزامن مع سباق التسلح الذي كان قائماً بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى المستوى الداخلي تمكن غورباتشوف من تمرير إصلاحاته التي كانت تتعلق بتخفيض نفقات الدفاع بدون أن يكون لذلك مساس بأمن الإتحاد السوفياتي. أما على المستوى الخارجي فقد أراد غورباتشوف من خلال ما أسماه بـ "الفكر الجديد" جر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية نحو دعم عملية تقليص جذري متبادل للأسلحة.

¹ بلال قريب، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 44.

هدفه كان يتمثل في إعادة الثقة بين المعسكرين عن طريق تشجيع التعاون فيما بينهما في المجال الأمني من أجل التقليل من إمكانية اندلاع حرب نووية بين المعسكرين.

شملت التدابير التي دافع عنها غورباتشوف في مجال ضبط التسليح تدابير لبناء الثقة والأمن، إلى جانب تبني سياسة دفاعية غير هجومية. شملت تدابير بناء الثقة هي بدورها توصيات متعلقة بتبادل زيارات منتظمة للقادة العسكريين من الجانبين، استعلامات وإنذارات مسبقة ببدء المناورات والتدريبات العسكرية، تعزيز شفافية الخطط الدفاعية. من جهتها، شملت السياسة الدفاعية غير الهجومية نشر أسلحة وعقائد إستراتيجية دفاعية.

من جهتهم، سعى مؤيدوا الأمن المشترك إلى التوسيع من نطاق الأمن، فإلى جانب المقاربات الجديدة المتعلقة بضبط التسليح، تم اعتماد مقاربات أخرى متعلقة بالمشاكل الاقتصادية والبيئية، وارتكزت تحليلاتهم على ثلاثة فرضيات مهمة، والتي تتمثل في:

- بإمكان الدول والحكومات تعلم السلوك التعاوني وتغيير سياساتها على نحو يتماثل مع نظام دولي مبني باطراد على التبعية المتبادلة: بحيث تتطور العلاقة التعاونية بين دولتين أو أكثر إلى حد تبني مفاهيم أمنية جديدة.
- يشكل مفهوم الأمن والسلام مفهوما واحدا غير قابل للتجزئة، فإما أن يكون هنالك أمن مشترك بمعنى أمن شامل واحد وإما أن لا يكون، كما أن نجاح سياسات الأمن الجديدة مرهون بدرجة توجهها الشامل نحو المشكلات غير العسكرية؛
- في غالب الأحيان، يكون سوء التقدير سببا رئيسيا لاندلاع الحرب¹.

إن مفهوم الأمن المشترك بهذه الفرضيات ما هو إلا مجموعة مبادئ عامة، وبالتالي فهو لم يصل إلى درجة تكوين نظرية، كما أنه إذا تمعنا في هذه الفرضيات، فيمكننا أن نستنتج بأنها تقترب كثيرا من مفهوم الأمن الجماعي.*

ارتبط مفهوم الأمن المشترك بمعالجة مشكلات معينة في لحظات تاريخية محددة، ومن أمثلة ذلك: خطر الحرب النووية الذي تفاقم في سنوات الثمانينات، ومحاولات ترسيخ النظام الدولي الجديد مع نهاية الحرب الباردة في سنوات التسعينات.

¹مارتن غريفيش و نيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة (مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 84-86.

* الأمن الجماعي: مجموعة الآليات القانونية التي صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمعها في حالة حدوثه.

إذا عدنا للنطاق النظري، فيمكننا وضع الأمن المشترك في منتصف النطاق النظري بين الواقعية والمثالية.

يختلف الواقعيون عن مؤيدي الأمن المشترك، لأنهم وعلى حسب رأيهم يهملون أهمية العوامل التي تؤدي للتنافس المستمر على الأمن بين الدول، وقد ساندتهم في هذا الرأي البعض من صانعي عصابة الأمم في العشرينات من القرن العشرين، وهذا ما أدى (على حسب رأيهم) إلى الفشل في بناء بنية أمنية دائمة في أوروبا. من جهة أخرى، يعتقد المثاليون أن الأمن المشترك لا يجسد ذلك الطموح الكبير الذي يسعون إلى تحقيقه والذي يتمثل في الأمن العالمي، هذا الأخير يفترض ضرورة إحداث تغيير جذري في النظام الدولي، ومحاولة إيجاد أنماط جديدة من الحكم العالمي¹.

رابعاً: مفهوم المجموعة الأمنية « security community » يعود استعمال هذا المفهوم إلى العالم الأمريكي كارل دويتش « Karl Deutsch » في 1957، إلا أن أول من أشار إلى هذا المفهوم كان المفكر « Richard Van Wegenen » وذلك في سنة 1950.

على حسب "كارل دويتش" فإن المجموعة الأمنية تتمثل في تلك المجموعة التي يكون فيها ضمان حقيقي بأن أعضائها لن يحاربوا بعضهم بعضاً مادياً ولكنهم يستعملون طرق أخرى لحل النزاعات فيما بينهم². كما يعتقد كارل دويتش أن هذه المجموعات الأمنية تركز على مبدأ اقتناع الأفراد والجماعات على أنهم وصلوا إلى اتفاق حول نقطة أو أكثر بحيث يتم حل المشكلات الاجتماعية المشتركة باستعمال ميكانيزمات سلمية. ولكي تتشكل هذه المجموعات يجب أن تتحقق هنالك ثلاثة شروط أساسية وهي:

- وجود قيم مشتركة بين الوحدات المشكلة للمجموعة الواحدة؛
- ارتفاع وجود فوائد اقتصادية كنتيجة لتشكيل المجموعة الأمنية؛
- الإرادة في العيش المشترك بالنسبة للأفراد والجماعات المعنية³.

ويقدم لنا دويتش نموذجين من المجموعات الأمنية:

النموذج الأول: "الأمن الموحد" والذي يدل على تحول مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة إلى وحدة واحدة تكون لها حكومة مشتركة، ويعطي دويتش كمثال على ذلك تشكل الولايات المتحدة الأمريكية

¹ المرجع نفسه، ص 86.

² Alex J. Bellamy, **Security communities and their Neighbours. Regional Fortresses or Global Integrators?** (Australia: Palgrave Macmillan, 2004), P 6.

³ Jean Jacques Roche, **op.cit.** p 58.

والتي أصبحت دولة واحدة¹. ولكي يتحقق الأمن الموحد يجب أن تتحقق مجموعة من الشروط والتي تتمثل في: وجود انسجام مشترك في القيم الأساسية، توقع وجود منفعة مشتركة في المستقبل، نمو اقتصادي لبعض الوحدات الدولية الأعضاء على الأقل، اتساع قاعدة النخبة السياسية وانفتاحها، تعدد جوانب الاتصال، تعبئة الأفراد، الزيادة في الإمكانيات الإدارية والسياسية للوحدات المشاركة.

النموذج الثاني: "الأمن التعددي" وفيه يترابط أمن الدول المشاركة، إلا أن كل واحدة من هذه الدول تحتفظ بحكومتها المستقلة وبشخصيتها القانونية الخاصة بها، ويقدم كارل دويتش كمثال على ذلك: العلاقة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكي يتحقق هذا النموذج يجب أن يتوفر هنالك ثلاثة شروط أساسية وهي: التقارب في الأنظمة السياسية، الاستغناء عن استعمال القوة في العلاقات فيما بين الدول الأعضاء، القدرة على التنبؤ المشترك للسلوكات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية².

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

تم تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) في إطار معاهدة ماستريخت، ويتحدث الباب الخامس من هذه المعاهدة بصفة خاصة على السياسة الخارجية والأمن المشترك (أنظر الملحق)، كما شملت المعاهدة أيضا تحديد أهداف الإتحاد الأوروبي التي يسعى إلى تحقيقها، وكذا آليات تجسيدها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

تمت عملية تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) ، في معاهدة ماستريخت (Maastricht)، في عام 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، وبذلك تمثل هذه المعاهدة تحولا جذريا على الصعيد السياسي والأمني، فلأول مرة أصبح للإتحاد الأوروبي جهاز خاص بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة³.

كما تم في إطار هذه المعاهدة إنشاء "إطار مؤسستي وحيد" خاص بالإتحاد الأوروبي، مبني على ثلاثة ركائز أساسية، والتي تتمثل في:

¹ جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي (ط 1، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع، 1985)، ص ص 276، 277.

² Jean Jacques Roche, *op.cit.* p 58.

³ Le Secrétariat Général de du Conseil de l'Union européenne, **la PESC la Politique Etrangère et de Sécurité commune** (Luxembourg : office des publications officielles des communautés Européennes, s.d), p 4.

- الركيزة الأولى والتي تتعلق بالقضايا الجماعية المشتركة؛
- الركيزة الثانية والتي تتمثل في السياسة الخارجية والأمن المشترك، والتي تمثل الركيزة الجديدة التي تمت إضافتها للبناء الأوروبي. وتحفظ هذه الركيزة بقواعد عمل قريبة من ميكانزمات ما بين الحكومية « mécanismes intergouvernementaux »، والتي تختلف عن الميكانزمات المسيرة للركيزة الأولى، ولكنها تقترب من تلك التي تنضم الركيزة الثالثة؛
- الركيزة الثالثة والتي تتعلق بالقضايا الداخلية والعدالة.¹

تنص المعاهدة في مقدمتها على:

"عزم الدول الأوروبية على وضع سياسة خارجية وأمن مشترك، وكذا محاولة تدريجية لتقديم تعريف لسياسة دفاع مشتركة، والتي بإمكانها أن تؤدي إلى دفاع مشترك، وبالتالي تقوية الهوية الأوروبية واستقلال أوروبا من أجل ترقية السلم، الأمن والتقدم في أوروبا وفي العالم"²

من خلال هذه المقدمة، نلاحظ رغبة دول الإتحاد الأوروبي في تكوين هوية أوروبية مشتركة، كما يمكننا ملاحظة إرادة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بدفع هذا الأخير للعب دور مهم على الساحة الدولية.

تشير المادة (j.1.1) من هذه المعاهدة إلى أن السياسة الخارجية والأمن المشترك ستغطي جميع ميادين السياسة الخارجية والأمن:³

أولاً: سياسة خارجية مشتركة: لقد سمحت معاهدة ماستريخت للدول الأوروبية بالتشاور فيما بينها حول مختلف القضايا الدولية والعالمية، كما سمحت للإتحاد الأوروبي على الصعيد الدبلوماسي بالتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية، وبالتعبير عن موقفه في مختلف المجالات: النزاعات العسكرية، حقوق الإنسان..⁴ كما تم في إطار معاهدة ماستريخت اعتماد مبدأ الانسجام في تسيير العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي، فالمادة (C) تنص على أن الإتحاد الأوروبي يسهر بالخصوص على ضرورة انسجام كامل أفعاله وسلوكاته الخارجية، وذلك في إطار سياساته المتعلقة بمجالات: العلاقات الخارجية، الأمن

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **guide de la politique étrangère et de la sécurité commune(PESC)**, (Paris : 2006), p 11.

² Journal officiel n° C 191, **traité sur l'Union européenne**, (29 juillet 1992), p 3.

³ **Ibid.** p 52.

⁴ Le Secrétariat Général de du Conseil de l'Union européenne, **op.cit.** p 4.

، الاقتصاد والتنمية.¹ هذه المادة توضح لنا البعد الشامل والكامل الذي يسعى الإتحاد الأوروبي تجسيده في المستقبل فيما يتعلق بعلاقاته الخارجية.

ثانياً: سياسة أمنية مشتركة: حيث أصبح للإتحاد الأوروبي سياسة أمنية مشتركة والتي تجمع جميع المسائل الأمنية المتعلقة بأمن الإتحاد بما فيها العمل التدريجي على صياغة سياسة دفاع مشتركة والتي يمكن لها أن تؤدي مستقبلاً إلى دفاع مشترك (المادة « J.4.1 »). كما أن سياسة الإتحاد في المجال الأمني لا تمس بالطابع الخاص للسياسات الأمنية والدفاعية للدول الأعضاء (المادة « J.4.4 »).² (أنظر الملحق).

مقارنة بالتعاون السياسي الأوروبي (CPE) الذي تم تأسيسه عام 1970 من طرف الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فإن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي تختلف عن سابقتها وذلك في ثلاثة نقاط أساسية:

أولاً: فإن مجال السياسة الجماعية الجديدة أوسع من المحاولات السابقة، فالميثاق الأوروبي الموحد (l'Acte unique)، كان يخص فقط ميدان السياسة الخارجية (حسب الباب رقم 3 من الميثاق)، في حين أن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي في إطار معاهدة ماستريخت وبناءاً على الباب « Titre » رقم 5، فإنها تختص إلى جانب ميدان السياسة الخارجية، بالمسائل المتعلقة بالأمن ، وكذا محاولة بناء سياسة دفاع مشتركة في المستقبل.

ثانياً: إلى جانب تبادل المعلومات والعمليات التشاورية ما بين الدول الأوروبية داخل المجلس الأوروبي فيما يتعلق بمسائل الأمن والسياسة الخارجية، فإن دول الإتحاد تسهر على ضرورة تطابق سياساتها الوطنية مع "المواقف المشتركة"^{*} (والتي تعتبر كوسيلة قانونية) لدول الإتحاد الأوروبي في المنظمات والمحافل الدولية. وبالتالي فإنه لا يمكن لدولة ما اتخاذ موقف مناوئ للمواقف المشتركة المتبناة في إطار الإتحاد.

ثالثاً: إضافة إلى المواقف المشتركة، فقد تم تبني (في إطار معاهدة ماستريخت) وسيلة قانونية أخرى والتي تتمثل في "الأعمال المشتركة"^{*} والتي ستسمح بإيجاد الإمكانيات المالية اللازمة للإتحاد الأوروبي.³

¹ Journal officiel n° C 191, **op.cit.** p 5.

² **Ibid.** p 53.

^{*} المواقف المشتركة: تعبر عن الموقف العام والرسمي للإتحاد الأوروبي حول مسألة ما ذات طابع جغرافي أو موضوعي.

^{*} الأعمال المشتركة : تتعلق بالوضعيات التي تتطلب من الإتحاد الأوروبي القيام بمبادرة على مستوى الميدان.

³ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 11.

إن اتفاق الدول الأوروبية على وضع سياسة خارجية مشتركة وأمن مشترك لا يعني بالضرورة استغناء كل واحدة منها، أي كل دولة على حدة عن سياستها الخارجية، أو سياستها الأمنية أو أنظمتها الدفاعية الخاصة بها، فالدول الأوروبية تحاول من خلال السياسة الخارجية والأمن المشترك الوصول إلى اتفاق مشترك في قراءتها لبعض المسائل الدولية، تقريب وجهات النظر فيما بينها، التحدث بصوت واحد في المنظمات الدولية المختلفة مما يعطي الدول الأوروبية أكثر قوة وأكثر انسجام لآرائها، مما يمكنها من القدرة على التحرك واتخاذ مواقف بصورة جماعية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على وزنها السياسي والدبلوماسي على الساحة الدولية.

لقد أصبح بإمكان الإتحاد الأوروبي، من خلال السياسة الخارجية والأمن المشترك، الدفاع عن المصالح المشتركة لجميع دوله، إلى جانب العمل على صد كافة التهديدات ومواجهة كافة الأزمات العالمية التي قد تؤثر على الإتحاد الأوروبي، وكذا الدفاع عن القيم المشتركة لهذا الأخير على المستوى الدولي والعالمي.

بالنظر للحساسية التي تشهدها المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإن معاهدة ماستريخت قد أعطت وزناً كبيراً للدول الأعضاء في الإتحاد، وكذا بالنسبة لمؤسسات الإتحاد التي تشارك فيها الدول الأوروبية بصفة مباشرة، لهذا السبب فقد تم تقليص صلاحيات كل من المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، فإن السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مثلها مثل سياسة الأمن المشترك الأوروبي، تختلف عن السياسات الجماعية الأخرى للإتحاد الأوروبي. فالسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي لا تعترف بالأدوات القانونية كالتوجيهات والقرارات الموجودة في السياسات الجماعية الأخرى، وإنما فهي تستعمل أدوات خاصة بها.¹

لقد عرف المسار الأوروبي قفزة نوعية مع معاهدة الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) خاصة فيما يتعلق بالاندماج السياسي للإتحاد، وذلك نظراً لعدة أسباب:

أولاً: فإن فكرة تعويض تسمية المجموعة الأوروبية من "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (CEE) إلى "الإتحاد الأوروبي" (UE) تبين أن عملية البناء الأوروبي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما الأمر يتعدى ذلك إلى غاية تحقيق التكامل السياسي، وهكذا فإن معاهدة ماستريخت تترجم لتلك الرغبة الأوروبية للمضي قدماً في سبيل تحقيق الاندماج السياسي للإتحاد الأوروبي.

¹Ibid. pp10, 12.

ثانياً: فإن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي قد أصبحت مشروعاً وذلك طبقاً لما نص عليه الباب رقم 5 من معاهدة ماستريخت.

ثالثاً: الدفع بمسألة الدفاع الأوروبي من جديد إلى الأمام، ولو بقدر ضئيل، مما يعيد فتح الحوار من جديد حول مستقبل الإتحاد الأوروبي من أن يتحول إلى فاعل شامل (acteur global).¹

السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC)، مثلها مثل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، قد تمت صياغتهما بناءً على مفاهيم ذات الصلة بالتقاليد الليبرالية والعقلانية، الأمر الذي يؤكد على أن الإتحاد الأوروبي يشكل أولاً وقبل كل شيء قوة مدنية والتي تحتاج إلى البعد العسكري لكي تكون مشروعاً. بالإضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي يعتبر نفسه على أنه مصدر للسلم والأمن والقيم الديمقراطية وذلك باستعمال الوسائل السلمية المدنية.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي وآليات تحقيقها

يكمن الهدف الرئيسي من الإعلان عن السياسة الخارجية والأمن المشترك في محاولة جعل الإتحاد الأوروبي كفاعل شامل على الساحة الدولية، وهذا ما يمكن ملاحظته فيما نصت عليه المادة « B » من الباب الأول « Titre premier » المتعلق بالترتيبات حول القضايا الجماعية، بحيث نصت هذه المادة على تحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها التأكيد على هوية الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.³

تحدد الفقرة الثانية من المادة (1.1)، من الباب 5 من معاهدة الإتحاد الأوروبي الأهداف المنتظرة من وراء الإعلان عن السياسة الخارجية والأمن المشترك، والتي تتمثل في:

- الحفاظ على القيم المشتركة، المصالح الأساسية واستقلالية الإتحاد؛
- تقوية أمن الإتحاد والدول الأعضاء بكل أشكاله؛
- الحفاظ على السلم وتقوية الأمن الدولي طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ الميثاق النهائي لهلسنكي، ووفقاً للأهداف المعلنة في ميثاق باريس؛
- ترقية التعاون الدولي؛

¹ Alessia Biava, *L'Union européenne, acteur global ?, potentialités et limites de la PESC et de la PESD* (Genève : euryopa, 2005), pp 33, 34.

² *Ibid.* p 9.

³ Journal officiel n° C 191, *op.cit.* p 5.

- تنمية وتقوية الديمقراطية ودولة القانون، حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.¹ (أنظر الملحق).

تشكل هذه الأهداف المبادئ القاعدية والتي في إطارها تنظم الدول الأعضاء العلاقات التعاونية فيما بينها فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية وكذا علاقاتها مع الدول الأجنبية.²

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الحفاظ على استقلالية الإتحاد المنصوص عليه كهدف أول يمس مباشرة بالمصالح الحيوية للإتحاد الأوروبي، في حين أن الحفاظ على السلم وتقوية الأمن الدولي ، إلى جانب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية قد أعطيا بعدا دوليا للدبلوماسية الأوروبية. إن هذا الطموح الأوروبي يوضح لنا ترسخ التقاليد الدبلوماسية لتوازن القوى في أوروبا، والتي تحولت اليوم إلى الدفاع عن النسق الجديد للقيم الدولية أين أصبح الجانب الإنساني يحظى بأهمية مميزة.³

من جهتها، فلقد حددت الفقرة الثالثة من نفس المادة آليات ووسائل تحقيق هذه الأهداف والتي يمكن تلخيصها في: التعاون المنتظم فيما بين الدول الأوروبية، إلى جانب الأعمال المشتركة والتي سيتم وضعها وتبنيها بصفة تدريجية. (أنظر الملحق).

أولا: التعاون المنتظم فيما بين الدول الأعضاء « la coopération systématique » : بحيث أوضحت المادة « J.2 » والمادة « J.1.4 » كيفية تحقيق التعاون المنتظم فيما بين الدول الأوروبية.

فلقد نصت المادة « J.2.1 » على تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء، إلى جانب التشاور فيما بينها حول جميع المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن والتي تتجلى من خلالها المصلحة المشتركة للدول الأعضاء. في حين نصت المادة « J.2.2 » على إمكانية اتخاذ "مواقف مشتركة" من طرف المجلس الأوروبي إذا تطلب الأمر ذلك، وكذا ضرورة توافق السياسات الوطنية للدول الأعضاء مع المواقف المشتركة⁴، (أنظر الملحق).

كما أشارت المادة « J.2.3 » إلى واجب التنسيق فيما بين سياسات الدول الأعضاء في المنظمات والملتقيات الدولية وكذا الدفاع عن المواقف المشتركة للإتحاد الأوروبي⁵، (أنظر الملحق).

¹ Journal officiel n° C 191, **op.cit.** pp 52, 53.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 12.

³ Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (Xavier De Villepin), **une politique étrangère commune pour l'Union européenne** (rapport d'information n° 394,) 30 mai 1996, p 12.

⁴ Journal officiel n° C 191, **op.cit.** P 53.

⁵ **Ibid.** p 53.

بالنظر إلى كافة هذه التعديلات، فإنه يمكن القول أن المادة « J.2 » قد عززت من التعاون الأوروبي، وذلك بجعله أكثر صلابة وأكثر جبرية من المادة 30 من الميثاق الموحد.¹

ثانياً: "الأعمال المشتركة" « les actions communes »

لقد حددت المادة « J.3 » جميع القواعد والإجراءات الخاصة بالأعمال المشتركة، بحيث تنص الفقرة الأولى من المادة « J.3.1 » على تكليف المجلس الأوروبي بتحديد المسائل التي تدخل في إطار الأعمال المشتركة، وذلك من خلال التوجيهات العامة التي يصدرها، في حين حددت الفقرة الثانية من هذه المادة الأهداف العامة، المدة الزمنية اللازمة من أجل تحقيق الفعل أو السياسة المشتركة التي تم تبنيها من طرف المجلس الأوروبي، كما تم تحديد أيضاً جميع الإجراءات، الوسائل والظروف المناسبة لتجسيد العمل المشترك.²

من جهتها، نصت المادة « J.3.2 » على تكليف المجلس الأوروبي بتحديد المسائل التي سيتخذ بشأنها قرارات بالأغلبية المشترطة (Majorité qualifiée) ، وذلك سواء أكان أثناء تبني الأعمال المشتركة من طرف المجلس الأوروبي أو حتى أثناء دخولها حيز التنفيذ، كما بينت المادة « J.3.3 » إمكانية مراجعة تنفيذ العمل المشترك الذي تم تبنيه من طرف المجلس الأوروبي، وذلك في حالة تغير الأوضاع التي أدت إلى تبنيه (أنظر الملحق)

تلتزم الدول الأعضاء باحترام الأعمال المشتركة عند اتخاذ مواقفها الوطنية وعند القيام بأعمالها (المادة « J.3.4 ») ، كما يجب على كل دولة عضو إعلام المجلس الأوروبي والدول الأخرى، وذلك في حالة قيامها باتخاذ مواقف وأعمال خاصة بها والتي تدخل في إطار تطبيق الأعمال المشتركة، وذلك حتى يتسنى للمجلس الأوروبي والدول الأعضاء بالتشاور حولها (المادة « J.3.5 »)³ (أنظر الملحق).

بإمكان أي دولة عضو في حالة الضرورة القصوى اتخاذ إجراءات سريعة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الأهداف العامة للمنظمة للأعمال المشتركة، كما يجب عليها إبلاغ المجلس الأوروبي مباشرة بعد ذلك بتلك الإجراءات المتخذة (المادة J.3.6). في حالة عدم قدرة دولة عضو تطبيق أي من الأعمال المشتركة، بإمكانها إخبار المجلس الأوروبي بذلك، والذي سيتكفل بإيجاد الحلول الممكنة (المادة J.3.7 « أنظر الملحق).

¹ D. Collins, *construction de la politique étrangère et de sécurité commune (PESC) par l'Union européenne* (Belgique : institut royal supérieur de défense, mai 1999), p 10.

² Journal officiel n° C 191, *op.cit.* p 53.

³ *Ibid.* p 53.

المبحث الثالث: المسار التاريخي للسياسة الخارجية والأمن المشترك

لقد ساهمت عدة عوامل وظروف تاريخية في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، غير أن هذا لم يمنع من بروز عدة محاولات للإتحاد السياسي والأمني قبل معاهدة ماستريخت. من جهة أخرى، عرفت معاهدة الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) تطورات عدة تخللتها التوقيع على عدة معاهدات تصحيحية.

المطلب الأول: المحاولات الأولى للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة

منذ بداياته الأولى، اعتبر الإتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية بالأساس، ولكن البعد السياسي والعسكري (الدفاع) للمجموعة الأوروبية كانا حاضرين وبصفة قوية في أذهان الآباء الأوليين المؤسسين للإتحاد الأوروبي، فالهدف الأساسي من وراء إطلاق المجموعة الأوروبية كان هدفا سياسيا، والذي كان يتمحور أساسا في إعادة الأمن والاستقرار إلى أوروبا والابتعاد عن فكرة الحروب الطويلة كأسلوب من أساليب حل النزاعات في أوروبا.¹

أولا: المراحل الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية قبل ماستريخت

(أ) المجموعة السياسية الأوروبية (CPE):

حاولت الدول الأوروبية الأعضاء في "المجموعة الأوروبية للفحم والحديد" (CECA) ابتداء من 1952، التعميق من اتحادها من خلال محاولة تحقيقه على المستوى السياسي. المحاولة الأولى كانت ذات طابع فدرالي، والتي تمثلت في مشروع المجموعة السياسية الأوروبية (1952-1953). هذا المشروع قام بوضع بعض المبادئ القاعدية التي رافقت المسار الطويل لفكرة البناء الأوروبي في مجال السياسة الخارجية.

لقد تم التركيز على الطابع فوق القومي للمجموعة الأوروبية منذ بداياتها الأولى، ولقد حرصت المجموعة الأوروبية على التنسيق فيما بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، ولقد قد تم تقوية هذا التنسيق من خلال إجراء إلزامي ينص على ضرورة تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء، إلى جانب وضع إجراء يضمن التشاور الجماعي الدائم، كما حدد من مسؤولية المجموعة الأوروبية استشارة الدول الأعضاء قبل الدخول في الملتقيات الدولية وذلك بغرض الوصول إلى اتخاذ موقف مشترك.²

¹ Alessia, Biava, **op.cit.** p 32.

² D. Collins, **op.cit.** p3.

(ب) التكامل السياسي الأوروبي (CPE):

رغم الجمود الذي عرفته محاولات الإتحاد السياسي بعد فشل المجموعة السياسية الأوروبية عام 1954 إلا أن الهدف الرئيسي في تحقيق الإتحاد السياسي بين الدول الأوروبية بقي قائماً.

خلال سنوات الستينات، كان الفدراليين يطمحون إلى تحقيق الاندماج السياسي، غير أن هذه الفكرة قد تمت معارضتها من طرف الجنرال "ديغول" « De Gaulle » الذي كانت له نظرة أخرى للإتحاد ، بحيث كان يريد اتحاداً في شكل تكامل منظم فيما بين الدول الأوروبية، وهذا ما حاول تجسيده في إطار "مخطط فوشيه"¹ (Plan Fouchet)، غير أن هذا الأخير قد فشل نتيجة معارضة الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وخاصة دول "البنيلوكس" « Benelux » ذات التوجه الأطلسي والتي رأت بأن "ديغول" كان يهدف من خلال هذا المخطط إلى إضفاء الطابع "الما بين الحكومي" « intergouvernemental » على المؤسسات الأوروبية، وكذا محاولة مجابهة حلف الشمال الأطلسي ومعارضة انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية.²

وبرحيل "ديغول" (De Gaulle)، تم عقد قمة "لاهاي" من 1 إلى 2 ديسمبر 1969 وفيها تمت عملية بعث عملية التكامل الأوروبي من جديد، وذلك بهدف تحقيق 3 أهداف أساسية: استكمال البناء الأوروبي؛ تعميقه وذلك ما يفترض وجود درجة متقدمة من الاندماج السياسي؛ وكذا توسيعه.

بعد قمة "لاهاي"، يأتي تقرير "دافنيون" « Rapport d'Avignon » والذي يحمل اسم مدير الشؤون السياسية بوزارة الشؤون الخارجية البلجيكية،³ كما أنه معروف أيضاً تحت اسم "تقرير لوكسمبورغ" « Rapport de Luxembourg ». تم وضعه في 27 أكتوبر 1970، ويعتبر هذا التقرير النواة الأولى للتكامل السياسي الأوروبي.

لقد تم تحديد أهداف هذا التقرير في: التوفيق في وجهات النظر فيما بين الدول الأوروبية الأعضاء، اتخاذ مواقف مشتركة في بعض الحالات المعينة، ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد مجموعة من الميكانيزمات: اجتماع وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء (مرتين في السنة)، اجتماع اللجنة السياسية للمدراء السياسيين التابعين لوزارات الشؤون الخارجية للدول الأعضاء (4 مرات في السنة).⁴

¹ Ibid. p 4.

² Fabien Terpan, *politique étrangère, sécurité, défense : la lente progression de l'Europe politique*, [http://www.diploweb.com/forum/terpan1.htm], juin 2004, p 3.

³ Alessia Biava, *op.cit.* p 33.

⁴ D. Collins, *op.cit.* p 4.

ج) المجلس الأوروبي: تم إنشائه في 10 ديسمبر 1974 في العاصمة الفرنسية "باريس"، ولقد كان للمجلس الأوروبي نتائج هامة بالنسبة للتكامل السياسي، فمن جهة، فإن المجلس الأوروبي قد حدد من بين قائمة أهدافه (وذلك في إطار دعم التكامل السياسي الأوروبي) وضع دبلوماسية تشاورية في جميع مجالات السياسة الدولية التي قد تؤثر على مصالح المجموعة.

ومن جهة أخرى، فقد تم التركيز على أن يجتمع المجلس الأوروبي كمجلس للمجموعة، وفي إطار التكامل السياسي الأوروبي، كما أنه وللمرة الأولى تم ربط التكامل السياسي الأوروبي (CPE) بالقضايا الجماعية (affaires communautaires)، وذلك من أجل إعطاء نوع من التنسيق للأعمال والسلوكيات الخارجية للمجموعة، كما تم في إطار هذه القمة منح الدولة التي هي بصدد رئاسة المجموعة الأوروبية دور المتحدث باسم هذه المجموعة، وتكليفها بتسيير جميع العلاقات مع الدول الأجنبية¹.

د) الميثاق الأوروبي الموحد: (Acte unique Européen)، تم وضعه عام 1986، ولأول مرة يصبح للتكامل السياسي الأوروبي أساس قانوني خاص به²، ويتحدث الباب الثالث (titre 3) من هذا الميثاق على التعاون أو التكامل الأوروبي في مجال السياسة الخارجية.

بالنظر للمحاولات السابقة، فإن الميثاق الأوروبي الموحد لم يأت بالكثير في هذا المجال، غير أنه تنبغي الإشارة إلى بعض التقدم الذي تم إحرازه في هذا الميدان، بحيث تعهدت الدول الأوروبية بعدم اتخاذ أي موقف بإمكانه الإخلال بعمل المجموعة الأوروبية أو التقليل من فعاليتها باعتبارها كتلة واحدة، كما اقترح الميثاق الأوروبي في حالة عدم التفاهم التام فيما بين الدول الأعضاء إمكانية اللجوء إلى عدم التصويت، وذلك من أجل عدم اعتراض الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الأوروبية من الوصول إلى توافق أو اتخاذ موقف مشترك³.

هـ) الطريق إلى ماستريخت: لقد كانت عملية إعادة بعث الحوار حول الإتحاد الأوروبي كنتيجة مباشرة للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية فيما بين 1989 و1990: انهيار جدار برلين، انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا وإعادة توحيد ألمانيا، ومن هنا كان الخوف من جانب فرنسا من إمكانية أن تبتعد ألمانيا عن المجموعة الأوروبية وذلك ليس من خلال الخروج منها وإنما عن طريق تحولها إلى عدم الاهتمام بتقديمها ومستقبلها. من جهة أخرى كان الطرف الألماني واعيا من أن تقوية الوحدة الأوروبية سيضمن الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا، كما أن ذلك من شأنه أن يدعم من توازنها الديمقراطي الداخلي.

¹ Ibid. p 4.

² Fabien Terpan, *op.cit.* p 8.

³ D. Collins, *op.cit.* p 5.

ونتيجة لهذا الأسباب، تم اقتراح تنظيم محاضرتين دوليتين وذلك 18 أبريل 1990 بمبادرة فرنسية ألمانية، وذلك بهدف التحضير لإعداد معاهدين: الأولى تتعلق بالإتحاد الاقتصادي والمالي، في حين تتعلق الثانية بالإتحاد السياسي، ولقد تم افتتاح المحاضرتين في 15 ديسمبر 1990 بروما، وكان من بين نتائجها التوقيع على معاهدة الإتحاد الأوروبي (ماستريخت، 7 فيفري 1992).

انطلاقا مما تقدم، يمكن القول بأن الإرادة الحقيقية للوصول إلى سياسة خارجية مشتركة (قبل معاهدة ماستريخت) قد كان معبر عنها في إطار التكامل السياسي الأوروبي، هذا في حالة ما إذا استثنينا بطبيعة الحال المحاولة الأولى للوصول إلى سياسة خارجية مشتركة، والتي كانت في إطار المجموعة السياسية الأوروبية (1952، 1953).

ثانيا: المحاولات الأولى المتعلقة بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة قبل ماستريخت

تطورت فكرة الأمن والدفاع الأوروبي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال مرحلتين:

- المرحلة الأولى: بحيث تعلقت مسألة الدفاع الأوروبي في هذه المرحلة بالحرب العالمية الثانية بحيث كانت كنتيجة طبيعية لها، وفي إطارها تم إبرام معاهدة "دنكرك" (le traité de Dunkerque) في 1947 ومعاهدة "بروكسل" (Traité de Bruxelles) في 1948، وكان الهدف من هاتان المعاهدتان محاولة الصد لأي احتمال عدواني جديد من طرف ألمانيا.

- المرحلة الثانية (مرحلة الدفاع الأوروبي إبان الحرب الباردة): فابتداء من 1948، مع حدوث الانقلاب العسكري في "براغ" وحصار برلين، انقطعت العلاقات بين الشرق و الغرب، مما أدى إلى تحول النظام الدولي من نضام متعدد الأقطاب إلى نظام الثنائية القطبية، وكنتيجة لذلك تم إدماج مسألة الدفاع الأوروبي في الإطار الأطلسي ولقد تم تحقيق ذلك من خلال تأسيس حلف الشمال الأطلسي (OTAN) عام 1949، غير أن ذلك لم يمنع الأوروبيين من التفكير في كيفية إيجاد دفاع أوروبي مشترك، ولقد تم تجسيد هذه الفكرة في مشروعين مختلفين:

المشروع الأول: والذي كان يتمثل في " المجموعة الأوروبية للدفاع" (CED)، (معاهدة باريس 1952)، والتي كان لها طابع فوق قومي، ولكنها فشلت في تحقيق مهامها¹، لاسيما بعد رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التوقيع عليها، إذ بدا واضحا أن الرأي العام الفرنسي لم يكن جاهزا بعد لكي يتقبل فكرة

¹ Ibid. pp 5, 6.

إعادة تسليح ألمانيا، أو حتى القبول بمجرد فكرة وضع مسألة الدفاع الفرنسي تحت قيادة سلطة أوروبية ، لأنه كان يخشى من الهيمنة الألمانية عليها مستقبلاً¹.

المشروع الثاني: والذي يتمثل في "إتحاد أوروبا الغربية" (UEO)، (اتفاقيات باريس، 23 أكتوبر 1954). هذا المشروع نجح ولكنه بقي تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي².

لقد كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء منظمة اتحاد أوروبا الغربية محاولة إعطاء نفس جديد لفكرة الدفاع الأوروبية خاصة بعد فشل المجموعة الأوروبية للدفاع، إلى جانب ذلك، فلقد سمحت منظمة اتحاد أوروبا الغربية بإيجاد إطار أوروبي جديد لمراقبة عملية إعادة تسليح ألمانيا من خلال ضم هذه الأخيرة إلى المنظمة، من جهة أخرى سمحت منظمة اتحاد أوروبا الغربية ضمان مشاركة بريطانيا في مسألة الدفاع الأوروبي³.

ولقد كانت فرنسا ترى في "اتحاد أوروبا الغربية" الإطار المناسب الذي يمكن أن يتجسد من خلاله مشروع الدفاع الأوروبي، غير أن الرؤية الفرنسية كانت تعترضها نوعين من الصعوبات:

- الصعوبة الأولى: تتعلق بالاختلافات بين الدول الأعضاء داخل منظمة اتحاد أوروبا الغربية؛
- الصعوبة الثانية: كانت تتمثل في غياب الإمكانيات العملية لمنظمة إتحاد أوروبا الغربية، فهذه الأخيرة كانت تمثل مجرد منظمة للدراسة والتشاور في المسائل الأمنية فقط.

ورغم ذلك إلا أنه تم تسجيل بعض التقدم، بحيث تم الاعتراف من الجانب الفرنسي بضرورة وجود السند الأطلسي، من جهة أخرى، فقد اعترفت الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية بضرورة إيجاد هوية أوروبية مشتركة في مجال الدفاع⁴.

¹ حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 141.

² D. Collins, **op.cit.** p 6.

³ Delphine Deschaux-Beaumep, **de l'Europs à une armée Européenne ? Pour une sociologie historique de la politique Européenne de sécurité et de défense (1991-2007)**, (thèse pour le doctorat en sciences politiques Tome 1), Université Grenoble 2 – Pierre Mendis France, vendredi 5 décembre 2008, p182.

* تعتبر كمنظمة حكومية « intergouvernementale » للدفاع الجماعي، تم تأسيسها في 1948 في إطار معاهدة "بروكسل" ليتم تعديلها فيما بعد في إطار اتفاقيات باريس في 1954 ، ولقد ازدادت أهميتها خاصة بعد فشل المجموعة الأوروبية للدفاع في أوت 1954، بحيث انضمت إليها كل من ألمانيا وإيطاليا مباشرة بعد هذه الأزمة. تجمع هذه المنظمة عشر دول أوروبية تعاهدت فيما بينها طبقاً للمادة 5 من المعاهدة على الدفاع الجماعي فيما بين الدول الأعضاء، تتمثل هذه الدول في: ألمانيا، بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة البريطانية. لا تتمتع هذه المنظمة بهياكل عملياتية خاصة بها مقارنة بحلف الشمال الأطلسي، غير أنها تعتبر المنظمة الأوروبية الوحيدة الفعالة في مجال الدفاع، هذا ما جعلها تكتسي أهمية كبرى في نظرة السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، لمزيد من التفاصيل

أنظر: Olivier Favier, **tout savoir sur l'Europe : glossaire de l'Union Européenne** (France : Ellipses, 2005), p 166.

⁴ D. Collins, **op.cit.** p 6.

ونتيجة لذلك قامت الدول الأوروبية بإعادة بعث العمليات التشارورية فيما بينها حول المسائل المتعلقة بالأمن المشترك، وهو الشيء الذي تم التماسه في بداية الأمر في بعض الإعلانات الرسمية المشتركة كإعلان روما في 27 أكتوبر 1984، وإعلان لاهاي في 27 أكتوبر 1987 والذي سمي "بأرضية المصالح الأوروبية المتعلقة بالأمن"، وفي إطار هذا الأخير تمت عملية التوفيق بين الانشغالات الأطلسية و"الأوروبيانية" (Européanistes).

لم تتطور فكرة الأمن والدفاع الأوروبي فقط في إطار اتحاد أوروبا الغربية، وإنما عرفت أيضا نفس التطور في إطار المجموعة الأوروبية، فلقد انفتحت الدول الأوروبية في إطار تقرير برلين في أكتوبر 1981 على الاستمرار في إجراء المحادثات حول بعض مشاكل السياسة الخارجية المتعلقة بالأبعاد السياسية للأمن، كما أشار الميثاق الأوروبي الموحد لعام 1986 إلى إمكانية إقامة تعاون وطيد فيما بين الدول الموقعة، في إطار اتحاد أوروبا الغربية أو في إطار الحلف الأطلسي.

بسقوط جدار برلين والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية تغير الوضع السياسي والأمني في أوروبا، ونتيجة لذلك، عادت فكرة الدفاع الأوروبي من جديد إلى حسابات الأجندة السياسية للدول الأوروبية، ولقد لوحظ ذلك وبصفة واضحة في إطار المجلس الأوروبي لروما والذي انعقد فيما بين 15 و16 نوفمبر 1990، فمن خلال هذه القمة الأوروبية، أشارت كل من فرنسا وألمانيا إلى رغبتها في وضع تعريف مشترك لسياسة أمنية حقيقية، والتي يمكن لها أن تؤدي في المستقبل إلى دفاع مشترك.¹

ما يمكننا ملاحظته، تلك المكانة المميزة والهامة التي حظيت بها منظمة اتحاد أوروبا الغربية في إطار الهندسة الأوروبية الجديدة للأمن، وذلك طوال المرحلة التي سبقت معاهدة ماستريخت، إلا أنه من جهة أخرى، تبقى مسألة تحديد العلاقة بين منظمة اتحاد أوروبا الغربية مع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي تطرح إشكالات حقيقية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن الظروف التاريخية التي مرت بها أوروبا منذ 1948 إلى غاية تاريخ انهيار جدار برلين في 1989، والتي تميزت بالصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، قد أثرت بشكل مباشر على إشكالية الأمن الأوروبي، بحيث أن الدول الأوروبية لم تهتم ببناء منظومة أمنية أوروبية مشتركة بقدر ما اهتمت بكيفية الصد للتهديد الشيوعي مما فرض عليها البقاء تحت المضلة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، ورغم ذلك فإن هذا الواقع السياسي والأمني لم يمنع من بروز أفكار تفترض بأن الإتحاد الأوروبي لا يمكن له أن ينجح إذا لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة الدفاع الأوروبي.

¹ Ibid. pp 6, 7.

وكنتيجة لما سبق فإنه يمكن القول بأن عملية التكامل والاندماج الأوروبي تعبر عن سيرورة سياسية، فالإتحاد الأوروبي يبقى مشروع مفتوح، غير أن هذا الأخير تعترضه ثلاثة صعوبات رئيسية هي:

- العلاقة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على القارة الأوروبية؛
- واقع الدول الأوروبية بمواقفها وطموحاتها؛
- غياب تصور موحد للتهديدات وهذا ما يعرقل بناء هوية أوروبية سياسية وأمنية خاصة بها.¹

المطلب الثاني: الأسباب والظروف التاريخية لظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك

بانتهاء الحرب الباردة تغير الوضع السياسي الدولي، الأمر الذي فرض على الفواعل الدولية الرئيسية التأقلم مع الوضع السياسي والاقتصادي الجديد، وفي إطار هذا السياق التاريخي سعى الإتحاد الأوروبي إلى البروز كفاعل على الساحة الدولية، وعليه ولتحقيق ذلك فقد تم منذ اتفاقية ماستريخت لعام 1993 تأسيس السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.²

لقد ساهم حدثان تاريخيان هامان في تقريب السياسات الخارجية للدول الأوروبية:

الحدث الأول: التطور الاقتصادي الذي عرفته المجموعة الاقتصادية الأوروبية

إن تقريب السياسات الخارجية للدول الأوروبية ما هو إلا نتيجة لذلك التطور الذي عرفته عملية التكامل والاندماج الأوروبي في المجال الاقتصادي، فلقد ساهم التطور والاندماج الاقتصادي في تعزيز الفهم المتبادل وتنمية المصالح المشتركة فيما بين الدول الأوروبية في المجالات الاقتصادية والتجارية ، إلى جانب تنمية وتعزيز القيم المشتركة (الديمقراطية).

كما ساهم التطور الاقتصادي أيضا في تقريب السياسات الخارجية للدول الأعضاء بفعل تزايد التعاملات الخارجية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (سياسة تجارية مشتركة، اتفاقيات دولية، اتفاقيات شراكة، سياسة الدعم الاقتصادي)، ومن جهة أخرى، فإن التداخل المتزايد فيما بين المسائل الاقتصادية ، التجارية والسياسة الخارجية بما فيها العقوبات الاقتصادية وغيرها قد ساهمت في هذا الاتجاه،³ إلى جانب ذلك، فإن زيادة نسبة المساهمات المالية لدول المجموعة الأوروبية على المستوى

¹ Ibid. p 8.

² Alessia Biava, **op.cit.** p 1.

³ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 80.

العالمي وخاصة في منطقة البلقان والشرق الأوسط قد فرضت عليها ضرورة البحث على نوع من التأثير السياسي في هذه المناطق، مما وجب عليها ضرورة إيجاد سياسة خارجية مشتركة.¹

كما كان للتوسع الذي شهده الإتحاد الأوروبي نحو كل من بريطانيا ، إسبانيا والبرتغال هو الآخر دوره في تطوير علاقات الإتحاد الخارجية مع دول الكومنولث ودول أمريكا اللاتينية، وهذا ما زاد من تشعب وتعقد العلاقات الخارجية للدول الأوروبية، الأمر الذي زاد من ضرورة تقرب السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

الحدث الثاني: تأثير التحولات الدولية

بحيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى الإسراع من عملية التكامل والاندماج الأوروبي، فانتهاه نظام الثنائية القطبية قد فصح المجال أمام الدول الأوروبية للمبادرة من جديد. وفي هذا الإطار أخذت المجموعة الاقتصادية الأوروبية على عاتقها ضرورة ضمان استقرار أوروبا الشرقية. من جهة أخرى فلقد كان الخوف من الانسحاب الأمريكي من أوروبا مباشرة بعد نهاية الحرب دافعا آخر بالنسبة للأوروبيين لسد الفراغ الإستراتيجي والسياسي في أوروبا.²

كما كان أيضا من نتائج نهاية الحرب الباردة بروز مناطق عدم الاستقرار في أوروبا (الأزمة في البلقان)، فلقد مثلت أزمة يوغوسلافيا (1990) بؤرة توتر في أوروبا، مما شكل تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي، وبذلك كان من مصلحة دول المجموعة الأوروبية ضمان استقرار مناطق الجوار (البلقان ، أوروبا الشرقية بصفة عامة)³، من جهة أخرى كان لفشل الدول الأوروبية في اتخاذ موقف جماعي تجاه الأزمة في يوغوسلافيا عاملا آخر وراء بروز السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.⁴

إضافة إلى ذلك، فإنه مع التغير الذي عرفه الوضع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة خاصة مع نهاية القطبية الثنائية، قد ترتبت عنه تحولات عميقة في مفهوم الأمن نتيجة بروز تهديدات جديدة متعلقة أساسا بانتشار الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب الدولي، حركات الهجرة غير الشرعية، التهديدات المتعلقة بتدهور المناخ الدولي... ولقد فرض هذا الواقع الجديد على الدول الأوروبية ضرورة تنسيق الجهود فيما بينها لصد هذه التهديدات، ومن هنا كانت عملية إيجاد مفهوم أمني جديد ضروريا لاحتواء هذه الأخيرة.⁵

¹ Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (Xavier De Villepin), **op.cit.** p 7.

² **Ibid.** p 80.

³ Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées, **op.cit.** p 7.

⁴ Alessia Biava, **op.cit.** p 7.

⁵ **Ibid.** p 9.

من جهة أخرى، فيمكن القول أن سقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية وانهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا كلها عوامل ساهمت في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.¹

إن تحول النظام الدولي من نظام ثنائية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب قد نتج عنه تغير في مكانة الدول الأوروبية على الساحة الدولية، ففي نظام ثنائية القطبية اقتصر دور الدول الأوروبية على مساندة إحدى المعسكرين، أما في النظام متعدد الأقطاب، ونظرا لكونه يشجع التعاون المستمر فيما بين الفواعل الدولية، فإن الإتحاد الأوروبي قد وجد مناخا مناسباً لتأكيد حضوره الدولي ومكانته الدولية، وهذا ما دفع به ليصبح فاعلا مستقلا على المستويين الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية.²

المطلب الثالث: ما بعد ماستريخت والتعديلات القانونية للمعاهدة (معاهدة أمستردام، معاهدة

لشبونة)

تعتبر عملية البناء الأوروبي عملية مستمرة، تخللتها مجموعة من المعاهدات المتتالية فيما بين الدول الأوروبية، ولقد سمحت هذه الطريقة للإتحاد الأوروبي بالتقدم تدريجيا نحو تحقيق الاندماج السياسي والوحدة فيما بين الدول الأوروبية.

ابتداء من سنوات التسعينات، سعى الإتحاد الأوروبي لمجابهة تحديين رئيسيين:

- ضم دول جديدة للإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل التعميق من مشروع المصالحة فيما بين الدول الأوروبية الذي تم إطلاقه منذ سنوات الخمسينات.
- تفعيل طرق اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي: وذلك من خلال تجنب مواقف الاعتراض عند اتخاذ القرارات، وذلك خاصة مع دخول أعضاء جدد للإتحاد، ولكن مع ضمان مشروعية هذه القرارات.³

¹ Anonyme, **traité de Maastricht sur l'union européenne**,

[http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_maastricht_fr.htm], 15/10/2010, p

2.

² **Ibid.** p 8.

³ Fondation Robert Schuman, **le Traité de Lisbonne expliqué en 10 fiches**, [<http://www.robert-schuman.eu/fr/dossiers-pedagogiques/traite-lisbonne/10fiches.pdf>], décembre 2009, p 3.

أولاً: معاهدة أمستردام

لقد تم التوقيع على معاهدة أمستردام في 2 أكتوبر 1997 ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى 1 ماي 1999. في إطار هذه المعاهدة تم إدخال بعض التعديلات القانونية على معاهدة الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، في الجزء المتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، فإن تعديل الباب 5 من معاهدة الإتحاد الأوروبي قد خص بالأساس بكل ما يتعلق باتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي، وكذا كيفية تطبيق السياسات المشتركة، بحيث نصت الترتيبات القانونية الجديدة على إمكانية اللجوء إلى نمط التصويت بالأغلبية المشتركة «majorité qualifiée» ، كما تم استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، إلى جانب ذلك تم اعتماد مفهوم جديد والذي يتمثل في " الإستراتيجية المشتركة ":

أ) مفهوم الإستراتيجية المشتركة: يتم وضع الإستراتيجية المشتركة كما هو منصوص عليه في المادة « J.3.2 » في المجالات التي يكون فيها للدول الأعضاء مصالح مشتركة هامة، كما تحدد الإستراتيجية المشتركة الأهداف، المدة الزمنية، وكذلك كافة الوسائل التي يجب على الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء تسخيرها. كما نصت الفقرة الثانية من المادة « J.3.3 » على أن يقوم مجلس الإتحاد الأوروبي « le conseil » بتوصية المجلس الأوروبي بوضع إستراتيجيات مشتركة، كما يتولى المجلس (أي مجلس الإتحاد الأوروبي) بتنفيذ هذه الإستراتيجيات وذلك من خلال اتخاذ مواقف مشتركة وأعمال مشتركة.¹

من جهة أخرى، حددت المادة « J.4 » تنفيذ "الأعمال المشتركة" وذلك في بعض الظروف التي يرى فيها الإتحاد ضرورة للقيام بهذه الأعمال. من جهتها حددت المادة « J.5 » كيفية تبني "المواقف المشتركة" والتي توضح موقف الإتحاد في مسألة خاصة ذات طابع جغرافي أو موضوعي.²

من الملاحظ أن معاهدة أمستردام قد بينت الأدوات الرئيسية الثلاث المستعملة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي لتحقيق أهداف السياسة الأوروبية في هذا المجال، والتي تتمثل كما سبق طرحها في: "المواقف المشتركة"، "الأعمال المشتركة" والإستراتيجيات المشتركة"، وإن كان قد تم التطرق سابقاً في إطار معاهدة ماستريخت إلى كل من "الأعمال المشتركة" و"المواقف المشتركة"

¹ Journal officiel des communautés européennes n° C 340, **Traité d'Amsterdam modifiant le traité sur l'Union européenne, les traités instituant les communautés européennes et certains axes connexes**, (10 /11/1997), pp 10, 11.

² **Ibid.** p 11.

، إلا أن "الإستراتيجيات المشتركة" تبقى خاصة من خاصيات معاهدة أمستردام وهي تمثل الأداة الجديدة ، التي تم إدخالها في هذا المجال.

(ب) استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي: تنص المادة « J.8.1 » من معاهدة أمستردام على تكليف رئاسة الإتحاد الأوروبي بتمثيل هذا الأخير على المستوى الخارجي في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك. في حين يتولى الأمين العام لمجلس الإتحاد الأوروبي مساعدة رئاسة الإتحاد والذي يتولى وظيفة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك (المادة « J.8.3 »).¹

من جهة أخرى، فلقد تم تحديد كافة الوظائف والمهام الموكلة للممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك. هذه المهام قد نصت عليها المادة « J.16 » والتي حددت هذه الوظائف في: مساعدة المجلس الأوروبي في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، وذلك من خلال المساهمة في صياغة، وضع وتنفيذ القرارات، وفي حالة ما إذا تطلب الأمر ذلك التدخل باسم المجلس وبطلب من رئاسة الإتحاد لقيادة الحوار السياسي مع الأطراف الأجنبية.²

(ج) نمط التصويت: فيما يتعلق بنمط اتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي، فلقد تم في إطار معاهدة أمستردام تبني مبدأ "الامتناع البناء" (Abstention constructive) وذلك في حالة ما إذا كان الإجماع يمثل القاعدة داخل المجلس الأوروبي، كما تم تبني نمط التصويت بالأغلبية المشتركة عند اتخاذ المواقف المشتركة والأعمال المشتركة.³

- فيما يتعلق بنمط التصويت بالأغلبية المشتركة، ويتم اللجوء إلى هذا النمط من التصويت كما سبق القول في حالات اتخاذ المواقف المشتركة والأعمال المشتركة، غير أن انتهاج هذا النمط من التصويت لا يمكن أن يتم إلا إذا كان بناء على تطبيق الإستراتيجية المشتركة المقررة بالإجماع من طرف المجلس الأوروبي. من جهة ثانية، فإن الفقرة الثانية من المادة « J.13.2 » قد نصت على أن الدول الأعضاء تحتفظ لنفسها بحق الاعتراض وذلك لاعتبارات المصلحة الوطنية، وفي هذه الحالة فإن مجلس وزراء الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي بإمكانه اتخاذ قرار تحويل المسألة إلى المجلس الأوروبي لدراستها واتخاذ قرار بالإجماع حولها.⁴

¹ Ibid. p 12.

² Ibid. p 16.

³ D. Collins, **op.cit.** p 28.

⁴ Journal officiel des communautés européennes n° c 340, **op.cit.** P 14.

- "الامتناع البناء" (abstention constructive) بحيث نصت الفقرة الأولى من المادة « J.13.1 » على أن قرارات مجلس وزراء الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي المتخذة بالإجماع تبقى صالحة وقابلة للتنفيذ وهذا حتى ولو امتنعت أي دولة من الدول الأعضاء عن التصويت.¹

ثانيا: معاهدة لشبونة

لقد تم التوقيع عليها في 13 ديسمبر 2007، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى 1 ديسمبر 2009،² وتمثل معاهدة لشبونة قفزة نوعية في مسار الإتحاد الأوروبي، ففي إطارها تمت مراجعة كل من المعاهدتين الرئيسيتين السابقتين:

- معاهدة الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت): بحيث مست التعديلات الجديدة مؤسسات الإتحاد الأوروبي، سياسات التعاون، السياسة الخارجية والأمن، وكذا سياسة الدفاع.

- معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية « TCE » أو معاهدة روما(1957): بحيث تم إدخال بعض التعديلات التي مست أساسا مؤهلات وميادين التدخل بالنسبة للإتحاد الأوروبي. كما تم أيضا في إطار معاهدة لشبونة تحويل التسمية التي أطلقت على المعاهدة لتصبح: " معاهدة حول عمل الإتحاد الأوروبي " ³ « TFUE »

وفي هذا الإطار، فإن معاهدة لشبونة لا تمثل ما يمكن تسميته بالدستور الأوروبي،* وإنما هي تقتصر فقط على كونها معاهدة معدلة وتصحيحية للمعاهدات السابقة.⁴ ففي ظل فشل مشروع الدستور الأوروبي، بعدما استقبل بالرفض من طرف الفرنسيين والهولنديين في الاستفتاءات التي عقدت في كلا البلدين، وبمناسبة ذكرى تأسيس معاهدة روما، قامت المستشار الألمانية "أنجلا ميركل"

(Angela Merkel) وبدعم من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" « Nicolas Sarkozy » في إعلان لها، بالتأكيد على العملية الاندماجية للإتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك قام المجلس الأوروبي بتهيئة

¹ Ibid. p 14.

² Commission européenne, **P'Union européenne prend un niveau départ 01/12/2009**, [http://ec.europa.eu/news/eu_explained/091201_fr.htm], 25 /11/2013, p 1.

³ Fondation Robert Schuman, **op.cit.** p 5.

* الدستور الأوروبي : كان الهدف من وراء الدستور الأوروبي الزيادة من فعالية المؤسسات الأوروبية وكذا التعميق من آلية عملها على المستوى الديمقراطي، بمعنى زيادة ديمقراطية هذه المؤسسات، كما كان قد اقترح مشروع الدستور الأوروبي إزالة جميع نصوص المعاهدات السابقة وتعويضها بنص واحد ذو صبغة دستورية.

⁴ Ibid. p 4.

الأرضية المناسبة لعقد مؤتمر فيما بين الدول الأوروبية لدراسة إمكانية إنشاء معاهدة معدلة ومصححة للمعاهدتين السابقتين المؤسستين للمجموعة الأوروبية « TCE » والإتحاد الأوروبي¹ « TUE » .

أ) التعديلات المتعلقة بالجانب المؤسساتي:

- استحداث رئاسة دائمة ومستقرة للإتحاد الأوروبي: بحيث يصبح للمجلس الأوروبي رئيس دائم ومستقر والذي ينتخب لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة من طرف المجلس الأوروبي عن طريق نمط التصويت بالأغلبية المشترطة. بتولي منصب رئيس المجلس الأوروبي، فإن هذا الأخير لا يمكنه الترشح لتولي عهدة وطنية كرئيس لدولة عضو.

في إطار المعاهدات السابقة، كانت رئاسة المجلس الأوروبي تتم كل 6 أشهر من طرف كل دولة عضو، وذلك اعتماداً على النظام الدوري، الأمر الذي كانت له نتائج سلبية على استقرار أعمال المجلس الأوروبي. وباستحداث منصب رئيس دائم ومستقر للمجلس الأوروبي، أصبح للإتحاد الأوروبي هيئة تمثيلية على الساحة الدولية، هذا إلى جانب توليه رئاسة تنسيق أعمال المجلس الأوروبي.²

- نحو ديمقراطية مستمرة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي: ويظهر ذلك من خلال تقوية فعالية المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة اتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي وهذا ما يمكن ملاحظته مثلاً فيما يتعلق في قاعدة الانتخاب المعمول بها داخل مجلس الوزراء للإتحاد الأوروبي والتي تتمثل في "الأغلبية المشترطة"^{*} والتي تم تطويرها في إطار معاهدة لشبونة إلى نمط التصويت المسمى: ب"الأغلبية المزدوجة"^{*} إن هذا النمط من التصويت يسهل في تشكيل الأغلبية داخل الإتحاد الأوروبي مما يسهل من عملية اتخاذ القرار، ومن هنا تكمن أهميته.³

¹ Anonyme, **Le traité de Lisbonne raconté à tous**, [http://www.maisons-europe.eu/document/document/66/Quermonne_Trait_de_Lisbonne_04.02.2010.pdf] p 1.

² Fondation Robert Schuman, **op.cit.** p 6.

^{*} الأغلبية المشترطة (la majorité qualifiée): مع تطور البناء الأوروبي، ظهر بأن قرارات مجلس الوزراء للإتحاد الأوروبي ولكي تكون مشروعة ينبغي لها أن تحصل على نسبة من الأصوات تفوق 50% أي (1+50%) بمعنى أن تحصل على أكثر من الأغلبية البسيطة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي كل دولة عضو في الإتحاد.

^{*} الأغلبية المزدوجة (la double majorité): بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار كل من الوزن الديمغرافي للدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد، إلى جانب نسبة السكان الأوروبيين المصوتين بنعم داخل الإتحاد الأوروبي، بحيث أنه ولمرور قرار ما في إطار مجلس الإتحاد الأوروبي ينبغي أن يحصل هذا القرار على موافقة 55% من الدول الأعضاء في الإتحاد، كما يشترط على هذه الأخيرة أي الدول الأعضاء الموافقة أن تمثل على الأقل 65 من نسبة سكان الإتحاد الأوروبي.

³ **Ibid.** pp 7, 9.

ب) التعديلات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي:

- نحو تمثيل لسياسة خارجية واحدة وموحدة للإتحاد الأوروبي: ففي إطار معاهدة برشلونة تم استحداث العديد من الوسائل لتقوية الانسجام والوحدة لسياسة الإتحاد الخارجية، ومن بينها تم خلق منصب الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية والذي ترأسه حاليا "كاترين أشتون" « Catherine Ashton »، ويجمع هذا المنصب كل من منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك ومنصب المبعوث الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية.

كما يعتبر الأمين العام للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية كذلك نائب رئيس المفوضية الأوروبية، إلى جانب ارتباطه الوثيق بمجلس الوزراء للإتحاد الأوروبي.

تتمثل مهمته في تمثيل الإتحاد على المستوى الخارجي، رئاسة مجلس الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي الذي يجمع وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء، كما يحتوي على سلك دبلوماسي أوروبي.

- نحو تعزيز أكثر لمكانة وتأثير الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية: بحيث تم في إطار معاهدة برشلونة منح الشخصية القانونية¹ للإتحاد الأوروبي الأمر الذي سيسمح له بتوقيع المعاهدات الدولية وكذا إمكانية الحضور في المحاكم الدولية، وهذا ما يعزز أكثر من دوره على المستوى الدولي ومن قيمه ومصالحه في جميع الميادين: التجارة الخارجية، سياسات التنمية والدعم الإنساني².

- نحو تجسيد سياسة دفاع أوروبية: فقد تمت الإشارة في إطار معاهدة برشلونة إلى مسألة الدفاع الجماعي فيما بين الدول الأوروبية، بحيث يصبح من واجب الدول الأوروبية مساعدة أي دولة عضو في الإتحاد الأوروبي في حالة تعرضها لاعتداء عسكري.

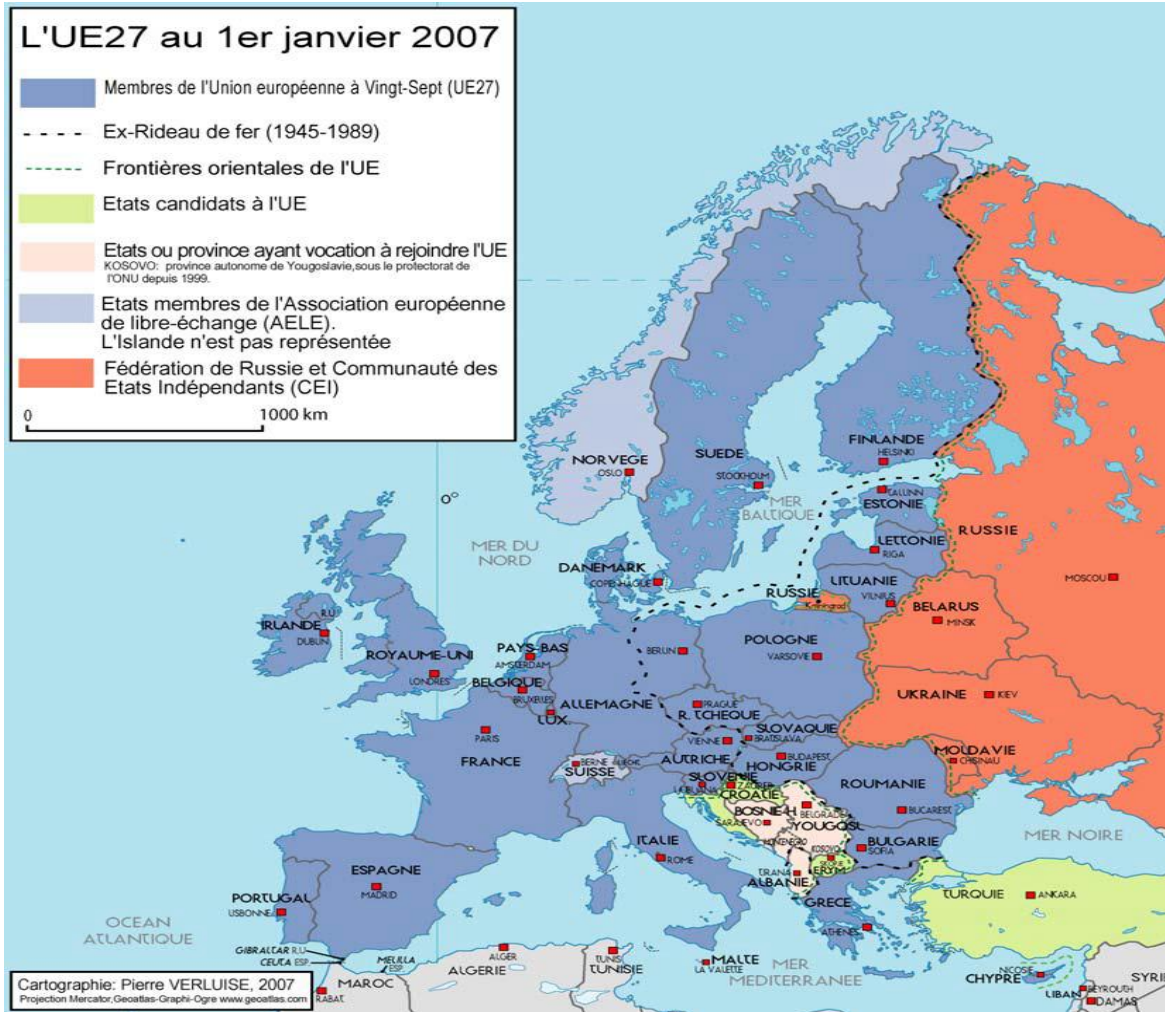
كما تم أيضا إدخال شرط التضامن فيما بين الدول الأوروبية، بحيث يصبح من واجب الإتحاد الأوروبي وكل دولة عضو فيه مساعدة دولة عضو والتي تكون قد تضررت من كارثة إنسانية أو طبيعية أو من هجوم إرهابي. كما تم أيضا توسيع من إمكانيات الإتحاد الدفاعية إلى مكافحة الإرهاب، الوقاية من النزاعات، دعم عمليات الاستقرار في مناطق النزاع..

¹ الشخصية القانونية: القدرة على توقيع المعاهدات الدولية، وخاصة القدرة على الدخول في معاهدة أو منظمة دولية.

² Ibid. p 22.

كما تم تأسيس لتعاون أوروبي دائم مفتوح لجميع الدول التي تريد المشاركة في البرامج الأوروبية الرئيسية للتجهيز الحربي، وتقديم وحدات القتال الفورية للإتحاد الأوروبي، كما تم تأسيس الوكالة الأوروبية للدفاع وذلك من أجل تطوير سياسة تسليح أوروبية وكذلك تنسيق جهود تجهيز مختلف الجيوش الوطنية.¹

الخريطة رقم (1): تبين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (2007)



Source : Dumont Gérard François et Verluise Pierre, *Atlas de l'Union Européenne élargie*, [www.diploweb.com], 2008, p 9.

في 2007 وصل عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي إلى 27 دولة كما يبينه اللون الأزرق في الخريطة، ومن المرتقب انضمام دول جديدة للإتحاد الأوروبي ككرواتيا وتركيا كما توضحه الخريطة (اللون الأخضر).

¹ Ibid. p 23.

خاتمة الفصل:

ويستخلص مما سبق أن السياسة الخارجية تعبر عن سلوكيات الدولة الخارجية والتي من خلالها تحاول تحقيق مصلحتها الوطنية، وتتضمن هذه السلوكيات ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفواعل الداخلية التي قد تؤثر على صناعة القرار السياسي الخارجية وكذا تأثيرات البيئة الدولية. من جهته يركز المفهوم الجديد للأمن إضافة إلى البعد العسكري على أبعاد أخرى (اقتصادية اجتماعية...)، كما أن مفهوم الأمن المشترك يركز على الطابع التعاوني للأمن فيما بين الدول القومية.

تم تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) في إطار معاهدة ماستريخت (1992) كركيزة ثانية من بين الركائز الثلاث التي اشتملت عليها الهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي، ولقد سمحت هذه السياسة للدول الأوروبية بالتشاور فيما بينها والتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية، كما سمحت لها أيضا بإيجاد سياسة أمنية مشتركة والتي تجمع كافة المسائل الأمنية بما فيها السعي المستقبلي نحو تجسيد سياسة دفاع مشتركة، ودفاع مشترك.

تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة سياسة ما بين حكومية « intergouvernementale » وبذلك فهي تختلف عن السياسات الجماعية الأخرى.

يكمن الهدف الأساسي من وراء تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك في محاولة دفع الإتحاد الأوروبي لأن يصبح فاعلا شاملا على الساحة الدولية، ولتحقيق ذلك يتم اللجوء إلى أدوات قانونية والتي تتمثل في: الإستراتيجيات المشتركة، المواقف المشتركة والأعمال المشتركة.

عرفت السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة عدة مراحل أساسية قبل تأسيسها (في إطار معاهدة ماستريخت) بدءا "بالمجموعة السياسية الأوروبية"، "التكامل السياسي الأوروبي"، المجلس الأوروبي والميثاق الأوروبي الموحد. من جهتها تجسدت السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة قبل معاهدة ماستريخت في مشروعين أساسيين: المجموعة الأوروبية للدفاع (CED) ومنظمة اتحاد أوروبا الغربية (UEO).

لقد ساهم حدثان بارزان في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي: يتمثل الحدث الأول في التطور الذي عرفه الإتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي، أما الحدث الثاني فيتعلق بتأثيرات المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

سمحت التعديلات القانونية التي أتت بها المعاهدات التصحيحية لمعاهدة ماستريخت بتطوير مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وذلك بغية التمثيل الأنجع للإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.

الفصل الثاني: نظام عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الأجهزة الخاصة الممثلة لمهام السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك

المبحث الثاني: الإمكانيات المالية والعملياتية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: القدرات المالية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)

المطلب الثالث: القدرات التنظيمية والعسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

المبحث الثالث: إنجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن

المطلب الأول: إنجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية

المطلب الثاني: إنجازات الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني

المطلب الثالث: نموذج الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي

خاتمة الفصل

كما سبق وأن تم التطرق إليه في الفصل الأول، فإن الإتحاد الأوروبي (طبقاً لمعاهدة ماستريخت) قد تم تأسيسه بناء على 3 ركائز أساسية: الركيزة الأولى (القضايا الجماعية المشتركة)، الركيزة الثالثة : القضايا الداخلية والعدالة، الركيزة الثانية والتي تتمثل في السياسة الخارجية والأمن المشترك، هذه الأخيرة تختلف عن الركيزتين السابقتين بحيث تتميز عن سابقتها بنظام عمل خاص بها والذي يتراوح ما بين النمط الحكومي والنمط الجماعي، وبذلك فإن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي قد تم إدماجها كلية في مؤسسات الإتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية، المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية..)، غير أن دور هذه المؤسسات محدود مقارنة بالسياسات الجماعية الأخرى كالسياسة الزراعية وغيرها..من جهة أخرى فقد تم إنشاء أجهزة جديدة خاصة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك.

ويتطرق هذا الفصل إلى تبيان دور المؤسسات الجماعية والأجهزة الخاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك في رسم السياسة الأوروبية في هذا المجال، وكذا تحديد آلية عمل الأجهزة والمؤسسات الأوروبية إلى جانب تحديد نمط صنع واتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي المكلف بالسياسة الخارجية والأمن المشترك. كما يتعرض هذا الفصل إلى الإمكانيات المالية والعملياتية للسياسة الخارجية والأمن المشترك وكذا عرض مختلف الإنجازات المحققة في هذا المجال.

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للإتحاد الأوروبي

سننتظر في هذا المبحث إلى تبيان أهم المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي، أهم الأجهزة المؤسساتية الخاصة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، وكذا آلية اتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي.

المطلب الأول: المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي

أولاً: المجلس الأوروبي*

يعتبر المجلس الأوروبي أعلى جهاز في إطار الهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي إذ يعتبر كمركز لاتخاذ القرارات وتمير المشاريع السياسية عن طريق مبدأ التوافق بين دوله¹، ويجمع المجلس الأوروبي رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى رئيس المفوضية والممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، وذلك بحضور كل من وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء وممثل عن المفوضية الأوروبية. يجتمع المجلس الأوروبي عادة مرتين في السنة على الأقل.

يمثل المجلس الأوروبي مؤسسة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك، بحيث أنه هو الذي يتولى بوضع المبادئ والتوجيهات العامة لهذه السياسة، ولقد تم في إطار معاهدة أمستردام التوسيع من الدور التوجيهي للمجلس الأوروبي، إذ أصبح هذا الأخير يتولى تبنى عملية بناء الإستراتيجيات المختلفة كالإستراتيجية الأوروبية للأمن.²

كما تم في إطار معاهدة لشبونة استحداث منصب رئيس دائم ومستقر للمجلس الأوروبي والذي ينتخب من طرف المجلس الأوروبي لمدة عامين ونصف قابلة للتجديد مرة واحدة، وذلك عن طريق نمط التصويت بالأغلبية المشتركة. وباستحداث هذا المنصب أصبح للإتحاد الأوروبي هيئة تمثيلية على المستوى الدولي، وهذا ما سيعطي أكثر استقراراً بالنسبة لأعمال المجلس الأوروبي التي يتولى رئاستها، فبالنظر للمعاهدات السابقة كانت رئاسة المجلس الأوروبي تتم كل 6 أشهر الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على استقرار أعمال المجلس.³

* لا ينبغي الخلط بين المجلس الأوروبي الذي يتشكل من رؤساء الدول والحكومات وبين مجلس الإتحاد الأوروبي الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء كما لا يجب الخلط بين المجلس الأوروبي ومجلس أوروبا الذي يعتبر كمنظمة دولية.

¹ Stéphane Leclerc, *les institutions de l'Union Européenne* (Paris : Gualino éditeur, 2005), pp 99-102.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* p 58.

³ Fondation Robert Schuman, *op.cit.* p 6.

يعتبر المجلس الأوروبي الإطار الذي يتجلى فيه دور الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، ويحظى بأهمية مميزة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات داخل الإتحاد، وهذا ما يعطي له وزنا ومكانة كبيرة مقارنة بالمؤسسات الجماعية الأخرى، وفي هذا الصدد يقول الجنرال "ديغول" أن الإتحاد الأوروبي إنما هو من صنع الدول والحكومات، وأن المؤسسات الجماعية الأخرى ما هي إلا مؤسسات تابعة لها.¹

ثانيا: مجلس الإتحاد الأوروبي

ويطلق عليه أيضا تسمية المجلس أو مجلس الوزراء،² يتشكل من ممثلي الدول الأعضاء الذين يكونون عادة من رتبة الوزراء، ويقوم هذا المجلس بدور هام في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، بحيث يقوم باتخاذ قرارات هامة فيما يخص تعريف ووضع السياسة الخارجية والأمن المشترك، كما يقوم المجلس بتقديم توصيات للمجلس الأوروبي بشأن صياغة إستراتيجيات مشتركة ويتولى هو بعد ذلك بتنفيذها.

كما يسهر المجلس على وحدة، انسجام وفعالية سلوكات الإتحاد على المستوى الخارجي، وهذا ما تنص عليه المادة « z.8.2 » من معاهدة ماستريخت³، كما يمثل المجلس الهيئة الرئيسية التي تتبنى في إطارها كل القرارات والأحكام المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك.

تقع السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) تحت اختصاص مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية⁴ الذي يعتبر من إحدى تشكيلات مجلس الإتحاد الأوروبي، هذا الأخير يحتوي على عدة تشكيلات كمجلس القضايا الاقتصادية والمالية، مجلس العدالة والقضايا الداخلية..⁵

يتشكل مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية من وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء والذي يجتمع مبدئيا مرة واحدة كل شهر، غير أن مجلس الإتحاد الأوروبي وباعتباره الهيئة القانونية الوحيدة بإمكانه في حالة الضرورة تبني قرار من الفصل الخامس خاصة في الحالات الإستعجالية وذلك من طرف أي تشكيلة كانت من المجلس (وزراء المالية، الفلاحة..⁶).

¹ - Paul Magnette, **le régime politique de l'Union Européenne** (3^{ème} édition ; Paris : Presses de sciences po, 2009), p 18.

² Stéphane Leclerc, **op.cit.** p 103.

³ Journal officiel n° C 191, **op.cit.** p 55.

⁴ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** pp 58, 59.

⁵ Stéphane Leclerc, **op.cit.** p 104.

⁶ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 59.

يتأخر المجلس كل دول عضو وذلك بالاعتماد على نظام دوري فيما بين الدول الأعضاء لمدة 6 أشهر، وتحظى رئاسة المجلس بأهمية كبيرة بحيث تتولى كل دولة تجديد الأولويات والأهداف التي ينبغي تحقيقها في كل عهدة لها، كما تقوم أيضا الدولة المكلفة برئاسة المجلس بتمثيل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، كما يقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ القرارات المتخذة في إطار الركيزة الثانية هذا إلى جانب التعبير عن موقف الإتحاد في المنظمات والمحافل الدولية.¹ من جهتها تلعب الأمانة العامة للمجلس وبالتنسيق مع رئاسة الإتحاد دورا هاما في التنسيق بين الدول الأوروبية، وهذا ما يجعلها تحظى بمكانة هامة في إطار نسق السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.²

ثالثا: المفوضية الأوروبية

جهاز مجمعي* (organe collégial) وأساسي بالنسبة للإتحاد الأوروبي، مقرها ببروكسل، تتشكل المفوضية من ممثل عن كل دولة عضو في الإتحاد واللذين يتم اختيارهم بناء على كفاءتهم الخاصة، ويتمتعون بذلك باستقلالية تامة عن دولهم ويتم تعيينهم من طرف المجلس الأوروبي وبمساعدة رئيس المفوضية لمدة 5 سنوات، وذلك بناء على الاقتراحات المقدمة من قبل كل دولة عضو، كما يتولى المجلس الأوروبي كذلك تعيين رئيس المفوضية الأوروبية، ويتمتع هذا الأخير بعدة صلاحيات من بينها: تعيين النواب من بين أعضاء المفوضية، تمثيل المفوضية.³

ترتبط المفوضية الأوروبية بجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (المادة «9 z» من معاهدة ماستريخت)، وتحفظ المفوضية الأوروبية لنفسها في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك بحق المبادرة، غير أن الحق المخول لها بالمبادرة أقل بكثير مما هو عليه في الركيزة الأولى من الهندسة المؤسساتية الأوروبية. تتمتع المفوضية الأوروبية بموارد بشرية ومالية جد هامة، إذ أنها ممثلة في أكثر من 120 دولة. تقوم المفوضية الأوروبية ب: 3 مهام أساسية: اقتراح مشاريع القوانين، تنفيذ القوانين خاصة في إطار السياسات الجماعية، والسهر على احترام المعاهدات.⁴

تشير المادة (C) من معاهدة ماستريخت على ضرورة وجود انسجام ما بين الأعمال الجماعية من جهة والسلوكات السياسية الصادرة عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من جهة أخرى، وذلك لغرض

¹ Stéphane Leclerc, *op.cit.* pp 105, 106.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* p 59.

* مبدأ المجمع (le principe de collégialité): يرتكز هذا المبدأ على المساواة بين أعضاء المفوضية الأوروبية في المشاركة في اتخاذ القرارات، كما يشترط هذا المبدأ أيضا أن يتم الإعلان عن القرارات المتخذة بشكل جماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن يكون جميع الأعضاء مسؤولين عن جميع القرارات المتخذة.

³ Stéphane Leclerc, *op.cit.* pp 110-113.

⁴ Jean-Louis Quermonne, *le system politique de l'Union Européenne* (Alger : Casbah éditions), 2004, p 33.

تقوية السلوكات الخارجية للإتحاد، بحيث تنص هذه المادة على حرص الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة على انسجام كافة أفعاله الخارجية المتعلقة بعلاقاته الخارجية، بالأمن، بالاقتصاد والتنمية، ويقع على عاتق المجلس والمفوضية ضمان هذا الانسجام.¹

رابعاً: البرلمان الأوروبي

يعتبر البرلمان الأوروبي جهازاً لتمثيل المواطنين الأوروبيين والذي يسمح لهم بالتعبير عن أصواتهم، وبذلك فهو يتشكل من ممثلي شعوب الدول الأعضاء الذين يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة 5 سنوات.²

الجدول رقم (1) يبين توزيع عدد أعضاء البرلمان الأوروبي

الدولة العضو	عدد المقاعد	الدولة العضو	عدد المقاعد
ألمانيا	99	ليتوانيا	8
النمسا	17	ليتوانيا	12
بلجيكا	22	لوكسمبورغ	6
بلغاريا	17	مالطا	5
قبرص	6	هولندا	25
الدانمارك	13	بولونيا	50
إسبانيا	50	البرتغال	22
استونيا	6	جمهورية التشيك	22
فنلندا	13	رومانيا	33
فرنسا	72	بريطانيا	72
اليونان	22	سلوفاكيا	13
هنغاريا	22	سلوفينيا	7
إيرلندا	12	السويد	18
إيطاليا	72	المجموع	736

Source : Anonyme, « les chiffres clés de l'Europe », **Diplomatie** n° 47 (novembre-décembre 2010), p 44.

¹ Journal officiel n° 191, **op.cit.** p 5.

² Commission européenne, **Comment fonctionne l'Union européenne ? Petit guide des institutions européennes** (Luxembourg : Office des publications officielles de communautés européennes, 2006), p 10.

يتضح من خلال الجدول أن عدد أعضاء البرلمان الأوروبي يصل إلى 736 وذلك تبعاً لعدد الدول الأوروبية وعدد السكان في كل دولة، إذ ترتفع عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي لدى الدول التي تتوفر على نسبة سكان كبيرة والعكس صحيح، فمثلاً تصل عدد المقاعد لدى ألمانيا 99 مقعد، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة 78 مقعد، في حين تصل عدد هذه المقاعد في الدول الصغيرة من حيث عدد السكان إلى 5 مقاعد فقط وهو المثال الذي ينطبق على مالطا.

يتكون البرلمان الأوروبي من العديد من الأجهزة الإدارية والتي تتمثل في: المكتب والذي يتكفل بكافة المسائل المتعلقة بالمالية بالتنظيم والإدارة، الاجتماع الوزاري والذي يتكون من رئيس البرلمان الأوروبي ورؤساء المكاتب السياسية والذي يتكفل بكافة العلاقات مع المؤسسات والأجهزة الأخرى للإتحاد الأوروبي، وكذا العلاقات مع البرلمانات الوطنية والدول الأجنبية، المجموعات البرلمانية، اللجان البرلمانية والتي تنقسم إلى لجان مؤقتة، لجان التحقيق، اللجان الدائمة هذه الأخيرة التي تنقسم إلى لجنة السياسات الداخلية ولجنة السياسات الخارجية والتي تنقسم بدورها إلى:

- لجنة الشؤون الخارجية (AFET)، والتي تنقسم بدورها إلى: اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان (DROI) واللجنة الفرعية للأمن والدفاع (SEDE)
- لجنة التنمية (DEVE)
- لجنة التجارة الدولية¹ (INTA)

تنص المادة (j.7) من معاهدة ماستريخت على أن تقوم رئاسة الإتحاد الأوروبي بمشاوره البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالجوانب والخيارات الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، كما تسهر على الأخذ بعين الاعتبار جميع الآراء والتوصيات التي يقوم البرلمان الأوروبي بتقديمها، كما يقع على عاتق الرئاسة والمفوضية الأوروبية إخطار البرلمان الأوروبي بكل المستجدات والمعلومات الرئيسية.²

يكن وزن البرلمان الأوروبي في إطار الهندسة المؤسساتية الأوروبية في احتفاظه بسلطة تحديد الميزانية، إذ يتمتع البرلمان الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك بسلطة المشاركة في اتخاذ القرار (codécision)³، إلى جانب ذلك يتمتع البرلمان الأوروبي إلى جانب مجلس الإتحاد

¹ Stéphane, Leclerc, *op.cit.* p 120-122.

² Journal officiel n° 191, *op.cit.* p 54.

³ Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* pp 62, 63.

الأوروبي بالسلطة التشريعية، كما يمارس كذلك حق المراقبة الديمقراطية على جميع مؤسسات الإتحاد الأوروبي ولاسيما المفوضية الأوروبية.¹

المطلب الثاني: الأجهزة الخاصة الممثلة لمهام السياسة الخارجية والأمن المشترك

أولاً: اللجنة السياسية والأمنية (le comité politique et de sécurité (le cops)

تتشكل من سفراء الدول الأعضاء، مقرها في بلجيكا وتتمتع بدور مركزي فيما يتعلق بتحضير ومتابعة الأعمال المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، تتعقد اللجنة مرتين في الأسبوع وتكمن أهميتها في كونها جهازا للرد السريع وإدارة الأزمات.²

من مهام اللجنة السياسية والأمنية متابعة الوضع الدولي في ميدان السياسة الخارجية والأمن المشترك، المساهمة في بناء سياسات من خلال الآراء التي تقدمها للمجلس، مراقبة تنفيذ السياسات المتفق عليها، وذلك دون المساس بصلاحيات كل من رئاسة الإتحاد أو المفوضية الأوروبية.

من المهام الأخرى كذلك تحضير النقاشات السياسية لوزراء الشؤون الخارجية، وكذا التفاوض على المشاريع الختامية. تتولى رئاسة مجلس الإتحاد الأوروبي مهام ترأس اللجنة السياسية والأمنية، غير أنه يمكن للأمين العام للمجلس وللممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك تولي مهام رئاسة اللجنة وذلك في حالة الأزمات.

تتولى اللجنة السياسية والأمنية (تحت سلطة المجلس) مسؤولية المراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات إدارة الأزمات، ولقد تم تأسيس هذا الجهاز خلال معاهدة "نيس" في ديسمبر 2000 ولقد جاءت اللجنة السياسية والأمنية لتعويض اللجنة السياسية (CP) التي تم إنشائها في إطار معاهدة ماستريخت. تمثل اللجنة السياسية والعسكرية جهازا دائما وتلعب دورا مهما في عملية صناعة القرارات ، ولكن ليس في عملية اتخاذ القرارات أين يبقى دورها محدودا.³

¹ Commission européenne, **op.cit.** p 11.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** pp 64, 65.

³ Antonio Missiroli, « Qui décide et comment ça marche ? », **la politique de sécurité et de défense de l'UE, les cinq premières années (1999- 2004)**, (2004), P 68.

ثانيا: الأمانة العامة للمجلس

أ) الأمين العام للمجلس/ الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك:

لقد نصت معاهدة أمستردام على تكليف الأمين العام لمجلس الإتحاد الأوروبي بتولي مهام منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك. ولقد قام المجلس الأوروبي ل: "كولونيا" « Cologne » في جوان 1999 بتعيين "خافيير سولانا" « Javier Solana » وزير الشؤون الخارجية الإسباني الأسبق والأمين العام السابق لحلف الشمال الأطلسي لتولي مهام منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك، ولقد أصبح بإمكان هذا الأخير وبطلب من رئاسة الإتحاد قيادة الحوار السياسي مع الأطراف الأجنبية باسم المجلس.¹

مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ تم تعويض منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك بمنصب جديد والذي يتمثل في منصب الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية.

ب) الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية:

وهو المنصب الذي تم استحداثه خلال معاهدة لشبونة، والذي تشغله حاليا "كاترين أشتون". يجمع هذا المنصب كل من منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك ومنصب المبعوث الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية.²

كما يعتبر الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية أيضا رئيسا لمجلس الشؤون الخارجية للدول الأعضاء، ونائبا لرئيس المفوضية الأوروبية. ويسمح هذا المنصب بزيادة درجة التنسيق والانسجام في سلوكات الإتحاد الخارجية والتي تجمع ميادين متعددة: السياسة الخارجية، السياسة الأمنية، السياسة الدفاعية، المساعدات التنموية، التجارة الخارجية...

كما نصت معاهدة لشبونة كذلك على إنشاء "المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي" (SEAE) وذلك لمساعدة الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، ولقد تم إنشاء "المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي" بغرض إعطاء أكثر انسجام لسلوكات الإتحاد الخارجية وكذا الزيادة من درجة فعاليتها، وكذا محاولة خلق ثقافة دبلوماسية مشتركة.

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** pp 65, 66.

² Foundation Robert Schuman, **op.cit.** p 22.

وستسمح البعثات الأوروبية التي تم إنشائها مع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009، بمساعدة المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي. تقوم البعثات الأوروبية بتمثيل مجموع مؤسسات الإتحاد الأوروبي لدى الدول الأجنبية وفي المنظمات الدولية، وستسمح هذه البعثات بتمثيل الإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي وهي الوظيفة التي كانت تقوم بها سابقا السفارات التابعة للدولة العضو التي كانت بصدد رئاسة الإتحاد الأوروبي وذلك حسب النظام الدوري لرئاسة الإتحاد.¹

ج) تنظيم الأمانة العامة للمجلس:

بالإضافة إلى قيامها بتحضير الاجتماعات، فإن الأمانة العامة للمجلس تقوم بكافة الترتيبات الضرورية لعمل كل من المجلس، لجنة الممثلين الدائمين للإتحاد الأوروبي (COREPER) إلى جانب كافة اللجان والأفواج التي أنشئت من طرف المجلس.²

تتشكل الأمانة العامة للمجلس من مصلحة قضائية، 8 مدراء عامين ومن مكتب مقسم بين مختلف المصالح المرتبطة بالأمين العام للمجلس والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك وتلك المصالح المرتبطة بنائبه.

من بين الإدارات العامة التي تتوفر عليها الأمانة العامة للمجلس، الإدارة العامة رقم « E » (DG E) والتي تتولى معالجة كافة القضايا والمسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك. من مهامها أيضا تحضير ومتابعة الحوار السياسي وعلاقات العمل بين الإتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية التي تقع في دائرة اختصاصها كالهيئة العامة للأمم المتحدة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منظمة حلف الشمال الأطلسي..

تتمثل المصالح المختلفة التابعة لمكتب العمل المرتبط بالسياسة الخارجية والأمن المشترك والتي تقع تحت سلطة الأمين العام للمجلس والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك في:

أولاً: المؤسسات ذات الطابع العسكري

أ) وحدة التخطيط السياسي والإنذار السريع (UPPAR): وتسمى أيضا بالوحدة السياسية، والتي تجمع كل من موظفي الأمانة العامة للمجلس، الدول الأعضاء، المفوضية الأوروبية، ولقد تم إنشاء الوحدة السياسية لمساعدة جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك على استشراف الأحداث السياسية.

¹ Philippe Etienne, « regard sur la politique étrangère de l'Europe », *Diplomatie* n° 47 (novembre- décembre 2010), pp 34-36.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* p 66.

وتحظى وحدة التخطيط السياسي والإنذار السريع بأهمية خاصة كونها تساعد على تحديد الخيارات الإستراتيجية للسلوكات السياسية للإتحاد الأوروبي وكذا تحديد الإمكانيات اللازمة لتنفيذها.

ب) قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي (EMUE) : تتشكل من قادة أركان الجيوش الوطنية للدول الأعضاء،¹ ولقد تم إنشائها في جانفي 2001 وتعتبر من أهم الأجهزة العسكرية الموجودة على مستوى المجلس، وتقدم توصيات ونصائح إلى اللجنة السياسية والأمنية (COPS) فيما يتعلق بالشؤون العسكرية،² كما تستقبل توجيهات اللجنة العسكرية.

ج) مركز الوضع المتصل (centre de situation conjoint): يتشكل من خلية استعلام تتولى مهام السهر واليقظة، التحليل والاستجابة السريعة، يحتوي المركز على مجموعة من المحللين ويعتبر بذلك أداة لإدارة الأزمات، كما يقدم تحليلات حول التهديدات الإرهابية.³

ثانيا: المؤسسات ذات الطابع السياسي

أ) مجموعة المستشارين للعلاقات الخارجية (RELEX) : تلعب مجموعة المستشارين للعلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي دورا مهما في معالجة جميع المشاكل القانونية، الإدارية والمالية المتعلقة بتحضير ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس، كما تقوم أيضا بمناقشة "الأعمال المشتركة" التي تسمح بنشر العمليات المنفذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، إلى جانب ذلك، تقوم مجموعة المستشارين أيضا بمتابعة، تقييم وتنفيذ العقوبات الدولية.

ب) مجموعات الأعمال (les groupes de travail): تقوم مجموعات الأعمال بجمع مستشاري التمثيليات الدائمة التابعين لكل دولة عضو والتابعين للمفوضية، وكذا تحضير آراء وإعلانات اللجنة السياسية والأمنية.

مجموعات الأعمال متعددة: فهناك مجموعات الأعمال الخاصة بالميدان الجماعي للإتحاد الأوروبي أي التي تدخل في إطار الركيزة الأولى وهناك مجموعات التي تدخل في إطار جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك مثل: تلك المجموعات الخاصة بالشؤون الأمنية، تلك الخاصة بالأمن المتحدة وتلك المتعلقة بعدم الانتشار النووي، كما توجد هناك أيضا مجموعات أعمال مختلطة.

¹ Ibid. pp 66, 67.

² Antonio Missiroli, *op.cit.* p 69.

³ Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* p 67.

يبلغ عدد مجموعات الأعمال حوالي 30 مجموعة موزعة حسب المناطق الجغرافية (إفريقيا، آسيا ، منطقة البحر الأبيض المتوسط، الشرق الأوسط، منطقة البلقان..) وأخرى موزعة حسب التخصص الموضوعي مثل: المسائل السياسية العسكرية، عدم الانتشار، نزع السلاح، البروتوكولات..

ج) الممثلين الخواص للإتحاد الأوروبي (RSUE) : لقد بدأ تعيين أولى الممثلين الخواص للإتحاد الأوروبي في 1996 إلى منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا ولتمثيل الإتحاد في عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك قبل تأسيس هذا الجهاز في إطار معاهدة أمستردام.

ولقد سمح هؤلاء الممثلين الخواص بتقديم نظرة مدققة للإتحاد الأوروبي في قراءته للشؤون الدولية وكذا تسهيل الحوار السياسي مع الأطراف الأجنبية، كما سمح هذا الجهاز بتمثيل الإتحاد في الدول والمناطق التي تتسم بعدم الاستقرار وذلك من أجل تنمية مصالح الإتحاد وإعطاء بعد سياسي ملموس لسلوك الإتحاد في هذه المناطق. يتم تعيين هؤلاء الممثلين من طرف المجلس عن طريق نمط التصويت بالأغلبية المشترطة.¹

ثالثاً: شبكات الاتصال المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي

أ) شبكة المبعوثين الأوروبيين: تم تأسيسها في إطار منظمة التعاون السياسي الأوروبي، تتشكل من رؤساء المصالح المختلفة التابعة لجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك. تقوم شبكة المبعوثين الأوروبيين بمساعدة المدراء السياسيين كما تقوم كذلك بربط نقاط الاتصال بين عواصم الدول الأوروبية.

ب) شبكة "كورتسي" (le réseau CORTESY): وتتمثل في شبكة للنقل المشفر والتي تربط وزارات الشؤون الخارجية للدول الأعضاء بالمفوضية والأمانة العامة للمجلس، وتسمح هذه الشبكة بتبادل المعلومات ذات العلاقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وذلك عن طريق البرقيات الدبلوماسية (COREU) وكذا تحضير قرارات هذه الأخيرة والقيام بتبني إعلانات الإتحاد.²

¹ Ibid. pp 68-70.

² Ibid. p 70.

المطلب الثالث: نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك

يتضح نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك في قاعدة الانتخاب المعمول بها داخل هذا الجهاز، والتي تبين كيفية اتخاذ القرارات بداخله.

نمط الانتخاب:

تسير السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي أساساً بواسطة مبدأ الإجماع، غير أن هنالك بعض الاستثناءات لهذا المبدأ، كتلك التي تتعلق بتعيين الأمين العام للمجلس والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك وكذا الممثلين الخواص للإتحاد الأوروبي اللذين يمكن تعيينهم عن طريق نمط التصويت بالأغلبية المشتركة. ورغم ذلك إلى أن البحث عن مبدأ الإجماع والتوافق (le consensus) يبقى الأداة الرئيسية التي تسعى من خلالها الدول الأوروبية لاتخاذ قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك،¹ فمنذ بداياته الأولى ارتكز الإتحاد الأوروبي في اتخاذ قراراته على البحث عن إحداه التوافق بين دوله عن طريق محاولة التقريب في وجهات النظر فيما بينها.²

ينص الإعلان الملحق رقم 27 لمعاهدة ماستريخت والمتعلق بنمط التصويت داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك على امتناع الدول الأعضاء عن محاولة إعاقة تشكيل إجماع وذلك في القرارات التي تتطلب الإجماع وكذا في حالة وجود أغلبية مشرطة مؤيدة لقرار ما.³

وعليه فإن الدول الأعضاء تتمتع بحق "الامتناع البناء" (abstention constructive)، وفي هذا الإطار تنص المادة « 13.1 ج » من معاهدة أمستردام على أن كل دولة عضو في المجلس والتي تتمتع عن التصويت، بإمكانها القيام بإعلان صريح عن امتناعها عن التصويت، وفي هذه الحالة، فإنها تعتبر غير مجبرة على تطبيق القرار ولكن عليها القبول بمرور القرار. ففي إطار التضامن المتبادل فيما بين الدول الأعضاء، تتمتع كل واحدة منها على القيام بأي فعل من شأنه إدخالها في نزاع مع قرار الإتحاد.⁴ إن حق الامتناع البناء من شأنه التقليل من استعمال حق الفيتو من طرف الدول الأعضاء، مما قد يساعد في اتخاذ القرارات في هذا المجال.⁵

¹ Ibid. pp 70, 71.

² Paul Magonette, *op.cit.* p 13.

³ Journal officiel n° 191, *op.cit.* p 92.

⁴ Journal officiel des communautés européennes n° C 340, *op.cit.* p 14.

⁵ Jean-Louis Quermonne, *op.cit.* p 119.

الجدول رقم (2) يبين توزيع أصوات الدول الأعضاء داخل مجلس الإتحاد الأوروبي

الدولة	عدد الأصوات	الدولة	عدد الأصوات
ألمانيا	29	بلغاريا	10
فرنسا	29	السويد	10
إيطاليا	29	الدانمارك	7
بريطانيا	29	فنلندا	7
اسبانيا	27	إيرلندا	7
بولونيا	27	ليتونيا	7
رومانيا	14	سلوفاكيا	7
هولندا	13	قبرص	4
بلجيكا	12	استونيا	4
اليونان	12	ليتونيا	4
هنغاريا	12	لوكسمبورغ	4
البرتغال	12	سلوفاكيا	4
جمهورية التشيك	12	مالطا	3
النمسا	10	المجموع	345

Source : Anonyme, « les chiffres clés de l'Europe », **Diplomatie** n° 47 (novembre-décembre 2010), p 44.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن عدد الأصوات في الإتحاد الأوروبي يرتفع بقدر ما ترتفع نسبة عدد السكان في الدول الأعضاء، بمعنى أن الدول الكبرى من حيث عدد السكان تتوفر على عدد كبير من الأصوات مقارنة بالدول الصغيرة من حيث عدد السكان، إذ ترتفع عدد الأصوات في دول مثل: فرنسا ، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، وتتنخفض في دول أخرى أقل نسبة من حيث عدد السكان: مالطا ، اللوكسمبورغ، قبرص...

فيما يتعلق بالقرارات الأخرى التي تتخذ بنمط التصويت بالأغلبية المشترطة فإنه يجب على قرارات المجلس أن تجمع ثلثي الدول الأعضاء ويبقى لكل دولة عضو الحق في أن تطلب النظر في حالة ما إذا مثلت هذه الأغلبية المشترطة على الأقل 62% من نسبة السكان الإجمالي للإتحاد الأوروبي، وفي حالة ما إذا لم يتحقق هذا الشرط فإن القرار لن يمر .

في إتحاد يبلغ عدد دوله 27 دولة، تمثل أقلية الاعتراض « la minorité de blocage » ما قدره 91 صوت على مجموع قدره 345 صوت، في حين يبلغ عدد الأصوات المشككة للأغلبية المشترطة

255 صوت يمثلون على الأقل ثلثي الدول الأعضاء، ويبقى شرط المراجعة الديمغرافية قائما بمعنى إمكانية النظر في حالة ما إذا كانت القرارات المتخذة تمثل ما نسبته 62% من نسبة السكان الإجمالي للإتحاد الأوروبي.¹

وفي هذا السياق، تم إدخال في إطار معاهدة لشبونة نمط التصويت ب "الأغلبية المزدوجة" وذلك في القرارات المتخذة داخل مجلس الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يعتبر خطوة ناجحة نحو تسهيل عملية تشكيل الأغلبية داخل مجلس الإتحاد الأوروبي.²

تتولى مؤسسات الإتحاد الأوروبي اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وفقا للمنطق ما بين الحكومي (logique intergouvernementale)، ويتم ذلك من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات:

بحيث يقوم المجلس الأوروبي بتحديد المبادئ والتوجيهات العامة لهذه السياسة، وبناءا على اقتراحات مجلس الإتحاد الأوروبي يقوم المجلس الأوروبي بإعداد الإستراتيجيات المشتركة وذلك في الميادين التي تتمتع فيها الدول الأعضاء بمصالح هامة، على أن يتم تحديد الأهداف، المدة الزمنية وكذلك الإمكانيات اللازمة التي على الدول الأعضاء توفيرها، وذلك بغية تحقيق هذه الإستراتيجيات.

وبعد ذلك يقوم المجلس الأوروبي باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجيات المشتركة وذلك من خلال تبني الأعمال المشتركة والمواقف المشتركة.

فيما يتعلق بالمفوضية الأوروبية، فإن دورها يبقى محدود مقارنة بدورها الرئيسي في إطار الركيزة الأولى (السياسات الجماعية)، بحيث لا تحتكر المفوضية لوحدها بحق المبادرة.

من جهتها، تتولى رئاسة الإتحاد الأوروبي بتمثيل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك،³ غير أنه ومع دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ تم استحداث منصب دائم لرئيس المجلس الأوروبي، وبذلك أصبح هذا الأخير هو الذي يتولى تمثيل الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.⁴

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** pp 71, 72.

² Fondation Robert Schuman, **op.cit.** p 9.

³ Charles Etienne Lagasse, **les nouvelles institutions politiques de la Belgique et de l'Europe** (3^{ème} édition ; Belgique : 2003), pp 594-596.

⁴ Philippe Etienne, **op.cit.** p 34.

إن تعدد المؤسسات والأجهزة في تسيير جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك من شأنه أن يكون له انعكاسات سلبية على انسجام سياسة الإتحاد على المستوى الخارجي،¹ كما أن توسع الإتحاد الأوروبي نحو ضم دول جديدة إليه سيعقد أكثر من عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك.

في إطار الدولة القومية الواحدة، فإن تعديل القرارات السياسية يكون إلى حد ما مقبولا وسهلا ، فالتناوب على السلطة السياسية، يجعل نمط اتخاذ القرارات أكثر مرونة، بحيث تتغير القرارات السياسية بتغير الحكومات والأحزاب السياسية المتناوبة على السلطة السياسية.

أما في إطار السياسات الجماعية والسياسات المشتركة التي تجمع دول عديدة كما هو عليه في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، فإن تعديل القرارات الجماعية يفترض موافقة ، قبول ورضا غالبية الدول الأعضاء في الإتحاد، وهذا ما يجعل مبدأ الإجماع المعمول به في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك يشكل عائقا أمام فعالية قرارات الإتحاد الأوروبي في هذا المجال.

يقود نمط التصويت بالإجماع إلى تقوية سلطة اتخاذ القرار لدى الأقلية من الدول الأعضاء في الإتحاد، بحيث أنه يكفي أن تعترض دولة واحدة عن القرار حتى لا يمر هذا الأخير، وتتعدد الأمور أكثر إذا استمر الإتحاد في ضم دول جديدة إليه، لأن ذلك يجعل المعادلة التالية صحيحة: بقدر ما يزداد عدد الدول الأعضاء في الإتحاد بقدر ما تزداد الصعوبة في اتخاذ القرارات.

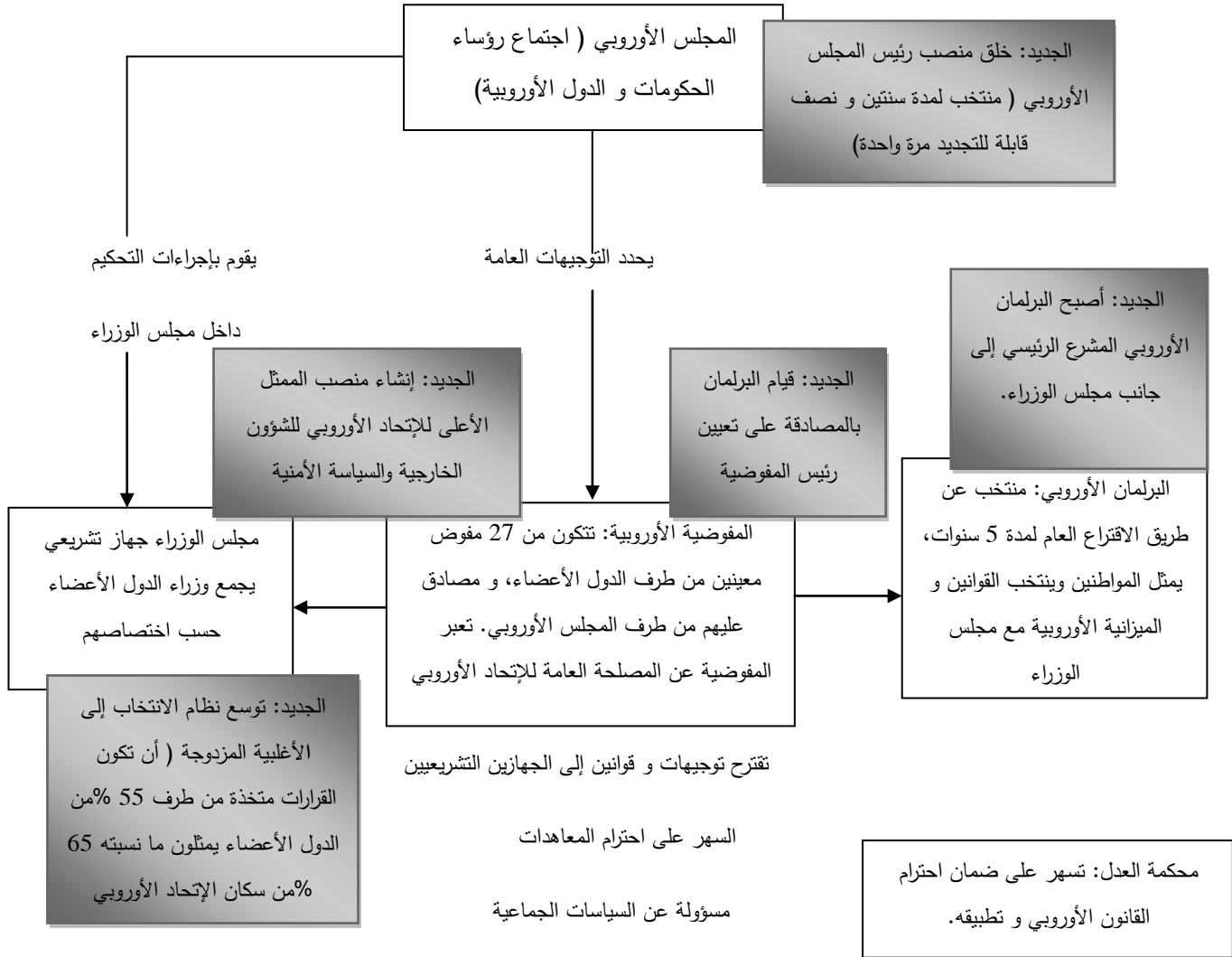
من جهة أخرى، فإن الاختلاف في حجم الدول الأعضاء في الإتحاد، على اعتبار أن هناك دول ضعيفة وأخرى قوية من شأنه التأثير على نوعية القرارات المتخذة. فاتخاذ القرارات بالنسبة للدول القوية يحضى بمكانة هامة، وذلك نظرا لمصالحها السياسية والاقتصادية الكبيرة والتي لا يمكن مقارنتها مع الدول الصغيرة، وعليه ترى الدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي أن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لا يمكن لها أن تتخذ إلا بالإجماع لأن ذلك يضمن لها مصالحها الخاصة داخل الإتحاد، فهل يمكن مثلا تصور قبول فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي لاتخاذ قرار مخالف لسياستها السابقة في الحصول على السلاح النووي؟ هل تقبل المملكة المتحدة للإتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مخالف بشأن حرب الملويين؟

وعليه، فإن دور المؤسسات الجماعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك يبقى دورا محدودا مقارنة بالسياسات الجماعية الأخرى.²

¹ Ibid. p 596.

² Romain Yakemtchouk, *la politique étrangère de l'Union Européenne* (France : L'Harmattan, 2005), p 13.

الشكل رقم (1) التنظيم المؤسسي للإتحاد الأوروبي



ملاحظة: تمثل الخانات الملونة كافة التعديلات التي جاءت بها معاهدة لشبونة.

Source : Fondation Robert Schuman, **le Traité de Lisbonne expliqué en 10 fiches**, [<http://www.robert-schuman.eu/fr/dossiers-pedagogiques/traite-lisbonne/10fiches.pdf>], décembre 2009, p 26.

يمثل هذا الشكل أهم مؤسسات للإتحاد الأوروبي ودورها في عملية اتخاذ القرارات، إذ يبقى المجلس الأوروبي يحتفظ بالسلطة الفعلية في اتخاذ القرارات (في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك)، في حين تبقى المفوضية الأوروبية فاعلة بشكل أساسي في ميدان السياسات الجماعية، أما البرلمان الأوروبي فيبقى دوره الرئيسي ممثلاً في سلطة تحديد الميزانية إلى جانب المشاركة مع مجلس الإتحاد الأوروبي في المجال التشريعي. كما يلاحظ من خلال هذا الشكل مختلف التعديلات القانونية التي أتت بها معاهدة لشبونة والتي تتمثل أساساً في استحداث منصب الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، منصب رئيس المجلس الأوروبي.

المبحث الثاني: الإمكانيات المالية والعملياتية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

للإمكانيات المالية دور مهم لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك، كما أن القدرات العسكرية والعملياتية تعطي الوسائل اللازمة للإتحاد الأوروبي للبروز كفاعل دولي.

المطلب الأول: القدرات المالية للسياسة الخارجية والأمن المشترك

إن الدفاع عن مكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي وعن قيمه يتطلب منه الدعم المالي الكافي الذي سيسمح له بتحقيق أهدافه السياسية والأمنية، غير أن المتتبع لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، يلاحظ ذلك النقص في الإمكانيات والمساهمات المالية المخولة للجهاز الأوروبي في هذا المجال، وهذا ما ينعكس سلباً على تحويل القوة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي إلى قوة سياسية حقيقية.¹

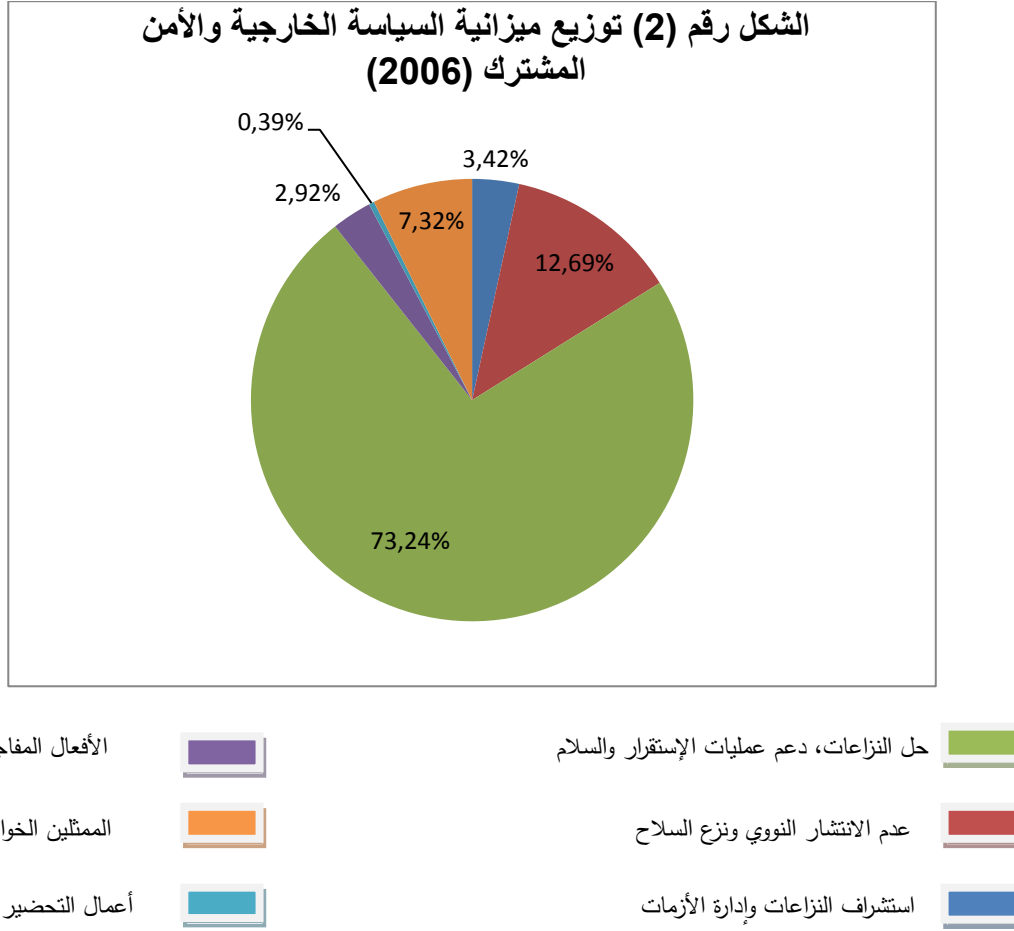
لقد تمت الإشارة إلى الأموال المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك في إطار العدد "رقم 4" من الميزانية الأوروبية الخاص بالأفعال الخارجية للإتحاد الأوروبي. ويخضع هذا العدد لنفس قواعد قانون التنظيم الجماعي (communautaires) المسيرة للميزانية العامة للإتحاد الأوروبي، وعليه يقوم كل من مجلس الإتحاد الأوروبي إلى جانب البرلمان الأوروبي بتحديد الميزانية العامة للإتحاد، بناءً على اقتراح مقدم من المفوضية الأوروبية.²

في إطار الميزانية العامة المحددة من طرف مجلس الإتحاد الأوروبي لسنة 2008، لا تمثل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي إلا ما قدره 200,3 مليون أورو من ضمن 6,5 مليار أورو من نسبة القروض الإلزامية التي تدخل في إطار العدد الخاص بأعمال الإتحاد الخارجية، أي ما نسبته 0,1% فقط من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي، وبذلك فإن السياسة الخارجية والأمن المشترك لا تمثل إلا قدر ضئيل من نسبة الميزانية المخصصة للأفعال الخارجية للإتحاد الأوروبي والتي تشمل كذلك: دعم التنمية، سياسة الجوار الأوروبية، مساعدة الدول المرشحة للدخول في الإتحاد الأوروبي، التعاون مع الدول الصناعية.³

¹ La commission des affaires étrangères (. Roland Blum), **l'avenir de la politique étrangère et de sécurité commune et sur son financement** (rapport d'information n° 192), (France : assemblée nationale, 16 octobre 2007), p 5.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 77.

³ La commission des affaires étrangères (Roland Blum), **op.cit.** p 17.



source :Ministère des affaires étrangères de la république Française, **guide de la politique étrangère et de la sécurité commune(PESC)**, [http://www.rpfrance.eu/IMG/guide_pesc.pdf], 2006, p 77.

يمثل هذا الشكل الأقسام التي تتوزع عليها الميزانية الأوروبية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، والتي تحدد توزيع نسب المبالغ المالية حسب ميادين تدخل الإتحاد الأوروبي. ويبين اللون الأخضر النسبة المالية الكبيرة المخصصة لعمليات حل النزاعات ودعم عمليات الإستقرار والسلام.

لا تدخل في إطار هذه الميزانية النفقات العسكرية، بحيث تنص معاهدة أمستردام على أن النفقات العسكرية تتحملها الدول الأعضاء بصفة جماعية خارج إطار الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي، وذلك طبقاً للنتائج الوطني الخام لكل دولة على حدة (الفقرة الثانية من المادة « 18.3 ج »)¹. ولقد تم وضع ميكانيزم خاص لتسيير هذه النفقات، والذي سمي بميكانيزم "أثينا" « Athéna » والذي سمح للإتحاد الأوروبي بتمويل العمليات العسكرية: « EUFOR ALTHEA » في البوسنة، « AMIS2 » عملية دعم الإتحاد الإفريقي في إدارة النزاع في دارفور، عملية « EUFOR RD Congo » لدعم المسار الانتخابي في جمهورية الكونغو والذي تم إطلاقه في 2006.

¹ Journal officiel des communautés européennes n° C 340, **op.cit.** p 16.

ونظرا لنقص التمويل المخصص لجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك، تم إيجاد مصادر أخرى للتمويل، ولو بطريقة غير مباشرة، فلقد تم إدخال ما تم تسميته بـ: "أداة الاستقرار" « l'instrument de stabilité » والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1 جانفي 2007، وتتولى المفوضية الأوروبية في إطار الركنة الأولى "السياسات الجماعية" بتسييرها، وبالتالي فإن هذا المصدر التمويلي لا يرتبط مباشرة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، بحيث أنه يقع تحت مسؤولية المفوضية الأوروبية التي تتمتع بالحرية الكاملة بشأن تسييره في إطار السياسات الجماعية.¹

تتوفر "أداة الاستقرار" هذه على ما قدره 2,1 مليار أورو على مدة تتوزع بين 2007 و2013، ولقد تم إنشائه من طرف الإتحاد الأوروبي، وذلك بغية السماح لهذا الأخير بالتدخل في حالات الأزمات وعدم الاستقرار، وكأداة تمويل مكملة للعمليات الممولة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك.²

على عكس الأفعال والعمليات المنفذة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك فإن تسيير هذه الأداة يقع مباشرة تحت مسؤولية المفوضية الأوروبية، وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول تلك الحدود الفاصلة بين "أداة الاستقرار" المسيرة في إطار السياسات الجماعية، وبين السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي والتي تخضع للإجراءات ما بين الحكومية (intergouvernementales) في تسييرها.

في الواقع، وكما عبر عنه نائب البرلمان الأوروبي "روبرت دال بيشيا" Robert del picchia في تقرير له حول إنشاء "أداة الاستقرار" فإن المسائل المالية أصبحت من أكثر المسائل قريبا من نمط التسيير الجماعي المعمول به في إطار السياسات الجماعية، وهذا ما يعتبر كخطوة أولى نحو تحويل السياسة الخارجية الأمن المشترك من نمط التسيير ما بين الحكومي إلى نمط التسيير الجماعي.³

تعقد الدوائر المالية والمؤسسية في ميدان السياسة الخارجية والأمن المشترك:

تبين مهمة مراقبة الإتحاد الإفريقي في إقليم دارفور بالسودان (ARMIS2) تعقد الدوائر المالية المساهمة في تمويل عملية الإتحاد الأوروبي في هذه المنطقة. فلقد تم تزويد هذه المهمة بنوعين من المبالغ المالية: المبلغ الأول والمتعلق بالجانب المدني (2,2 مليون أورو) والذي تم تمويله في إطار الميزانية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك لسنة 2005، أما المبلغ الثاني والمتعلق بالجانب العسكري للعمليات (1,9 مليون أورو) فلقد تم تمويله في إطار ميكانيزم "أثينا" « ATHENA ».⁴

¹ La commission des affaires étrangères (Roland Blum), *op.cit.* pp 20-22.

² *Ibid.* p 22.

³ *Ibid.* p 23.

⁴ *Ibid.* pp 20-23.

إلى جانب ذلك تم إضافة مصدرين آخرين للتمويل: ميزانية الدول الأعضاء المشاركة والتي تتولى تمويل العمليات المنفذة، ميزانية الأمانة العامة لمجلس الإتحاد الأوروبي وذلك لتمويل مخططات قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي.

ويضاف إلى هذا التعقد في الدوائر المالية للإتحاد الأوروبي، تعقد مؤسساتي مرتبط أساسا بغياب تعريف دقيق ومحدد لمجال اختصاص السياسة الخارجية والأمن المشترك في الوقت الذي تشارك فيه السياسات الداخلية للإتحاد الأوروبي من خلال أبعادها الخارجية أفعال وسلوكات الإتحاد الخارجية. وهذا ما عبر عنه "قاييل داتويلر" « Gaël Dettwiler »، بحيث أوضح بأن هنالك خلط ومزج بين السياسات الجماعية والمسائل المالية، وكذا بين السياسة الخارجية والأمن المشترك من جهة وبين السلوكات والأفعال الخارجية للإتحاد الأوروبي من جهة أخرى. فكما تنص عليه الإستراتيجية الأوروبية للأمن فإن مسائل محاربة الإرهاب ومراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي تهم السياسة الخارجية والأمن المشترك غير أنها ممولة في إطار العدد الخاص بالسياسات الجماعية، والتي تتمتع بأربعة أضعاف الموارد المالية المخصصة للسياسة الخارجية والأمن المشترك.

وفي نفس الوقت، فإن الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي لا تقتصر فقط أفعاله على تسير الركيزة الثانية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، وإنما تتعدى مهامه إلى التدخل في المسائل الأمنية المرتبطة بسياسة الجوار الأوروبية، مع العلم بأن هذه السياسة تندرج في إطار الركيزة الأولى من الهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي (السياسات الجماعية) والتي تختلف ميكانيزماتها التمويلية عن تلك التي تستعمل في إطار تمويل السياسة الخارجية والأمن المشترك.¹

المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)

تمثل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع الجناح العملياتي العسكري للسياسة الخارجية والأمن المشترك،² هذه الأخيرة التي تتولى متابعتها ومراقبتها من خلال وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء ، ولقد ساهمت عدة عوامل في ظهور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

- نهاية الحرب الباردة: مما أفقد القارة الأوروبية أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودفع الدول الأوروبية إلى البحث عن وسائل جديدة لضمان أمن القارة، ومن هنا سعت دول

¹ Ibid. p 25.

² Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, **guide de la politique européenne de la sécurité et de la défense (PESD)**, (Bruxelles : novembre 2006), p 4.

أوروبا الغربية إلى تشكيل قوة عسكرية لضمان الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء، وبانهيار جدار برلين أصبح مفهوم الأمن الجماعي والتدخل الخارجي كمفاهيم جديدة في قاموس الدفاع الأوروبي الجديد.

- ديناميكية وسرعة عملية الاندماج الأوروبي، فبعد تحقيق الاندماج الاقتصادي، بدأ الإتحاد الأوروبي في التفكير في تحقيق الإتحاد السياسي وتزويده بإمكانيات دفاعية مشتركة.

- تأثير الأحداث والمتغيرات الخارجية، بحيث مثلت الأزمة في البلقان خطرا على عملية الاندماج الأوروبي، مما دفع بالدول الأوروبية إلى التنسيق فيما بينها للدفاع عن مصالحها وذلك من خلال تأمين حدودها وتأمين أوروبا من الأزمات، وبعبارة أخرى، فلقد بينت الأزمة في البلقان أهمية الجيوبوليتيكا من جديد بالنسبة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي. لقد مثلت الأزمة في البلقان تهديدا مباشرا للقيم الديمقراطية التي بنيت عليها عملية الاندماج الأوروبي، ولقد كان الخوف من جانب الأوروبيين من عودة القارة الأوروبية إلى شبح الحروب السابقة، وكانت الإشكالية مطروحة مرة أخرى حول مسألة الأمن والاستقرار في أوروبا.¹

تجد السياسة الأوروبية للأمن والدفاع جذورها التاريخية في نشأة منظمة اتحاد أوروبا الغربية (UEO)، ثم لتطور بعد ذلك فيما بين 1998 و 2000 مع الإعلان البريطاني أثناء انعقاد المجلس الأوروبي في "بورتشاش" « portschach »، القمة الفرنسية البريطانية ل: "سان مالو" « Saint-Malo » والإعلانات الملحقة لمعاهدة "نيس".

أ) البحث عن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي:

فبنهاية الحرب الباردة، بدأت عملية البحث عن نوع من التوازن ما بين الولايات المتحدة وأوروبا ، غير أن ذلك قد نتج عنه العديد من الاختلافات خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ولقد كانت عملية البحث عن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع (IESD) في إطار حلف الشمال الأطلسي بمثابة نوع من الحتمية التاريخية، فلقد لوحظ في إطار حرب الخليج وكذا في مرحلة انهيار يوغسلافيا ذلك العجز الأوروبي في التدخل وفي قيادة العمليات العسكرية، مما دفع بالدول الأوروبية إلى الاعتراف بضرورة الإبقاء على نوع من القيادة الأمريكية في أوروبا.

¹ Jean-Yves Haine, « Brève histoire de la PESD », la politique de sécurité et de défense de l'UE, les cinq premières années (1999-2004) (2004), pp 37-42.

لقد فرضت نهاية الحرب الباردة على حلف الشمال الأطلسي إحداث عدة تغييرات في هيكل عمله وذلك بغية التأقلم مع الأوضاع الجديدة، وتمثلت هذه التغييرات في إدخال هياكل تنظيمية جديدة مثل: مجلس الشمال الأطلسي للتعاون في 1991، إعادة هيكلة أدواته وأجهزته القيادية، تبني مهام جديدة كمهام إدارة الأزمات خارج أوروبا. وفي إطار هذا السياق المتحرك بدأت الركيزة الأوروبية تظهر داخل منظمة حلف الشمال الأطلسي وهذا ما تم ملاحظته بصفة خاصة في قمة برلين (جوان 1999) أين تم التأكيد على الهوية الأوروبية للأمن، والدور الأوروبي في مجال الدفاع من خلال تقوية الركيزة الأوروبية (le pilier Européen) داخل منظمة حلف الشمال الأطلسي.

لقد كانت سيطرة منظمة حلف الشمال الأطلسي على الهوية الأوروبية للأمن والدفاع واضحة ، ويظهر ذلك خاصة من خلال وضع إمكانيات جديدة لإحكام السيطرة على أي محاولة لاستقلال أوروبا من الناحية الإستراتيجية، وتتمثل هذه الإمكانيات في: مجموعة القوات المشتركة متعددة الجنسيات (GFIM)، والتي تم إنشائها من أجل الرفع من قدرة التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان التأثير واضحا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي على منظمة اتحاد أوروبا الغربية من حيث الثقافة الإستراتيجية ومن حيث هيكل التنظيم.

من جهة ثانية، يمكن ملاحظة بروز الهوية الأوروبية للأمن والدفاع خارج إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، ويظهر ذلك مثلا في إعلانات "نوردويك" « Noordwijk » في 1995 أثناء انعقاد مجلس الوزراء لمنظمة اتحاد أوروبا الغربية حول تبني مفهوم مشترك للأمن.¹

ب) نحو تجسيد البعد العسكري للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي:

لأول مرة يتم إدخال مصطلح الدفاع المشترك فيما بين الدول الأعضاء في إطار وثيقة رسمية (معاهدة ماستريخت)، تنص المادة (J.4.1) من هذه المعاهدة على تكليف منظمة اتحاد أوروبا الغربية بإعداد وتنفيذ قرارات الإتحاد المتعلقة بميدان الدفاع (أنظر الملحق)، ولقد ركزت منظمة اتحاد أوروبا الغربية على لعب دور الوسيط بين الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي من خلال العمل على احترام المواقف السياسية للإتحاد والاعتماد على القدرات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي، ورغم ذلك فلقد كانت منظمة اتحاد أوروبا الغربية أكثر قربا لحلف الشمال الأطلسي مقارنة مع الإتحاد الأوروبي.²

¹ André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, **la politique européenne de sécurité et de défense (PESD) de l'opérateur à l'identitaire** (Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2003), pp 11-14.

² Journal officiel n° 191, **op.cit.** p 53.

ج) بداية ظهور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

لقد كان الهدف من البحث عن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع تطوير مفهومي الأمن والدفاع الأوروبيين وإحداث نوع من التوازن في العلاقة الأطلسية، ولقد كان من بين النتائج المباشرة للبحث عن الهوية الأوروبية في مجالي الأمن والدفاع ظهور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، ولقد ساهمت خمسة أحداث مهمة في بروز هذه السياسة:

- الانفتاح البريطاني وقبوله لفكرة تجسيد مشروع الدفاع الأوروبي، بعد ما كانت بريطانيا من بين أكثر الدول الأوروبية تشبها بمنظمة حلف الشمال الأطلسي، وكان ذلك بعد المبادرة التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" « Tony Blair » في 1998¹.

- التحول في العقيدة العسكرية الألمانية نحو التدخل خارج الحدود: وذلك بعد إجازة المحكمة الدستورية الألمانية « Karlsruhe » للقوات الألمانية التدخل خارج نطاق منظمة حلف الشمال الأطلسي ، ويبدو ذلك واضحا في مشاركة القوات الألمانية في حرب الكوسوفو، مقدونيا ومؤخرا في أفغانستان.²

- قبول الدول المحايدة إدخال مهام "بترسبورغ" * « les missions de Petersberg » ضمن معاهدة الإتحاد الأوروبي، هذه الدول أربعة وهي: النمسا، فنلندا، السويد وإيرلندا، مما يعني إمكانية مشاركتها المستقبلية في العمليات المنفذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.³

- الرغبة الفرنسية في دفع الإتحاد الأوروبي ليصبح فاعلا دوليا والتقليص من التبعية الأمريكية في مجالي الدفاع والأمن، وبذلك كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تحمسا لفكرة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ويظهر ذلك في المحاولات المتكررة لفرنسا لتجسيد هذه الفكرة، آخرها كانت في قمة "سان مالو" « Saint Malo » التي انعقدت في ديسمبر 1998.⁴

¹ André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, *op.cit.* p 34.

² *Ibid.* pp 44, 45.

* تتمثل "مهام بترسبورغ" « missions Petersberg » في تلك المهام التي تخول الإتحاد الأوروبي إمكانية التدخل الخارجي، ولقد تم تحديدها من طرف منظمة اتحاد أوروبا الغربية في جوان 1992، ليتم تقنينها فيما بعد في إطار الفقرة الثانية من المادة 17 من معاهدة الإتحاد الأوروبي ، وتتمثل هذه المهام في: المهام الإنسانية والإغاثة، مهام الحفاظ على السلم، مهام قوات الحرب لإدارة الأزمات، هذه الأخيرة التي تنظم مهام إعادة السلم.

³ *Ibid.* p 54.

⁴ *Ibid.* pp 63, 64.

- الدروس المستخلصة من حرب الكوسوفو: خاصة فيما يتعلق بانعكاساتها على الأمن الأوروبي ، بحيث بينت هذه الحرب عجز الأوروبيين على إدارة الأزمات المحيطة بهم من دون القيادة والمساعدة الأمريكية، وهذا ما عبر عنه "توني بلير" قائلاً بأن حرب الكوسوفو قد بينت انقسام وعدم وضوح الرؤية لدى الأوروبيين، فكل الإستراتيجيات والوسائل العسكرية المستعملة كانت أمريكية بالأساس.¹

د) تطور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع:

تمثلت البداية الأولى للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع بتوقيع اتفاقية "سان مالو" بين كل من الرئيس الفرنسي "جاك شراك" « Jacques Chirac » ورئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" « Tony Blair » ، والتي ترجمت لتلك الإرادة السياسية لكلتا الدولتين في تجسيد السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وذلك من خلال تحديد الإطار العام والأهداف الكبرى لهذه السياسة. ولقد جاءت هذه الاتفاقية كنتيجة لتطور حدثين بارزين: تطور النظرة الفرنسية نحو القبول بمشروعية حلف الشمال الأطلسي كمنظمة دفاعية مشتركة في أوروبا، وكذا التغير الجذري في الموقف البريطاني نحو القبول بمشروع دفاع أوروبي موحد.²

ولقد عرف المجلس الأوروبي المنعقد في "كولونيا" عام 1999 موافقة الدول الأوروبية الخمسة عشر على تبني تلك الأهداف العامة التي تم تحديدها في قمة "سان مالو"، كما تعاهدت الدول الأوروبية على دفع الإتحاد الأوروبي ليصبح كفاعل دولي وذلك بتزويده بالإمكانيات اللازمة لذلك (الإمكانيات العسكرية). وبتوقيع المجلس الأوروبي ب: "فيرا" « Feira » في شهر جوان 2000 تم الاتفاق فيما بين الدول الأوروبية على إطلاق الجانب المدني للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وذلك من خلال تحديد 4 ميادين بالنسبة للعمليات المدنية للإتحاد الأوروبي والتي تتمثل في: مهام الشرطة، مهام تعزيز دولة القانون، مهام تمكين الإدارات المدنية ومهام الحماية المدنية.

كما تم في إطار انعقاد المجلس الأوروبي ب: "نيس" « Nice » (ديسمبر 2000) الاتفاق على مجموعة من الإجراءات: إدماج منظمة اتحاد أوروبا الغربية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ، خلق هياكل دائمة في إطار أمانة المجلس الأوروبي لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع وكذا تحديد علاقات الإتحاد الخارجية ومع منظمة حلف الشمال الأطلسي فيما يتعلق بمسائل الدفاع. وبمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي ب: « Séville » في 2002 تم توسيع مهام السياسة الأوروبية للأمن والدفاع لتشمل مهام مكافحة الإرهاب.³

¹ Ibid. pp 90-94.

² Jean-Yves Haine, *op.cit.* p 45.

³ Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, *op.cit.* pp 8,9.

هـ) الإستراتيجية الأوروبية للأمن:

لقد كان العائق الكبير بعد اتفاقية "سان مالو" يتعلق بتحديد الهدف العام للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فلقد أصبحت العمليات العسكرية والمدنية المنفذة في إطار هذه السياسة تنحصر فقط في إطار ضيق والذي كان يستجيب للسياق التاريخي والإستراتيجي لسنوات التسعينات والذي كان يتعلق أساسا بإدارة الأزمات، وعليه وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبح الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى إطار يحدد الأهداف الإستراتيجية المناسبة للتأقلم مع التغيرات الإستراتيجية الجديدة.

تحدد الإستراتيجية الأوروبية للأمن مختلف التهديدات التي أصبحت تمس بمسألة الأمن الأوروبي والتي تتمثل في: الإرهاب الدولي، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الفشل الدولاتي، الجريمة المنظمة، كما تحدد أيضا مختلف الوسائل التي ستستعمل للتصدي لهذه التهديدات: سياسية واقتصادية، سياسية ومدنية.¹ ولقد تم اعتماد الإستراتيجية الأوروبية للأمن في 12 ديسمبر 2003 من طرف المجلس الأوروبي، ولقد ارتكزت على التنكير بقيم الإتحاد الأوروبي وأهدافه المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وبالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

كما حددت هذه الإستراتيجية 3 أهداف أساسية لضمان الأمن الأوروبي والتي تتمثل في:

- الوقوف ضد التهديدات وذلك بانتهاج سياسة وقائية ضد الأزمات؛
- بناء الأمن في الجوار الأوروبي، في البلقان، الشرق الأوسط والقوقاز؛
- العمل على إرساء نظام متعدد الأقطاب.

ولقد تم تحديد طرق تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال: ترقية الثقافة الإستراتيجية التي تعتمد على الوقاية، ترقية القدرات العسكرية وتجميع كافة قدرات الإتحاد بغية تحقيق الانسجام والفعالية.²

المطلب الثالث: القدرات التنظيمية والعسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

أولا: القدرات التنظيمية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

ليس الهدف من استعراض القدرات التنظيمية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع تقديم كافة الأجهزة الخاصة بهذه السياسة كون أن غالبية هذه الأجهزة هي نفسها التي قمنا بطرحها في إطار المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا الفصل، والتي تتعلق بالأجهزة الخاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن

¹ Jean-Yves Haine, *op.cit.* pp 50-55.

² Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, *op.cit.* pp 9, 10.

المشترك للإتحاد الأوروبي، ولذلك سنحاول في إطار هذا المطلب التركيز على أهم الأجهزة المتعلقة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، كيفية التفاعل فيما بينها وكذا كيفية اتخاذ القرار داخلها.

الهيكل: تندرج الهياكل التابعة للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع في إطار عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الأوروبية، وعليه فإن هذه الهياكل تقع تحت سلطة المجلس الأوروبي ومجلس الإتحاد الأوروبي (التشكيلة المتعلقة بالقضايا العامة والعلاقات الخارجية CAGRE)، وتتخذ القرارات في إطار هذه الهياكل عن طريق مبدأ الإجماع. وللإشارة فإنه لا توجد تشكيلة مكونة من وزراء الدفاع للدول الأعضاء.¹

ولقد تم الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء على خلق ثلاثة أجهزة رئيسية جديدة، والتي تتعلق أساسا بتنفيذ السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وتتمثل هذه الأجهزة في:

- اللجنة السياسية والأمنية (COPS): والتي تقع في مركز عملية اتخاذ القرار، كما تعتبر الفاعل الرئيسي في تحديد التوجيهات السياسية الأوروبية في ميداني: السياسة الخارجية والأمن المشترك، والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وتعتبر كجهاز سياسي عسكري، وبالتالي فهي تغطي كافة المجالات السياسية والعسكرية، ويكمن دورها الأساسي في المراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات إدارة الأزمات.²

- اللجنة العسكرية (CMUE) : والتي تعتبر كأعلى جهاز عسكري في إطار المجلس، تتشكل من قادة الأركان للدول الأعضاء وتقوم هذه اللجنة بتقديم الآراء والتوصيات للجنة السياسية والأمنية.³

- قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي (EMUE): يعمل هذا الجهاز تحت سلطة اللجنة العسكرية، ويقوم أساسا بثلاثة وظائف أساسية: الإنذار السريع، تقييم الأوضاع العامة، التخطيط الإستراتيجي لمهام الإتحاد الأوروبي، وكذا تولي مهام قيادة عمليات الإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي.⁴

يبين الشكل التالي آلية عمل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والتي تم إدماجها كلية في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك.

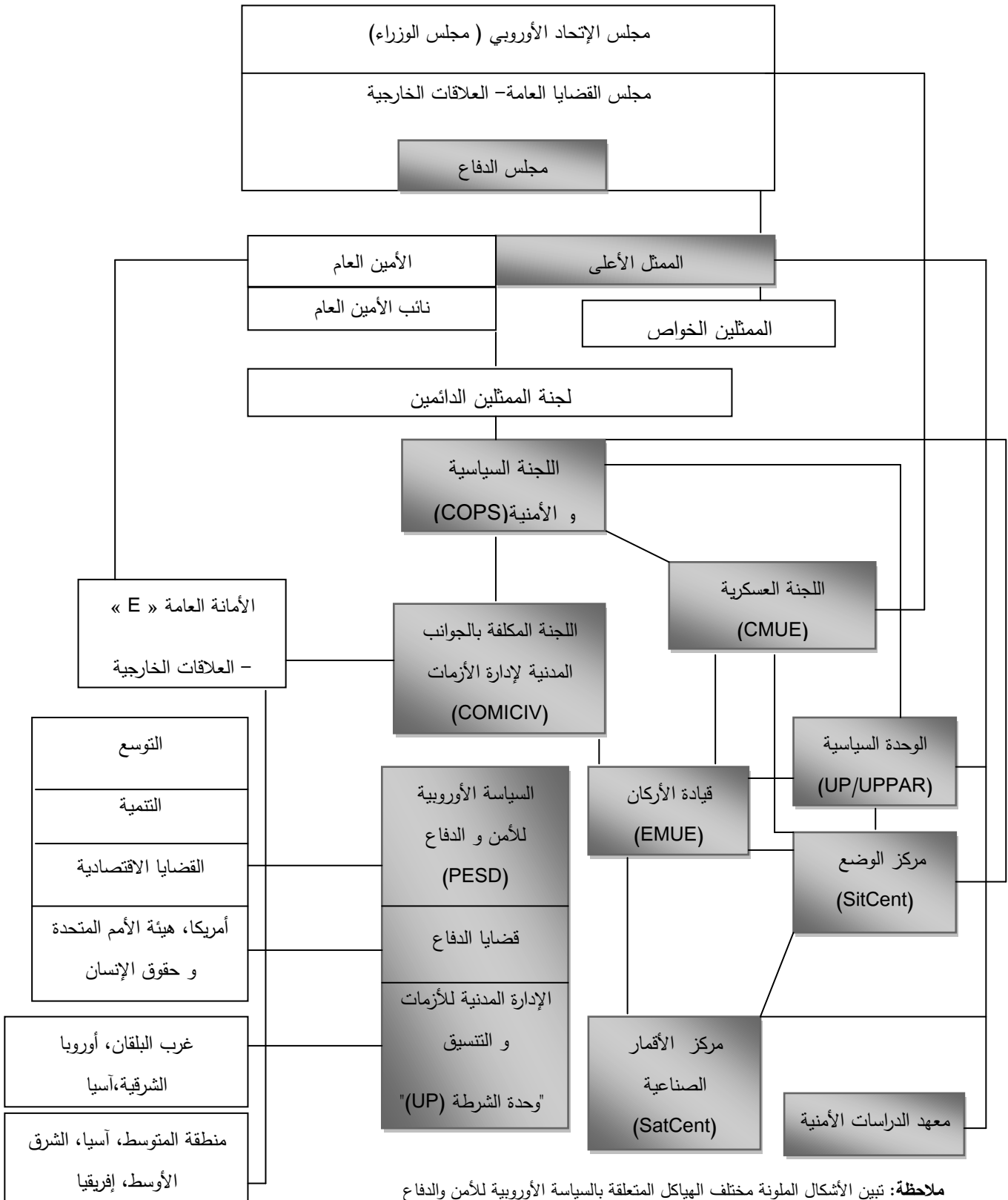
¹ Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, **op.cit.** p 17.

² André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, **op.cit.** p 328.

³ Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, **op.cit.** p 18.

⁴ Antonio Missiroli, **op.cit.** p 69.

الشكل رقم (3): آلية عمل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (هيكل اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي)



ملاحظة: تبيين الأشكال الملونة مختلف الهياكل المتعلقة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

Source : André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, **la politique européenne de sécurité et de défense (PESD) de l'opérateur à l'identitaire** (Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2003), p 287.

تبين الأشكال الملونة مختلف الهياكل المتعلقة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والتي تقع كلها تحت سلطة مجلس الإتحاد الأوروبي في تشكيلته المتعلقة بالقضايا العامة والعلاقات الخارجية (CAGRE). كما يتضح من الشكل الأجهزة الرئيسية الثلاث المتعلقة بتنفيذ السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (اللجنة السياسية والأمنية، اللجنة العسكرية، قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي)، وإلى جانبها اللجنة المكلفة بالجوانب المدنية لإدارة الأزمات، إلى جانب الأجهزة الأخرى المساعدة: مركز الوضع المتصل ، مركز الأرقام الصناعية، معهد الدراسات الأمنية.

ثانياً: القدرات العسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع

لا يمكن للإتحاد الأوروبي من لعب دوره على المستوى الدولي من دون أن يتمتع بالقدرة على الفعل المستقل « *capacité d'action autonome* » ومن دون أن تكون له قوات عسكرية حقيقية، وعليه فقد كانت مسألة تطوير القدرات العسكرية للإتحاد الأوروبي في قلب السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ، وكان الطموح الأوروبي كبيراً بشأن إنشاء قوات عسكرية خاصة بالإتحاد الأوروبي من خلال الاستناد على القدرات العسكرية الجماعية للدول الأعضاء.¹

وللتذكير، فإن الدول الأوروبية قد كان لها العديد من المحاولات الثنائية والجماعية للتعاون العسكري فيما بينها. من بين المحاولات الجماعية للتعاون العسكري نجد " الأوروکور " « *L'Euromarfor* » والذي تم إنشائه في 1992 في إطار القمة الفرنسية الألمانية ب: (la rochelle) والذي تم الإعلان عن دخوله الحيز العملي ابتداءً من 1995، ويتشكل اليوم من تعداد يبلغ 60000 جندي، ويتكون من وحدات عسكرية من مساهمات الدول الأعضاء سواء أكان ذلك بشكل انفرادي أو ثنائي.

كما نجد أيضاً "الأوروفور" « *l'Euromarfor* » و"الأوروماتور" « *l'Euromarfor* »، ويتعلق الأول بالقوة العسكرية الأوروبية للتدخل السريع، أما الثاني فإنه يتعلق بالشق البحري للقوة العسكرية الأوروبية للتدخل السريع. تم إنشائهما من طرف الدول الأوروبية الأعضاء: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال في 1995. تشكل الأوروفور قوة أرضية يصل تعدادها إلى 15000 جندي، في حين تشكل " الأوروماتور " قوة غير دائمة، و بذلك فإن الدول الأعضاء تقوم بتشكيلها طبقاً لطبيعة المهام العسكرية المسند إليها.²

¹ André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, **op.cit.** p 328.

² **Ibid.** pp 105, 109.

في بدايتها (السياسة الأوروبية للأمن والدفاع)، اعتمدت الدول الأوروبية على القوات التابعة لمنظمة اتحاد أوروبا الغربية (FRUEO).¹

قرارات المجلس الأوروبي ب: "هلسنكي" « Helsinki » ما بين 10 و 11 ديسمبر 1999 :

عرفت السياسة الأوروبية للأمن والدفاع قفزة نوعية بمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي ب: "هلسنكي"، بحيث اتفقت الدول الأوروبية على الالتزام بتوفير ونشر قوات تتراوح عددها ما بين 50000 و 60000 جندي في مدة أقصاها 60 يوما ابتداء من تاريخ انعقاد المجلس إلى غاية 2003 وأن تكون هذه القوات قادرة على الصمود لأكثر من سنة، وأن تكون قادرة على تنفيذ كافة المهام المسماة ب: "مهام بترسبورغ". كما خلص المجلس الأوروبي أيضا إلى ضرورة التركيز على القدرات الدفاعية الجماعية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقيادة، المراقبة، الاستعلام والنقل الإستراتيجي.

من جهة أخرى، فقد تم اعتماد منهج التشاور من أجل التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، كما تم الاتفاق على منهجية العمل والتي تركز أساسا على تكليف مجموعة من الخبراء العسكريين الذين تم وضعهم تحت سلطة الأمانة العامة لمجلس الإتحاد الأوروبي بتحديد الإمكانيات اللازمة لتحقيق الهدف الشامل لهلسنكي (objectif global d'Helsinki) أو ما يعرف ب: (Headline goal)، ويتم ذلك من خلال إعداد (فهرس القوة)² « Catalogue de force ».

¹ Ibid. p 246.

² Ibid. pp 255-259.

الجدول رقم (3): مساهمة الدول الأعضاء الخمسة عشر في تحقيق الهدف الشامل ل: "هلسنكي" نوفمبر 2000

الدولة	عدد الجنود	عدد الطائرات	عدد البواخر
ألمانيا	13500	93	20
المملكة المتحدة	12500	72	18
فرنسا ¹	12000	75	15
إيطاليا	19800-12000	47	19
إسبانيا	6000	40	فوج بري بحري مع حاملة طائرات
هولندا	5000		
اليونان	4000-3500	42	12
بلجيكا	3000-1000	25	9
النمسا	3500-2000		
فنلندا	2000-1500		
السويد	150		
إيرلندا	1000		
البرتغال	1000		
لوكسمبورغ	100		
الدانمارك ²	/	/	
المجموع	84900-72600	394	93

1- بالإضافة إلى أجهزة المراقبة عبر الأقمار الصناعية.

2- لا تساهم الدانمارك بقواتها، نظرا لتحفظها خلال معاهدة أمستردام عن مسألة الدفاع الأوروبية.

Source : André Dumoulin, Raphael Mathieu, Gordon Sarlet, **la politique européenne de sécurité et de défense (PESD) de l'opérateur à l'identitaire** (Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2003), P264

من خلال قراءة هذا الجدول، يمكن ملاحظة أن مساهمات الدول الأعضاء من حيث الإمكانيات البشرية والمادية يختلف فيما بين الدول الأوروبية، بحيث أن النسبة الكبرى من مساهمات الدول الأعضاء تتركز أساسا على أربع دول رئيسية و هي: فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا وإيطاليا، وذلك سواء من حيث عدد القوات، أو من حيث العتاد الحربي (الطائرات والبواخر الحربية). من جهة أخرى، فإنه يمكن ملاحظة النسبة الضئيلة من عدد القوات المساهم بها، وهذا مقارنة بالإمكانيات العسكرية الهائلة التي تتوفر عليها السياسات الدفاعية الوطنية للدول الأعضاء.

المبحث الثالث: إنجازات الإتحاد الأوروبي في مجالي السياسة الخارجية والأمن

تبين إنجازات الإتحاد على صعيدي الأمن والسياسة الخارجية مدى نجاعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، كما تبين من جهة أخرى ذلك النموذج الذي وصل إليه الإتحاد الأوروبي في إطار عملية التكاملية.

المطلب الأول: إنجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية

أصبحت السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC) حقيقة متعارف عليها ، فلقد سمحت هذه الأخيرة للدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد بالتحدث بصوت واحد في المحافل الدولية، وللإتحاد الأوروبي أن يصبح فاعلا على الساحة الدولية وفي مجال إدارة الأزمات.¹ ولقد أكد "زبيغنيو بريجنسكي" « Zbigniew Brezinski » (مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر) في كتابه (الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم) أن بروز أوروبا من الناحية العسكرية إلى جانب القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها سيدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني خيارين اثنين: فإما أن تلجأ إلى عزل أوروبا عنها، وإما أن تشاركها معها في تقاسم الأدوار في لعبة السياسة العالمية.²

تستند السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي في عملها (كما سبق وأن تطرقنا إليه) إلى أربع أدوات قانونية رئيسية، والتي تتمثل في: التوجيهات والمبادئ العامة، الإستراتيجيات المشتركة (والتي يتم وضعها من طرف المجلس الأوروبي)، الأعمال المشتركة والمواقف المشتركة. تبين هذه الأدوات القانونية في حالة تنفيذها مختلف الإنجازات المحققة من طرف الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، إذ تعكس وجود كتلة سياسية واحدة تعبر بصوت واحد عن مختلف القضايا الدولية.

من بين الإنجازات التي حققها الإتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك، تبني العديد من المواقف والأعمال المشتركة، والتي أصبحت تعكس وجهة نظر الإتحاد في قراءته للملفات الدولية. بلغ عدد المواقف المشتركة التي تم تبنيها منذ 1993 إلى غاية 2004 حوالي 70 موقف مشترك وذلك تجاه العديد من المسائل والقضايا الدولية: البلقان، تيمور الشرقية، الموقف المشترك المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، الموقف المشترك المتعلق بمكافحة الإرهاب.

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit*, p 4.

² صدام مرير الجميلي، الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص ص 229، 230.

كما بلغ عدد الأعمال المشتركة التي تم تبنيها من طرف الإتحاد الأوروبي حوالي 50 فعل مشترك والتي تناولت مواضيع مثل: إزالة الألغام في إفريقيا،¹ الفعل المشترك رقم 93/728 بشأن ميثاق الاستقرار في أوروبا « pacte de stabilité » والذي كان الهدف منه محاولة لاستشراف الأزمات، وإقامة علاقات حسن الجوار في أوروبا..²

كما تم تبني العديد من الإستراتيجيات تجاه دول ومناطق عدة، مثل: الإستراتيجية المشتركة التي تم تبنيها تجاه روسيا وأوكرانيا في 1999، الإستراتيجية المشتركة تجاه حوض المتوسط (2000).³

من جهة أخرى، تبين علاقات الإتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي ذلك الحجم الكبير من اتفاقيات التعاون والشراكة مع دول الجوار (في أوروبا الوسطى والشرقية، وحوض المتوسط)، ولكن كذلك مع روسيا، الصين، إفريقيا، أمريكا اللاتينية. وفي نفس الوقت أصبحت اليوم السياسة التجارية للإتحاد الأوروبي تلعب دورا كبيرا في إطار المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يزيد من قوة الإتحاد الأوروبي على المستوى السياسي، خاصة في ظل زيادة تقلص الفوارق بين " العلاقات الخارجية" للإتحاد الأوروبي (المنظمة في إطار الركيزة الأولى) والسياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC).⁴

وبناء على ذلك، فإن تنظيم علاقات الإتحاد الخارجية لا ينحصر فقط في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وإنما الأمر يتعدى ذلك إلى مشاركة الركائز المؤسساتية الأخرى في عملية تنظيم هذه العلاقات، والتي تلعب المفوضية الأوروبية في إطارها دورا هاما، خاصة فيما يتعلق بتسيير برامج المساعدات الخارجية للإتحاد الأوروبي.⁵

وفي هذا الإطار، تركز الدبلوماسية الأوروبية في عملها على ثلاثة محاور أو ميادين رئيسية: التجارة، الأمن والدفاع، والتعاون.⁶ هذه المحاور الثلاث تفترض وجود تداخل بين الركائز الثلاث المكونة للبناء الأوروبي كما نصت عليه اتفاقية ماستريخت، وهذا ما يستوجب على الإتحاد الأوروبي ضرورة التنسيق في أفعاله الخارجية وذلك بغية إضفاء نوع من الوحدة لقراراته الخارجية، وهذا ما جاءت به المادة

¹ European commission, **the European Union and the world** (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2001), p 6.

² Eleftheria Neframi, **La politique étrangère et de sécurité commune et l'identité de l'Union européenne**, [http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_0066-3085_2004_num_50_1_3824, p 846], 2004. pp 826-860.

³ European commission, **op.cit.** p. 6.

⁴ Damien Helly et Franck Petiteville, **L'Union Européenne, Acteur international** (France : L'harmattan, 2005), pp 13, 14.

⁵ Le Secrétariat Général de du Conseil de l'Union européenne, **op.cit.** p 28.

⁶ Irving Lewis, **L'union européenne comme acteur international vingt ans après Maastricht : le service européen pour l'action extérieure et le défi d'une diplomatie cohérente et efficace**, [http://rs.sqdi.org/volumes/HS-UE_07_Lewis.pdf], p 76.

(C) من معاهدة ماستريخت، بحيث أكدت هذه المادة على مبدأ التنسيق في سلوكات الإتحاد الخارجية ، المتعلقة بالأمن، بالعلاقات الخارجية، بالاقتصاد والتنمية. وبهذا المعنى، فإن توقيع اتفاقية تجارية مع دولة أجنبية لا ينبغي لها أن تتناقض مع المواقف المشتركة المتخذة في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك.¹

يمثل الإتحاد الأوروبي اليوم أكبر مساهم دولي في مجال المساعدات الإنسانية،² فتقريباً نصف المساعدات الإنسانية في العالم تأتي من طرف الإتحاد الأوروبي، ويتولى قسم المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية « ECHO » (the European community's Humanitarian Office) بتسيير هذه المساعدات. في سنة 2009 تم تسجيل عدد الدول التي استفادت من هذه المساعدات حوالي 70 دولة، بتغطية مالية بلغت: 930 مليون أورو. إلى جانب ذلك يقدم الإتحاد الأوروبي اليوم أكثر من 50% من المساعدات العالمية في مجال التنمية.³

من جهة أخرى، يولي الإتحاد الأوروبي أهمية مميزة للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية التي بني عليها في إطار سياسته الخارجية، وهذا ما أكدت عليه المادة « j.1 » من معاهدة أمستردام،⁴ بحيث نصت هذه المادة على أن السلوكات الخارجية للإتحاد الأوروبي تركز على المبادئ التي بني عليها هذا الأخير والتي تتمثل في: حقوق الإنسان، الديمقراطية، دولة القانون، مبادئ العدالة والتضامن.. وأن يعمل الإتحاد الأوروبي على ترقية هذه المبادئ وتطويرها عبر العالم.

وفي هذا الإطار، فإن الإتحاد الأوروبي يسعى اليوم نحو تجسيد هذه المبادئ وإدخالها كعناصر أساسية في جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي يقوم بإبرامها مع الأطراف الأجنبية، وهذا ما يمكن ملاحظته مثلاً في إطار سياسته التوسعية نحو بلدان أوروبا الشرقية، بحيث أن كل دولة تريد الإنضمام للإتحاد عليها أن تتعهد باحترام هذه المبادئ وتنفيذها، كما يظهر ذلك أيضاً من خلال قواعد العمل الجماعية التي تم تبنيها في إطار تنظيمات مجلس الإتحاد الأوروبي رقم 975 و 976 المتبناة في 29 أبريل 1999 بخصوص إدخال مبادئ حقوق الإنسان، الديمقراطية ودولة القانون كمبادئ أساسية في كل اتفاقية دولية للإتحاد الأوروبي، وكذا تخصيص تمويل لجميع نشاطات ترقية حقوق الإنسان.

¹ Eleftheria Neframi, *op.cit.* p 383.

² Patricia Magalhães, Ferreira Terhi Lehtinen, Justin Haccius, **the EU's common foreign and security policy: opportunities for a more effective EU response to crisis-affected countries in Africa**, [http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Download.nsf/0/505043B7739229E9C125798B004C802E/\$FILE/01-22e-pmfthljh.pdf], February 2001, p 33.

³ Le Secrétariat Général de du Conseil de l'Union européenne, *op.cit.* p 8.

⁴ Journal officiel des communautés européennes n° C 340, *op.cit.* p 10.

إن حرص الإتحاد على احترام هذه المبادئ وترقيتها إنما يدل على حرصه على الحفاظ على الهوية المكونة للإتحاد الأوروبي وتصديرها عبر العالم، وهذا ما يذكرنا إلى حد كبير بمشروع السلم الدائم في أوروبا ل: ايمانويل كانط القائم على أهمية ودور المبادئ الديمقراطية في ترقية السلام الدولي كما تؤكد عليه المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية.

تبين اتفاقية "كوتونو" « Cotonou » التي عقدت بين المجموعة الأوروبية ودول منطقة إفريقيا ، الكاريبي والباسيفيكي (ACP) في 23 جوان 2000 دور الإتحاد الأوروبي في ترقية المبادئ الديمقراطية، حقوق الإنسان ودولة القانون، فلقد نصت هذه الاتفاقية على إمكانية لجوء الإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات قصرية « mesures restrictives » وذلك في حالة المساس والإخلال بهذه المبادئ. في هذا الإطار، تعتبر عمليات الإخلال بالمبادئ الديمقراطية، حقوق الإنسان، ودولة القانون ، من الأسباب الأساسية وراء إعلان الإتحاد الأوروبي عن الإجراءات القصرية والعقوبات الخارجية تجاه الدول الأجنبية.¹

إن هذا التعدد في ميادين نشاط الإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي (الدبلوماسية، التجارة ، الدفاع، المساعدات التنموية، حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية، المسائل المتعلقة بالبيئة)، قد دفع بالعديد من المنتبعين لشؤون الإتحاد الأوروبي بوصف هذا الأخير على أنه "فاعل شامل".

وفي هذا الإطار يعتبر النموذج الذي قدمه الإتحاد الأوروبي في منطقة البلقان من أكثر النماذج دلالة على شمولية السلوكات والأفعال الخارجية للإتحاد الأوروبي، بحيث أنه ومنذ نهاية النزاعات في يوغسلافيا السابقة، فإن هذا الأخير أصبح فاعل مؤثر في هذه المنطقة، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات، الوسائل والمداخل المختلفة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية من أجل تأمين هذه المنطقة الحساسة التي تقع على الحدود القريبة للإتحاد الأوروبي، وتهيئتها للدخول في الإتحاد،² وهذا ما خلص إليه مؤتمر « Zagreb »، من خلال التأكيد على ما تم تسميته ب: "المرشحين المحتملين" للإشارة إلى دول البلقان في الدخول في الإتحاد الأوروبي. كما تم في إطار هذا المؤتمر إعداد رزمة بغرض انضمام هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي وذلك في إطار " اتفاقيات الاستقرار والشراكة".^{3*}

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** pp 16-19.

² **Ibid.** p 50.

* في إطار هذه الاتفاقيات، تم اشتراط بعض الشروط على دول البلقان: احترام حقوق الأقليات، التعاون الجهوي..

³ Laurent Beurdeley, Renaud de la Brosse, Fabienne Maron, **L'Union européenne et ses espaces de proximité : entre stratégie inclusive et partenariats rénovés : quel avenir pour le nouveau voisinage de l'Union ?** (Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2007), p 77.

ولقد مثلت هذه الإجراءات المتخذة خلال مؤتمر "زاقريب" « Zagreb » بمثابة نوع من التحفيز السياسي لدول البلقان بغرض إدخال إصلاحات هيكلية في مؤسساتها الوطنية.

من الجانب الاقتصادي، فلقد قام الإتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات لتنمية هذه المنطقة وذلك من خلال المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج "كاردس" « CARDS » بتغطية مالية بلغت 4,5 مليار أورو على مدة تمتد بين 2000 و 2006.

في المجال العسكري، تتولى عمليات الإتحاد الأوروبي (المنفذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع) في هذه المنطقة بمساعدة السلطات المحلية في دول البلقان بغرض تأمين هذه المنطقة.¹

المطلب الثاني: إنجازات الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني

باختفاء التهديد السوفيياتي مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت هنالك مجموعة من التهديدات الجديدة والتي كان لزاما على الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية التصدي لها بصورة جماعية انطلاقا من رؤية جماعية مشتركة لهذه التهديدات، تمثلت هذه التهديدات الجديدة (التي أصبحت تتجاوز البعد العسكري التقليدي للأمن) في: انتشار الأزمات، النزاعات ومناطق عدم الاستقرار نتيجة لغياب الأنظمة الديمقراطية المستقرة، المشاكل والنزاعات الإثنية، تهديدات الأسلحة النووية الموروثة عن الإتحاد السوفيياتي السابق في أوروبا الشرقية، وكان من نتيجة ذلك أن وقوع كارثة كبرى على المستوى العالمي أصبح احتمالا ضئيلا جدا إلا أن احتمال بروز نزاعات في مناطق جغرافية محدودة أصبح واردا.²

لقد كان لأزمة البلقان دورا هاما في بروز السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي ، وذلك انطلاقا من فكرة أن وجود تهديدات مشتركة تستدعي ضرورة إيجاد تصور جماعي من طرف الدول الأوروبية للتصدي لها، فانطلاقا من هذه الفكرة، فإنه يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي قد خطى خطوة أولى ليصبح ككتلة أمنية موحدة في تأمين حدوده الخارجية وفي قراءته المشتركة للأخطار والتهديدات الخارجية، وهذا ما يعتبر بحد ذاته انجازا حقيقيا للإتحاد الأوروبي في المجال الأمني.

أما الإنجاز الأكبر فيظهر في فكرة تناسي الأحقاد التاريخية والحروب المتوالية لحل النزاعات في أوروبا فكما يقول "جون مونييه" « Jean Monnet » « فإن بعث روح التضامن فيما بين الدول الأوروبية ، سيجعل هذه الأخيرة تستغني عن فكرة الحروب في حل خلافاتها السياسية، وبذلك فإنه يجب على

¹ Ministère des affaires étrangères de la république Française, *op.cit.* p 50.

² Monica Sanjose Roca, *l'identité Européenne de sécurité et de défense*, [<http://www.nato.int/acad/fellow/97-99/sanjose.pdf>], p 2.

الإتحاد الأوروبي إرساء مبادئ الأمن الجماعي فيما بين الدول الأوروبية وذلك من خلال تثمين عمليات المصالحة فيما بين الشعوب والدول الأوروبية المتنازعة.¹

من بين الإنجازات الهامة التي حققها الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني:

أولاً: تبني الإستراتيجية الأوروبية للأمن، ولقد سمحت هذه الأخيرة بتأطير سلوكاته وأفعاله الخارجية²، كما أرست هذه الإستراتيجية مبادئ التضامن فيما بين الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد ضد التهديدات الخارجية المشتركة. حددت الإستراتيجية الأوروبية للأمن هذه التهديدات في: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الجهوية، الانهيار الدولاتي، الجريمة المنظمة.³

ثانياً: تبني إستراتيجيات مختلفة للتصدي للتهديدات الجديدة، والتي تعتبر كتكملة للإستراتيجية الأوروبية للأمن:

أ) الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل: والتي تم اعتمادها في ديسمبر 2003 من طرف المجلس الأوروبي، وتبين هذه الإستراتيجية مسؤولية الإتحاد الأوروبي كفاعل على الساحة الدولية في مكافحة انتشار هذه الأسلحة بناء على رؤية مشتركة لهذه التهديدات،⁴ فلقد تم التأكيد في إطار هذه الإستراتيجية على خطورة هذه الأسلحة في حالة استعمالها، وذلك سواء أكان في حالة استعمالها من طرف دولة ما أو في حالة ما إذا تم وصولها إلى أيدي الجماعات الإرهابية، كما تم تحديد (دائماً في إطار هذه الإستراتيجية) 3 محاور أساسية لمكافحة انتشار هذه الأسلحة:

- تقوية نظام متعدد الأطراف (multilatéralisme) والذي يعتبر كحجر الأساس الذي بنيت عليه الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك من خلال عولمة المبادئ المنظمة للمسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي مما يعطي لها طابع الإكراه في إطار القانون الدولي، ويظهر ذلك من خلال المعاهدات الدولية المتعددة الأطراف المبرمة في هذا المجال.

- ترقية محيط جهوي ودولي مستقر كشرط أساسي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

¹ Laurent Beurdeley, Renaud de la Brosse, Fabienne Maron, **op.cit.** p 8.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 8.

³ **Ibid.** p 12.

- التعاون مع الشركاء والأطراف الفاعلين في هذا المجال كالولايات المتحدة الأمريكية.¹

ب) إستراتيجية الإتحاد الأوروبي ضد تراكم الأسلحة الخفيفة والمتاجرة غير الشرعية بها وبذخائرها:
(Stratégie de l'UE de lutte contre l'accumulation et le trafic illicites d'armes légères et de petit calibre et de leurs munitions)

والتي تم تبنيها في 15 ديسمبر 2005،² تبين هذه الإستراتيجية الانعكاسات السلبية لهذه الأسلحة ، لاسيما فيما يتعلق بدور هذه الأخيرة في الزيادة من حدة النزاعات وتفاقمها،³ وتشير هذه الإستراتيجية إلى منطقتين من بين المناطق الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة والتي تتمثل في: أوروبا الشرقية (بصفتها كمنطقة لتخزين هذه الأسلحة) وإفريقيا كقابلة لها.⁴

كما تم تحديد كيفية التصدي لهذه التهديدات، وذلك من خلال المزج بين جميع الوسائل السياسية ، العسكرية، الاقتصادية وغيرها من الوسائل الأخرى في قالب واحد ومنسق يضمن فعالية سلوكات وأفعال الإتحاد في التصدي لهذه التهديدات.⁵ من بين الإجراءات التي تم اعتمادها من طرف الإتحاد الأوروبي في إطار هذه الإستراتيجية:

- وضع ميكانيزمات لتبادل المعلومات حول مواقع و شبكات تجارة وتهريب هذه الأسلحة وذلك من خلال إقامة مناطق حضر بحري وتقوية المراقبة الجوية على عمليات النقل الجوي لهذه الأسلحة.

- تنمية التعاون مع المنظمات الإقليمية الإفريقية (المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا « CEDEAO » ..) وذلك من أجل تقوية إمكانيات المراقبة الحدودية.

- إدخال عملية مكافحة التجارة بالأسلحة الخفيفة كشرط أساسي في كل حوار سياسي يجمع الإتحاد الأوروبي مع الدول المصدرة لهذه الأسلحة أو تلك التي تقوم بتخزينها.⁶

¹ Conseil de l'Union européenne, **Stratégie de l'UE contre la prolifération des armes de destruction massive**, [http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/fr/misc/78341.pdf], 10 décembre 2003, pp 2-7.

² Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 23.

³ Conseil de l'Union européenne, **Stratégie de l'UE de lutte contre l'accumulation et le trafic illicites d'armes légères et de petit calibre (ALPC) et de leurs munitions**,

[http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/fr/misc/78341.pdf], 13 janvier 2006, p 2.

⁴ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 23.

⁵ Conseil de l'Union européenne, **op.cit.** p 2.

⁶ Ministère des affaires étrangères de la république Française, **op.cit.** p 23.

ج) الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب: تم اعتماد هذه الإستراتيجية في 1 ديسمبر 2005 بناء على قناعة بأن الإرهاب أصبح يمثل تهديدا حقيقيا لكل الدول¹ وفي وقت أصبحت فيه هذه الظاهرة عالمية، خصوصا مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونتيجة لذلك أصبحت مسألة الإرهاب تحظى باهتمام دولي متنامي إلى حد أصبحت فيه الفواعل الدولية الراغبة في لعب أدوار على الساحة الدولية مجبرة على تقديم أجوبة ومساهمات حقيقية في مكافحة الإرهاب.² ولقد ارتكزت الإستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب على 4 نقاط أساسية:

- الوقاية: وذلك من خلال السهر على مراقبة ومنع الأفراد من الانخراط في الجماعات الإرهابية؛
 - الحماية: وذلك من خلال حماية الأفراد والممتلكات؛
 - المتابعة: وذلك من خلال ملاحقة الجماعات الإرهابية، منعها من الحصول على الأموال...؛
 - الاستجابة: وذلك من خلال رفع درجة التنسيق بين الدول الأوروبية، التعاون فيما بينها من أجل التحضير لإحباط أي هجوم إرهابي.
- كما تم في إطار هذه الإستراتيجية تحديد 4 طرق لمساهمة الإتحاد الأوروبي في هذا المجال (مجال مكافحة الإرهاب)، هذه الطرق تتمثل في:
- تقوية القدرات الوطنية للدول الأعضاء: وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات؛
 - تسهيل عملية التعاون الأوروبي، لاسيما بين السلطات القانونية والأجهزة الأمنية لدول الإتحاد؛
 - وضع وتطبيق الإمكانيات الجماعية للإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الاستجابة المشتركة للتهديدات الإرهابية؛
 - التعاون مع الأطراف الدولية الأخرى: كهيئة الأمم المتحدة، وذلك بغية الوصول إلى وفاق دولي بخصوص مسألة الإرهاب.³

¹ Ibid. p 25.

² Alexandre Adam, *la lutte contre le terrorisme (étude comparative Union Européenne –Etats-Unis)* (France : l'Harmattan, 2005), pp 13, 14.

³ Conseil de l'Union européenne, *Stratégie de l'Union européenne visant à lutter contre le terrorisme*, [http://register.consilium.europa.eu/pdf/fr/05/st14/st14469-re04.fr05.pdf], 30 novembre 2005, pp 3-4.

ثالثاً: دور عمليات الإتحاد الأوروبي: تبين العمليات المنفذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع دور الإتحاد الأوروبي اليوم كفاعل مؤثر على الساحة الدولية. بلغ عدد هذه العمليات التي قادها الإتحاد الأوروبي إلى غاية 2006* تاريخ بداية الحرب في الكوسوفو 16 عملية، من بينها نجد أربع عمليات عسكرية: العملية الأولى كانت في مقدونيا (جمهورية تابعة ليوغوسلافيا سابقاً)، عمليتين عسكريتين تمت قيادتهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى عملية أخرى تمت قيادتها في البوسنة والهرسك.

كما نجد من ضمن هذه العمليات 12 عملية مدنية: في البوسنة والهرسك، مقدونيا، جورجيا، عملية مهام الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في العراق، عملية أخرى على الحدود بين مولدافيا وأوكرانيا، عملية المراقبة في منطقة البلقان الغربية، عملية المساندة المدنية والعسكرية للإتحاد الإفريقي في السودان (في منطقة دارفور)، مهمة التعاون في مجال الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي الأراضي الفلسطينية، مهمة الشرطة ومهمة مراقبة الحدود في مصر، مهمة التخطيط لإمكانية القيام بعملية للإتحاد الأوروبي في الكوسوفو، والتي بدأت عملها في 2006.

تبين هذه العمليات الدور الجديد للإتحاد الأوروبي اليوم على المستوى الدولي، والذي يظهر من خلال تعزيز حضوره الدولي في كل ما يتعلق بمسائل الأمن وإدارة الأزمات وذلك باستعمال وسائل عسكرية ومدنية، هذا ما أعطى اليوم بعداً جديداً لمكانة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، إذ أصبح اليوم من أكبر المساهمين في مجالي الأمن والسلام.¹

تنبغي الإشارة إلى أن انجازات الإتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني لا تنحصر فقط في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك، وإنما هنالك انجازات أخرى في هذه المجال والتي تم تحقيقها في إطار الركيزة الثالثة من الهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي (التعاون القضائي والأمني في القضايا الجزائية) يشمل هذا التعاون كل ما يتعلق بسياسة التأشيرات، الهجرة، مكافحة الجريمة المنظمة، مكافحة المخدرات.. وكان الهدف من ذلك بناء فضاء للحرية، الأمن والعدالة كما نصت عليه معاهدة أمستردام.²

* في نوفمبر 2007، وصلت هذه العمليات إلى 19 عملية. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Catherine Flaesch-Mougin, *l'Union européenne et ses espaces de proximités : aspects internes et externes*, (Bruxelles : établissement Emile Bruylant, 2009), p 29

¹ Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, *op.cit.* p 4.

² Christian Hen, Jacques Léonard, *l'Union Européenne, l'Union européenne* (2^{ème} édition ; Paris : la découverte, 2004), p 49.

كما أنه من الملاحظ أن "مجموعة شنغن" * « l'espace Schengen » والتي تم تأسيسها عام 1985 كانت من بين المحاولات الأولى لإنهاء الحدود فيما بين الدول الأوروبية، وبالتالي فلقد مثلت في هذا الإطار خطوة أولى نحو تقوية الانسجام والتعاون الأمني فيما بين الدول الأوروبية.

أما فيما يتعلق بتأمين الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، فلقد تم تأسيس منذ 2004 وكالة أوروبية متخصصة في هذا المجال * (FRONTEX) والتي تعتبر في هذا الإطار كتكملة لاتفاقيات "شنغن".¹

المطلب الثالث: نموذج الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي

اختلفت الآراء حول النموذج الذي يمكن تقديمه للإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي: فهل يمكن تصنيف الإتحاد الأوروبي على أنه يشكل ما أُصطلح على تسميته ب: أوروبا المجال « Europe espace » أم أوروبا القوة « Europe puissance » ، قوة عسكرية أم قوة سياسية؟²

لقد عرفت عملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عدة نماذج، متبعة في ذلك السياق التاريخي والظروف التاريخية التي سادت كل حقبة زمنية، فعلى سبيل المثال كانت فكرة إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية فكرة سائدة أيام إنشاء مجلس أوروبا وانعقاد مؤتمر "لاهاي" في 1948، ثم بعد ذلك ظهرت فكرة الاندماج الأوروبي، وفي هذا الإطار ساد النقاش حول النموذج الذي يمكن تقديمه للإتحاد الأوروبي والذي كان يدور أساسا حول نموذجين: النموذج الفدرالي، أم الكنفدرالي.

ولقد تطورت الأمور بعد ذلك خصوصا ما بين 1970 و 1990 ليدور النقاش حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المجموعة الأوروبية والإتحاد الأوروبي على المستوى العالمي، وحول النماذج التي يمكن تقديمها للإتحاد الأوروبي. ولقد كان هذا التطور كنتيجة مباشرة لتطور عملية الاندماج الأوروبي ومصاحبا كذلك للتغيرات التي طرأت على الوضع الدولي.

* تم تأسيس مجموعة شنغن في 14 جوان 1985 و ذلك بتوقيع 5 دول أوروبية على مجموعة الاتفاقيات المؤسسة لها: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا

، اللوكسمبورغ وهولندا، لمزيد من التفاصيل أنظر: **Schengen la libre**: Secrétariat du conseil de l'union européenne, (Bruxelles : office des publications de l'union européenne, janvier 2013). **circulation en Europe à votre portée**,

* للإشارة فإن تنظيم وكالة « FRONTEX » موجود في إطار الركيزة الأولى (السياسات الجماعية)، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Catherine Flaesch-Mouglin, **Union européenne et sécurité : aspects internes et externes** (Bruxelles : établissement Emile Bruylant, 2009), p 323.

¹Anne Cudennec, « Sécurité et protections des frontières extérieures de l'Union européenne : le rôle de l'agence FRONTEX », **Union européenne et sécurité : aspects internes et externes** (Bruxelles : établissement Emile Bruylant, 2009), pp 321, 322.

² Hans-Georg Ehrhart, **quel model pour la PESC ?**, (Paris : les Cahiers de Chaillot, octobre 2002), p 5.

أولاً: الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية « *puissance civile* »

في حدود عام 1970، قام "فرنسوا دوشان" « François Duchene » بوضع نموذج للإتحاد الأوروبي على أنه يمثل "قوة مدنية"، في نظره، فإنه منذ بدايتها الأولى ارتكزت فكرة الاندماج الأوروبي على نقطتين مهمتين: تعزيز المصالحة فيما بين الدول الأوروبية والمساهمة في عملية بناء السلم العالمي، أما النقطة الثانية فقد ارتكزت على إرادة الدول الأوروبية في تشكيل قوة دولية موحدة.¹

كما أشار "دوشان" إلى أنه وفي ظل الظروف التاريخية التي كانت سائدة آنذاك، والتي كانت تتميز بزيادة المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، العلاقات مع الإتحاد السوفياتي، وتطور عملية الاندماج الأوروبي مع انضمام دول جديدة إلى المجموعة الأوروبية (بريطانيا)، فإنه كان لزاماً على أوروبا أن تختار بين 3 اتجاهات أساسية: تشكيل قوة عظمى، اعتماد مبدأ الحياد أم تشكيل قوة مدنية.

لقد فضل "دوشان" خيار تشكيل قوة مدنية، ولقد انطلق في ذلك من فكرة أن المجموعة الأوروبية لم يصبح لها بعد الإمكانيات اللازمة لأن تشكل قوة حقيقية للدفاع عن نفسها، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول الأوروبية قد فرض عليها ضرورة التنسيق فيما بينها في المسائل الاقتصادية وحتى في المسائل الأمنية، إلا أن الهدف من ذلك لم يكن لتعويض المضلة الأمنية الأمريكية في أوروبا، وإنما تقويتها من أجل التصدي لأي محاولة تهديد سوفياتية، وكذا تجنب أي محاولة أمريكية لفرض ضغوطات اقتصادية على أوروبا في حالة التخلي من الجانب الأوروبي عن المظلة الأمنية الأمريكية.

من جهة أخرى، فلقد ركز "دوشان" في تحليله على 3 نقاط أساسية والتي يمكن لها أن تشجع عملية تشكيل قوة مدنية أوروبية، تتمثل هذه النقاط في:

- العبقورية السياسية (بمعنى الدبلوماسية) التي تتميز بها ثقافة أوروبا الغربية.

- خلفيات الحرب العالمية الأولى والثانية ونتائجها على توجه الأوروبيين نحو استعمال الأساليب السلمية في حل النزاعات فيما بينهم.

¹ Ibid. p 10.

- تأثيرات الحرب الباردة واحتمالات اللجوء إلى استعمال الأسلحة النووية: تمخض عن ذلك التخلي عن القوة العسكرية في حل الخلافات السياسية وتعزيز الأساليب المدنية ولاسيما الاقتصادية.¹

يعتبر نموذج الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية نموذجاً قائماً حتى بعد إنشاء السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، إذ اتضح أن الإنجازات المحققة في إطار هذه السياسة غير كافية لبروز الإتحاد الأوروبي على المستوى السياسي والإستراتيجي.²

ثانياً: الإتحاد الأوروبي كقوة عسكرية

ابتداءً من سنوات الثمانينات (1980)، قام "هدلي بول" « Hedley Bull » في كتابه: « Civilian power Europe : A contradiction in Terms ? »، بنقد الإتحاد الأوروبي بصفته قوة مدنية، فبالنسبة ل: "هدلي بول"، الذي ارتكز في تحليله على هشاشة دول أوروبا الغربية من الناحية العسكرية، فإنه يرى بأنه على الأوروبيين البحث عن القدرات العسكرية والأمنية اللازمة للدفاع عن أنفسهم ، وذلك نتيجة لثلاثة أسباب رئيسية:

أ) وجود تباعد واختلاف في المصالح بين ضفتي الأطلسي في العديد من القضايا السياسية الهامة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة الأوروبيين على تحمل مسؤوليتهم فيما يتعلق بمجال الدفاع، وهذا بالرغم من مشاركتهم في اتخاذ القرارات داخل منظمة حلف الشمال الأطلسي.

ب) استمرار التهديد السوفياتي لأوروبا، وكان من نتيجة ذلك أنه في حالة ما إذا أرادت أوروبا الغربية الابتعاد عن حلف الشمال الأطلسي، فإنه عليها أن تتولى بمفردها مسؤولية الحفاظ على ميزان القوى في أوروبا.

ج) فإن المهمة الأولى لأي مجموعة إقليمية تكمن في ضمان أمنها، وعليه فإن تطوير الإمكانيات العسكرية الأوروبية يعتبر رهاناً حقيقياً لضمان أمن المجموعة الأوروبية.³

¹ Ibid. pp 10, 11.

² Barthélémy COURMONT, Valérie NIQUET et Bastien NIVET, **Quelle évolution de la notion de puissance et de ses modes d'actions à l'horizon 2030, appliqués aux Etats Unis, à l'Europe et à la Chine ?**

[http://www.iris-france.org/docs/consulting/2004_puissance.pdf], p 76.

³ Hans-Georg Ehrhart, **op.cit.** pp 11, 12.

ثالثاً: الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية « *puissance normative* »

لقد سبق وأن أشار "فرنسوا دوشان" في إطار النموذج الذي وضعه (الإتحاد الأوروبي كقوة مدنية) إلى فكرة نشر القيم المدنية والديمقراطية. يعتقد الكثير من المحللين السياسيين من أمثال "جون قالتونغ" « *Jean Galtung* »، أن السلطة الإيديولوجية تتمثل في سلطة الأفكار، وتحظى هذه الأخيرة بأهمية كبيرة في تحديد دور الإتحاد الأوروبي على المستوى العالمي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة مع ظهور نظرية البنائية الاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية، وبذلك فقد ركز الكثير من المحللين على دراسة القيم الدولية وكذا دراسة البعد المعياري للإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.

يعتقد "يان مانير" « *Ian Manners* » أن الإتحاد الأوروبي يشكل قوة معيارية يتخللها وجود مبادئ مشتركة فيما بين الدول الأوروبية.

تتمثل القوة المعيارية للإتحاد الأوروبي في مجموعة من القيم والمبادئ الكلاسيكية التي أسس عليها الإتحاد والمتمثلة في: الحرية، الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان. تمثل هذه المبادئ ما يمكن تسميته بهوية الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي.¹

كما يعتقد "روبرت كاجان" « *Robert Kagan* » أن الإتحاد الأوروبي أقرب إلى أن يكون قوة معيارية تقوم على مبادئ السلم الديمقراطي ومتأثرة بأفكار السلم الدائم لإيمانويل كانط أكثر من كونه قوة عسكرية حقيقية.²

رابعاً: الإتحاد الأوروبي كفاعل للأمن التعاوني (*acteur de sécurité collective*)

يرتكز هذا النموذج على 5 مبادئ أساسية:

المعيارية (*Normativisme*): وذلك من خلال تقييد استعمال القوة العسكرية بقواعد مدنية كما ينص عليه القانون الدولي العام، بحيث أصبحت للقوة في إطار ما بعد الحداثة دوراً مختلفاً يقتصر على تحويل النزاعات العنيفة إلى ديناميكيات سلمية، والاحتفاظ بالقدرات الدفاعية اللازمة للردع.

الملائمة (*pertinence*): أي أن تطور العلاقات الخارجية يجب أن تتلاءم والمشاكل الأمنية للعالم المعاصر وأن تكون كذلك متوافقة مع متطلبات الرأي العام، وبذلك يجب على السياسة الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار جميع التحديات المتعلقة بالعولمة، تراجع سيادة الدولة، التهديدات عبر القومية..

¹ *Ibid.* pp 12, 13.

² Barthélémy Courmont, Valérie Niquet et Bastien Nivet, *op.cit.* p 91.

الشمولية (L'inclusivité) : أي الجمع بين القوة العسكرية والقوة المدنية وعدم تفضيل واحدة عن أخرى، فلا يمكن للقوة العسكرية لوحدها أن تستجيب لكافة التحديات والتهديدات، كما لا يمكن للقوة المدنية بدون قدرات عسكرية أن تفرض نفسها على المستوى الدولي.

المقاربة المتعددة الأبعاد (Approche multidimensionnelle): وذلك من خلال إشراك الفواعل الجدد من غير الدول في المسائل المتعلقة بالأمن.

تعددية الأطراف (multilatéralisme): فمن أجل التصدي لجميع التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، وجب على جميع الأطراف التعاون فيما بينها.¹

خامسا: الإتحاد الأوروبي كفاعل شامل « acteur global »

تبين كثرة السلوكات، العمليات والأعمال المنفذة من طرف الإتحاد الأوروبي واتساع مجال تدخلاته على المستوى الدولي في مجال الأمن وإدارة الأزمات وكذا مختلف علاقات التعاون التي تجمعها مع مختلف المنظمات والهيئات الدولية (منظمة هيئة الأمم المتحدة، منظمة حلف الشمال الأطلسي) ، على أن الإتحاد الأوروبي اليوم أصبح فاعل شامل، فالإتحاد الأوروبي لم يصبح بعد قوة عسكرية حقيقية، ولكنه استطاع أن ينوع من سلوكاته وأفعاله الخارجية (عمليات مدنية، عمليات عسكرية ، مساعدات تنموية، مساعدات اقتصادية..). وهذا ما يجعله يمثل نموذجا خاصا به، وعليه فالإتحاد الأوروبي لا يمثل قوة بقدر ما يمثل نموذجا خاص به.²

¹ Hans-Georg Ehrhart, **op.cit.** pp 19, 20.

² Catherine Flaesch-Mougin, **op.cit.** pp 290, 291.

خاتمة الفصل:

ويستخلص مما سبق أن الإتحاد الأوروبي يحتوي على هيكل تنظيمي ومؤسساتي خاص به، إذ تنقسم الهندسة المؤسساتية للإتحاد إلى ثلاث ركائز مختلفة: القضايا الجماعية المشتركة، السياسة الخارجية والأمن المشترك، القضايا الداخلية والعدالة. تسير هذه الركائز الثلاث بأساليب مختلفة غير أنها تشترك كلها في المؤسسات الجماعية للإتحاد والتي تتمثل في: المجلس الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، إلا أن دور هذه المؤسسات يختلف من ركيزة إلى أخرى، ففي إطار الركيزة الثانية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك يحضى المجلس الأوروبي بأهمية مميزة إذ يعتبر مركزا لاتخاذ القرارات بناء على مبدأ الإجماع، في حين يبقى دور كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي محدودا.

تحتوي السياسة الخارجية والأمن المشترك، على أجهزة خاصة تابعة إليها، تتمثل أهمها في : الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية (وهو المنصب الذي تم تأسيسه في إطار معاهدة لشبونة) البعثات الأوروبية، المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي (معاهدة لشبونة) ، اللجنة السياسية والعسكرية، قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي، الممثلين الخواص للإتحاد الأوروبي.

تبقى القدرات المالية الخاصة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك غير كافية مقارنة بالأعمال الخارجية الأخرى للإتحاد الأوروبي لتي تندرج في إطار السياسات الجماعية التي تقوم المفوضية الأوروبية بتسييرها، أضف إلى ذلك إلى أن النفقات العسكرية لا تدخل في إطار الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية والأمن المشترك والتي تتحملها الدول الأعضاء طبقا للنتاج الوطني الخام لكل دولة.

تتجسد القدرات العسكرية للإتحاد الأوروبي في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD) وتتولى هذه الأخيرة بقيادة وتنفيذ عمليات إدارة الأزمات (غالبا العمليات المدنية)، ولقد تم تزويد السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بهيكل تنظيمي وقدرات عسكرية من مساهمات الدول الأعضاء.

حقق الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك عدة انجازات سواء على الصعيد الأمني أو على صعيد السياسة الخارجية والتي تظهر خاصة من خلال الإستراتيجيات، المواقف والأفعال المشتركة التي تم تبنيها، وطوال هذه المدة استطاع الإتحاد الأوروبي أن يكون نموذجا فريدا من نوعه، نموذجا قائما على دوره في إدارة الأزمات العالمية لاسيما العمليات المدنية، تركيزه على المعايير والقيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة القانون.. هذا ما دفع العديد من المنتبعين إلى وصف الإتحاد الأوروبي على أنه يمثل فاعل شامل نظرا لتعدد مجالات تدخلاته على المستوى الدولي.

الفصل الثالث: العراقيل الداخلية والخارجية لعمل المنظومة الأوروبية في مجالي السياسة الخارجية والأمن المشترك وآليات تجاوزها.

مقدمة الفصل

المبحث الأول: العقبات الداخلية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: الانقسامات الداخلية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الثالث: موقع مسألة الدفاع الأوروبي من السياسة الخارجية والأمن المشترك

المبحث الثاني: العقبات والضغوطات الخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: النفوذ الأمريكي في أوروبا

المطلب الثاني: حلف الناتو والإتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لنجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: الحلول المقترحة لحل المشاكل الداخلية

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات الخارجية

خاتمة الفصل

تعرض السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي العديد من العقبات والتي تنقسم إلى عقبات داخلية وأخرى خارجية. تتعلق العقبات الداخلية أساساً باختلافات السياسة الداخلية فيما بين الدول الأعضاء والتي تعود إلى اختلاف الرؤى فيما بين الأوروبية في قراءتها للملفات الدولية، تليها وجود إختلافات هيكلية متعلقة أساساً بتنظيم الإتحاد الأوروبي في شكل ركائز ثلاث، بالإضافة إلى آلية عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك والتي تعتمد على مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، يضاف إلى ذلك وجود عدة عراقيل متعلقة بالسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وبمستقبل الدفاع الأوروبي في ظل عدم وجود إرادة سياسية حقيقية للوصول إلى دفاع أوروبي مشترك.

أما فيما يتعلق بالعراقيل والعقبات الخارجية، فإنه يمكن تلخيص هذه الأخيرة في مسألة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية، واستمرار حلف الناتو في ضمان الأمن في أوروبا ، بالرغم من نهاية الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفياتي.

وسيتطرق هذا الفصل إلى محاولة تبيان العراقيل الداخلية التي تقف كحاجز أمام السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وذلك في إطار المبحث الأول، أما المبحث الثاني فيتناول دراسة العقبات الخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى الحلول المقترحة من أجل تجاوز هذه العقبات سواء الداخلية أم الخارجية.

المبحث الأول: العقبات الداخلية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

تتمثل العراقيل الداخلية أساساً في الاختلافات الداخلية للدول الأعضاء، وجود إختلالات في آلية عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك، إلى جانب افتقار الإتحاد الأوروبي لسياسة دفاع مشتركة.

المطلب الأول: الانقسامات الداخلية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

تكمن العقبة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي في عدم وجود مفهوم واضح لطبيعة وشكل السياسة الخارجية الأوروبية، إذ تختلف كل دولة عضو في تصورها للسياسة الخارجية الأوروبية، وعلاقتها بالسياسات الخارجية لكل دولة عضو، في الوقت الذي تتشبث فيه كل دولة بسياستها الخارجية الخاصة بها.

يضاف إلى ذلك، غياب تصور مشترك لمستقبل الإتحاد الأوروبي، بين تلك الدول التي تريد أن تجعل من الإتحاد الأوروبي قوة دولية قادرة على لعب دور أساسي على الساحة الدولية « Europe puissance » ودول أخرى تريد الإبقاء على اتحاد أوروبي كمجال للحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية « Europe espace »، ملمحة في ذلك إلى رغبتها في الإبقاء على القوة الأمريكية في أوروبا.

وانطلاقاً من هنا يمكن ملاحظة تعدد الرؤى فيما بين الدول الأوروبية بخصوص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك من الدول الأوروبية من تريد إتباع السياسة الأمريكية، وأخرى تريد خلق شراكة متوازنة معها في إطار حلف الشمال الأطلسي، في حين هنالك دول أوروبية أخرى تريد جعل الإتحاد الأوروبي كفاعل مستقل ومؤثر على الساحة الدولية، في عالم أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو التعددية القطبية، خاصة مع صعود الصين، الهند والبرازيل كقوى دولية.

فرنسا تريد سياسة خارجية أوروبية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، في حين ترى بريطانيا بضرورة النقل من دور وأهمية السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تريد فيه الحفاظ على الرابط الضيق الذي يجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة لألمانيا الفدرالية، والتي طالما رفضت الاختيار بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فإنها اليوم تريد أن تفرض نفسها على الساحة الدولية وذلك سواء في وجه الولايات المتحدة الأمريكية أو في إطار الإتحاد الأوروبي. في حين تبقى إيطاليا وإسبانيا مرتبطة بحلف الشمال الأطلسي.¹

¹ Pierre Gerbert, **la construction de l'Europe** (4^{ème} édition ; Paris : Arnaud Colin, 2007), pp 479, 480.

أما بخصوص الدول الصغيرة والمتوسطة، فإنها ترى في السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي « PESC » إمكانية لتجسيد حضورها الدولي، غير أنها مازلت تعطي الأولوية لحلف الشمال الأطلسي (هولندا، الدانمارك، اليونان، البرتغال) في حين تبقى دول أخرى (بلجيكا، اللوكسمبورغ) أكثر ميولا نحو تجسيد لسياسة خارجية وأمنية أوروبية مستقلة على غرار فرنسا وألمانيا.¹

غير أن ما يمكن ملاحظته هنا، أن دول البنيلوكس الثلاث: بلجيكا، اللوكسمبورغ وهولندا وإلى جانبها ألمانيا ولو بدرجة أقل تعتبر من أكثر الدول الأوروبية ميولا نحو تحقيق الإتحاد الفدرالي فيما بين الدول الأوروبية، ففي نظر هذه الدول فإن التقدم الذي تم تحقيقه في الميدان الجماعي (الاقتصادي) يقدم مثلا لما يجب أن يكون عليه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي، أما فرنسا فإنها تعتقد أن نمط التسيير ما بين الحكومي هو النمط الأرجح للإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك لأن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالسيادة الوطنية والتي يستحيل تطبيق النموذج الفدرالي عليها.²

أما فيما يتعلق بالدول المحايدة (إيرلندا، النمسا، السويد، فنلندا)، فإنها ترفض أي تحالف عسكري أوروبي، إلا أنها وبحكم عضويتها في الإتحاد الأوروبي، فإنها تشارك (في إطار السياسة الخارجية والأمن المشترك) في عمليات إدارة الأزمات.³ من جهتها، تعتقد دول أوروبا الوسطى والشرقية بأن عليها دين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي ساعدتها في التحرر من القيد السوفياتي،⁴ وبناء على ذلك، فإن هذه الدول تتجه إلى الدخول في حلف الشمال الأطلسي قبل التفكير في الإنضمام للإتحاد الأوروبي وذلك بناء على اعتقادها بأن أمنها مهدد من طرف الجار القوي (روسيا).⁵

إن توسع الإتحاد الأوروبي شرقا في إطار ما يعرف بـ"سياسة التوسع للإتحاد الأوروبي" من شأنه تقليص درجة الانسجام في مواقف الإتحاد الخارجية، وهنا نتساءل فيما إذا كان من الأرجح لو ارتكز الإتحاد الأوروبي على تدعيم العملية الاندماجية كخطوة سياسية أفضل بكثير من التركيز على سياسية التوسع الأوروبية؟ ، فالعديد من الأوروبيون يتساءلون اليوم عن الرابط الذي يجمعهم مع القبرصيين والسلوفاكيين وغيرهم من شعوب أوروبا الشرقية، كما أن مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي أصبحت تثير الكثير من النقاشات حول مستقبل الإتحاد الأوروبي في ضل توسع حدوده الشرقية، خاصة إذا علمنا بأن تركيا دولة تتقاسم حدودها مع دول آسيوية، مثل العراق، سوريا، إيران وغيرها.

¹ Ibid. p 480.

² Dominique Bocquet, « comment politiser l'Europe », cahier d'études stratégiques n°19 (1997), p.33.

³ Pierre Gerbet, op.cit. p 480.

⁴ جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة رلى ذبيان (ط1؛ بيروت: دار الفارابي، 2011)، ص 383.

⁵ Pierre Gerbet, op.cit. p 480.

لقد أصبحت مسألة توسع الإتحاد الأوروبي تثير الكثير من المخاوف خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة الإتحاد الأوروبي وعلى تماسكه الداخلي،¹ إذ أن توسع الإتحاد الأوروبي بهذا الشكل سيسمح بضم أقاليم جديدة مما يؤدي إلى طرح إشكال حول الحدود الحقيقية للإتحاد وعن الوحدة السياسية والتمثيل السياسي الخارجي للإتحاد في ظل عدم استقرار حدوده الخارجية، وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: هل يمكننا الحديث عن تمثيل سياسي أوروبي موحد في ظل عدم وجود إقليم أوروبي غير محدد وقابل للحركة بشكل دائم؟، إلى جانب ذلك فإن التركيز على بناء أقاليم ضيقة طبقاً للميادين القطاعية المختلفة* يعمق أكثر الهوية فيما بين الدول الأوروبية في محاولتها لتحقيق الإتحاد السياسي.

إلى جانب ذلك فإن الحديث اليوم عن أوروبا المناطق أو ما يعرف ب: « l'Europe des régions » للإشارة إلى انقسام أوروبا إلى العديد من المناطق المختلفة: أوروبا الشرقية، الوسطى والغربية من شأنه إعاقة تشكيل إقليم أوروبي موحد.²

ولعل ما يبرز أكثر عدم الانسجام في قرارات الإتحاد الخارجية، ذلك الانقسام الذي حدث فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حيال الأزمة العراقية في سنة 2003، وعجز الإتحاد الأوروبي الخروج بموقف مشترك حيال هذه الأزمة، وهذا ما انعكس سلباً على صورة الإتحاد الأوروبي ومصداقية قراراته الخارجية. ففي الوقت الذي ساندت فيه بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية، اتجهت فرنسا وألمانيا نحو معارضة الموقف الأمريكي بالتدخل في العراق.³

كما يمكن من جهة أخرى ملاحظة نقص الانسجام في مواقف الإتحاد الأوروبي في إطار علاقاته مع روسيا الاتحادية، وهذا بالرغم من أهمية العلاقات التي تجمعها خاصة في ما يتعلق بالجانب الأمني والاقتصادي (الطاقوي)، إذ تتجه الدول الأعضاء (دول غرب أوروبا عامة) إلى تحسين وتطوير العلاقات مع روسيا الاتحادية، في حين تلجأ الدول الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي (دول أوروبا الوسطى والشرقية) مثل: بولونيا ودول البلطيق نحو الابتعاد عن بناء أي علاقات مع روسيا.⁴

¹ Zbigniew Brzezinski and Brent Scowcroft, **America and the world , conversations of the future of American foreign policy** (United State of America: Basic Books, 2008), pp 201, 202.

* يظهر تعدد هذه الأقاليم حسب الميادين القطاعية مثلاً في: مجموعة شنغن، اتحاد مالي ضيق (دول منطقة اليورو)، في مجال الدفاع: عدم مشاركة بعض الدول الأوروبية في هذا المجال (الدانمارك مثلاً..). بروز مفهوم التعاون المدعم « coopération renforcées » في مجال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في إطار معاهدة لشبونة، خصوصيات و تحفظات بعض الدول في مجال السياسة الخارجية المشتركة: الدانمارك ، إيرلندا، السويد، النمسا، فنلندا، لمزيد من التفاصيل أنظر:

Dominique Bocquet, « comment politiser l'Europe ? », **les territoires de l'Union**, p 32.

² André Brigot, « introduction générale » **cahier d'études stratégiques** n° 19 (1997), pp 6-8.

³ ديفيد م. مالون، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي (ط1؛ الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص 25، 26.

⁴ Pierre Gerbet, **op.cit.** p 482.

بالرغم من أن معاهدة "أمستردام" قد نصت على تبني مواقف مشتركة في المنظمات الدولية (المادة 9. j)،¹ إلا أن التمثيل المشترك للإتحاد الأوروبي في الأجهزة الدولية كمجلس الأمن مازال لم يطرح بعد.

تبين عدة أمثلة أخرى عدم فعالية السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، ففي الشرق الأوسط مثلاً فإن الدول الأوروبية الأعضاء ما تزال عاجزة حول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام، كما أن الرفض الفرنسي والألماني الموافقة على قرار الإتحاد الأوروبي الصادر في 1997 المنتقد لانتهاكات حقوق الإنسان في الصين خشية أن تتعرض علاقاتهما الاقتصادية للخطر أصبح يعكس بدرجة أولى ذلك اختلاف في الرؤى فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد نتيجة اختلاف مصالحها السياسية.²

إن الاختلاف في المصالح فيما بين الدول الأعضاء لا يمثل فقط العقبة الوحيدة أمام فعالية السياسة الخارجية للدول الأعضاء، إذ أن المشكل لا ينحصر فقط على صعيد الدول وإنما يمتد ليشمل حتى موقف الشعوب الأوروبية من عملية التكامل والاندماج الأوروبي وهذا ما يشكل بحد ذاته عقبة أخرى أمام مستقبل التكامل السياسي الأوروبي.

لقد عبر الرأي العام الأوروبي في أكثر من مرة عن رفضه لعملية التكامل والاندماج الأوروبي ولاسيما على المستوى السياسي منها، آخرها كان الرفض الفرنسي والهولندي لمشروع الدستور الأوروبي في 2005.³

يعود السبب الرئيسي لرفض عملية التكامل والاندماج الأوروبي إلى محاولة الدفاع عن النموذج الوطني « modèle national » لكل دولة على حدة والذي أصبح مهدداً مع تطور عملية التكامل الأوروبي. في تحليلهما للموقف البريطاني وموقف الدول الأوروبية الواقعة شمال القارة ركز كل من "روبرت هارمسن" « Robert Harmsen » و" ميشال هاستينغ" « Michel Hastings » على تبيان أن تحفظ مجتمعات هذه الدول على عملية الاندماج الأوروبي إنما يعود إلى إدراكها لعدم وجود تماثل بين هويتها وقيمها الأساسية وبين التقدم الذي أصبح تعرفه هذه العملية.

¹ Journal officiel des communautés européennes n° 340, op.cit. p 13.

² - فليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، ترجمة عائدة عبد الله الأزدي (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون تاريخ)، ص ص 23، 24.

³ Justine Lacroix et autre, **les résistances à l'Europe. Cultures nationales, idéologies et stratégies d'acteurs** (3^{ème} éditions ; Belgique : éditons de l'université de Bruxelles, 2007), p 9.

إن المحاولة المستمرة من طرف المملكة المتحدة البريطانية للدفاع عن رموز سيادتها الوطنية جعلها تسعى دائماً إلى الحفاظ على النموذج النيولبرالي الأنجلوسكسوني، كما أن ابتعاد دول أوروبا الشمالية عن عملية الاندماج الأوروبي يمكن تفسيره من خلال سعيها إلى الحفاظ على نموذجها الاجتماعي والذي يركز على العيش المشترك.¹

في فرنسا يظهر حزب الجبهة الوطنية (FN) كحزب معارض لفكرة الاندماج الأوروبي، فلقد سبق له وأن أعلن في 2002 خلال الانتخابات الرئاسية الفرنسية عن رغبته في غلق الحدود والعودة إلى استعمال العملة الفرنسية السابقة "الفرنك الفرنسي"،² أما ألمانيا فقد تراجعت نسبة مساندة الشعب الألماني للعملية الاندماجية في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لاعتبارات اقتصادية واجتماعية، وتعتبر الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى جانب الأحزاب اليسارية الراديكالية من بين الأحزاب الأساسية المعارضة لحركة الاندماج الأوروبي.³

لقد كشفت عمليات صبر الآراء التي قامت بها مؤسسة « Eurobaromètre » في السداسي الأول من سنة 2005 على الرأي العام الأوروبي أن ما نسبته 25% من الذكور و38% من الإناث يجهلون الدستور الأوروبي، كما أنه 3/1 من الأوروبيين يجهلون أن الإتحاد الأوروبي أصبح يظم أكثر من 12 دولة، كما أن نفس النسبة من الأوروبيين (3/1) يعلنون أنهم غير مهتمين بأوروبا بصفة عامة.⁴

المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

رغم التقدم الذي أحرزه الإتحاد الأوروبي في مجال علاقاته الخارجية إلا أن مشكل الانقسام في سلوكاته الخارجية بقي يطرح عدة تساؤلات حول درجة الانسجام في سلوكاته الخارجية، و يظهر ذلك من خلال النقاط:

- انقسام الإتحاد الأوروبي في تنظيمه إلى عدة ركائز: إذ أن هيكله الإتحادي الأوروبي في شكل ركائز مختلفة تفترض عملية الفصل بين سلوكات الإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي، وعلى وجه الخصوص بين علاقات الإتحاد الخارجية التي تتولى المفوضية الأوروبية تسييرها في إطار الركيزة الأولى (السياسات الجماعية) والتي تشمل مجالات تدخل واسعة (التجارة الخارجية، المساعدات التنموية..) ، وبين السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تعاني من نقص الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية

¹ Ibid. p 11.

² Ibid. p 131.

³ Ibid. p 167.

⁴ Ibid. p 18.

، والتي غالبا ما توصف على أنها دبلوماسية إعلانية، وهذا ما ينقص من درجة الانسجام في سلوكات الإتحاد الخارجية.¹

- يضاف إلى ذلك مشكل إيجاد تنسيق في سلوكات الإتحاد الخارجية، هذا الأخير الذي يجمع العديد من الميادين: الدبلوماسية، التجارة الخارجية، المساعدات التنموية، المساعدات الإنسانية، مسألة التوسع الأوروبي، البعد العسكري...

تعتبر عملية اتخاذ القرارات داخل الجهاز الأوروبي المكلف بالسياسة الخارجية والأمن المشترك عقبة أساسية أمام فعالية هذه السياسة، فالدول الأوروبية لا تزال تعتمد على قاعدة الإجماع في تسيير هذه السياسة بناء على منطق التسيير ما بين الحكومي « intergouvernemental »، الأمر الذي يعيق من تشكيل الأغلبية فيما بين الدول الأوروبية التي تحتفظ بحق الفيتو الذي يمنح لكل دولة على حدة إمكانية اعتراض أي قرار لا يتوافق مع مصلحتها الخاصة،² أضف إلى ذلك أنه حتى وفي حالة ما إذا تم اتخاذ قرار بناء على مبدأ الإجماع، قد يكون من دون فائدة نظرا لبطئ عملية اتخاذ القرار بناء على هذا المبدأ، الأمر الذي ينعكس سلبا على القرار المتخذ خاصة في حالات الأزمات التي تتطلب قرارات سريعة وفعالة.³

إن الاعتماد المباشر على منطق التسيير ما بين حكومي في إدارة الجهاز الأوروبي المكلف بالسياسة الخارجية والأمن المشترك من شأنه إضعاف دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في صناعة القرار السياسي الخارجي، إذ يبقى دور كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي محدودا. ففي الوقت الذي يبقى فيه الحق المخول للمفوضية الأوروبية بالمبادرة ضعيفا، فإن البرلمان الأوروبي لا يستشار إلا في بعض القضايا، أضف إلى ذلك إلى أن قرارات الإتحاد المتخذة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لا تخضع لمراقبة محكمة العدل الأوروبية، إذ يغيب الطابع التشريعي على هذه القرارات مما يجعلها غير قابلة للمراقبة القانونية.⁴

وعليه، فإنه يمكن القول بأن الإتحاد الأوروبي لا يشكل منظمة دولية فعلية كما أنه لا يتمتع بالشخصية القانونية اللازمة⁵ وإنما هو قريب من المنظمات الدولية الكلاسيكية التي تعتمد على عمليات

¹ Pierre Gerbet, **op.cit.** p 479.

² **Ibid.** p 479.

³ Dominique Bocquet, **op.cit.** p 34.

⁴ Paul Magonette, **op.cit.** pp 78, 79.

⁵ Christian Hen, Jacques Léonard, **op.cit.** p 48.

التشاور والمساومة فيما بين الدول الأعضاء للخروج بقرارات سياسية¹ عوض التركيز على بناء مؤسسات فوق قومية وتخويلها السلطة اللازمة في اتخاذ القرارات.²

ومن هنا، يطرح مستقبل الإتحاد الأوروبي عدة إشكالات وتساؤلات حول هوية النظام السياسي الذي سينتهي إليه الإتحاد، حيث أنه حتى الآن مازال غير واضح المعالم، إذ أنه لا يشكل دولة بالمفهوم السياسي القانوني لها، كما أنه لا يمكن قياسه على النموذج الفدرالي نتيجة غياب سلطة سياسية فوق قومية يتم تحويل الولاءات السياسية للدول الأعضاء إليها، فالإتحاد الأوروبي إذن نظام فريد من نوعه على مستوى هيكله نظامه السياسي، إذ أنه يجمع بين ميزتين أساسيتين: ميزة الوحدة الأوروبية كهدف إستراتيجي والتي يمكن ملاحظتها في الميدان الجماعي للإتحاد الأوروبي الذي يجمع المسائل الاقتصادية والتجارية، والذي حقق تقدماً كبيراً على مستوى تحويل الولاءات السياسية لسلطة فوق قومية والذي يظهر على وجه الخصوص في دور المؤسسات الأوروبية كالمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي في رسم هذه السياسات.

أما الميزة الثانية فتتمثل في مكانة ودور الدول الأعضاء كفاعلات رئيسية في إطار النظام السياسي الأوروبي ولاسيما دورها في إطار الركيزة الثانية (السياسة الخارجية والأمن المشترك) والركيزة الثالثة (التعاون القضائي والأمني) والتي تترجم لغياب سلطة فوق قومية في هذه المجالات الحساسة وعدم قبول الدول القومية الأعضاء في الإتحاد تحويل ولاءاتها السياسية لهذه السلطة.³

من جهة أخرى، فإنه يمكن ملاحظة بروز معارضات سياسية من طرف الدول الأعضاء للنموذج المؤسساتي الأوروبي ولاسيما من طرف فرنسا التي ترى في المؤسساتية الليبرالية جزءاً من التقاليد السياسية الأنجلوسكسونية، فلقد سبق للجنرال ديغول في هذا الإطار أن عارض تدخل المفوضية الأوروبية في الشؤون الداخلية الفرنسية واصفاً إياها بأنها جهاز تكنوقراطي لا تحمل أي بعد وطني. يدل هذا الواقع على وجود نوع من الصراع بين الجهات السياسية ممثلة في ذلك في الدول الأعضاء والجهات التكنوقراطية والتي تتمثل في الأجهزة المؤسساتية الأوروبية.

إلى جانب ذلك، فقد زادت مخاوف الدول الأوروبية من إمكانية تأثير عملية الاندماج الأوروبي على الشعوب الوطنية للدول الأعضاء من خلال إضعاف انتمائها الوطني وإحساسها بالعيش المشترك في إطار الدولة الواحدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل الولاءات السياسية للشعوب الأوروبية إلى المؤسسات

¹Paul Magnette, *op.cit.* p 79.

²Christian Hen, Jacques Léonard, *op.cit.* p 48.

³ - محمد مولد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة. الاقتصاد، الإيديولوجيا، الأزمات (ط1؛ بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص ص 258، 259.

الأوروبية. ولقد أشار في هذا الصدد العديد من المفكرين من أمثال: "كنوفان" « Canovan »، « ميلر » Miller «، « تيبو » Thibaud «، و«مانيه» « Manent » إلى أن تأثير عملية الاندماج الأوروبي على الشعوب الأوروبية يزيد من الأمور تعقيدا في الوقت الذي تعاني فيه الديمقراطيات الليبرالية من التوجه الاستقلالي المتزايد للأفراد في أوروبا وعدم اكتراثهم بالقضايا العامة والجماعية، مما يعيق تشكيل جسم سياسي واحد من شأنه التعبير عن إرادة جماعية.¹

يعتقد ألان جوكس أن الخلل بالنسبة للإتحاد الأوروبي يكمن في غياب مبدأ المراقبة الديمقراطية في كل ما يتعلق بالجوانب الأساسية المتعلقة بسيادة الدول الأعضاء في الإتحاد خاصة فيما يتعلق بالمراقبة الديمقراطية على عمليات المدنية والعسكرية للإتحاد الأوروبي على المستوى الخارجي، وفي هذا الإطار يتساءل ألان جوكس فيما إذا كانت هذه العمليات تستجيب لرغبة الشعوب الأوروبية أم لا، أم أنها لا تمثل إلا مصالح الدول الأوروبية، أم أنها تدخل في إطار المصلحة العامة للولايات المتحدة الأمريكية،² إذ من الملاحظ أن الرأي العام الأوروبي أصبح يهتم أكثر بقضايا الأمن الداخلي (مكافحة الإجرام، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة..)، أكثر باهتمامه بالعمليات الإنسانية وبعملات إدارة الأزمات المنفذة خارج حدود الإتحاد الأوروبي.³

من جهتها، بينت الأزمة المالية الأخيرة (2008) ضعف الإتحاد الأوروبي حتى في المسائل الاقتصادية والمالية، خاصة فيما يتعلق بالتضامن فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد وهنا نشير إلى رفض الدول الأوروبية ذات الاقتصاد القوي مثل ألمانيا التضامن مع الدول الأوروبية الأخرى التي عانت من الأزمة كاليونان. تبين هذه الحقيقة الاقتصادية حقيقية سياسية أخرى تعود إلى ضعف التضامن فيما بين الدول الأوروبية، وتغليب المصلحة الوطنية فوق كل اعتبارات المصلحة الجماعية للإتحاد الأوروبي ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن القول أن الدول ذات الاقتصاد القوي على غرار ألمانيا أصبحت تتخوف أكثر فأكثر من الانعكاسات السلبية لهذا النوع من الأزمات، إذ أن تعاضم دورها في الاقتصاد الأوروبي يتطلب منها دور أكبر مقارنة بالدول الأخرى.

إن التراجع في الاقتصاد الأوروبي ولاسيما في الإمكانيات المالية لهذا الأخير ستكون له انعكاسات سلبية على الميادين القطاعية الأخرى بما في ذلك ميدان الأمن والدفاع، إذ أن ارتفاع نسبة الديون السيادية الناتجة عن زيادة العجز في الميزانية بالنسبة للدول الأوروبية سيؤدي بها إلى التقليل من نسبة

¹ Justine Lacroix et autres, **op.cit.** pp 10, 11.

² Alain Joxe, « les yougo-frontières de l'Europe et l'identité démocratique », **cahier d'études stratégiques** n°19 (1997), p 21.

³ André Brigot, « Régionalisation de l'influence américaine ou autonomie européenne ? De l'alliance à la coalition, de la garantie à la norme », **cahier d'études stratégiques** n°19 (1997), p 100.

الإتفاق في ميدان الدفاع مما يضعف أكثر من قدرات السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.

بحسب نظرية التكامل والاندماج، فإن التكامل يكون مقبولاً في حالة واحدة فقط: عندما تتعدى المكاسب الملموسة التي يمكن الاستفادة منها تكلفة السيادة المتنازل عليها من طرف الدول الأعضاء ، غير أن ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج التي تمخضت عن معاهدة ماستريخت، أن المؤتمرون اتفقوا فقط على إحداث تغييرات مؤسسية لا تعكس وجود إرادة سياسية لدى الدول الأوروبية لتحقيق التكامل السياسي، إذ أنه بالرغم من الآمال المعلقة على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إلا أن هذه الأخيرة بقيت فقط في الإطار الضيق للمشاورات السياسية وتبادل وجهات النظر فيما بين الدول الأوروبية ولم تحدث هنالك أي محاولة من طرف الدول الأعضاء للتنازل عن سيادتها لصالح سلطة فوق قومية.¹

المطلب الثالث: موقع مسألة الدفاع الأوروبية من السياسة الخارجية والأمن المشترك

يبين فشل مشروع الدستور الأوروبي في 2005 بعد الرفض الفرنسي والهولندي، أنه حتى الدول الأوروبية الأكثر تحملاً لمسألة الدفاع الأوروبي لا تتوفر على إرادة سياسية حقيقية لإنشاء سياسة دفاع أوروبية، وهذا ما قد يؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، الأمر الذي قد يعيد إلى الأذهان فشل المجموعة الأوروبية للدفاع التي تم إنشائها عام 1954 بعد رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها.²

كما أنه لم تحض مسألة الدفاع الأوروبي بالاهتمام الكافي من طرف الدول الأوروبية أثناء إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فلقد ركزت الدول الأوروبية أثناء إنشاء هذه السياسة في قمة كولونيا « Cologne » بألمانيا فيما بين 3 و4 جوان 1999 على ضرورة تشكيل قوة أوروبية لإدارة الأزمات العالمية وذلك بهدف دفع الإتحاد الأوروبي للعب دور أساسي ومهم على الساحة الدولية، غير أنها لم ترتكز على مسألة الدفاع المشترك فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد، بمعنى أن الدفاع الجماعي فيما بين الدول والشعوب الأوروبية لم يعد من ضمن مهام السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وهذا ما يشكل نقطة غموض رئيسية بالنسبة لمسألة الدفاع الأوروبي.

نفس الشيء يمكن ملاحظته خلال انعقاد "مؤتمر هلسنكي"، إذ أن اتفاق الدول الأوروبية على تشكيل قوة عسكرية في حدود 50000 إلى 60000 جندي يعتبر كخطوة معتبرة نحو تعزيز الإتحاد

¹ - فليب جوردون، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² Sylvestre Mongrenier, *la France, l'Europe, l'Otan, une approche géopolitique de l'atlantisme Français* (Paris : éditions UNICOMM, 2006), p 12.

الأوروبي بإمكانيات عسكرية حقيقية، إلا أن هذه القوة العسكرية لا تتدخل في إطار الدفاع المشترك فيما بين الدول الأوروبية وإنما تتدخل فقط في إطار عمليات إدارة الأزمات المنفذة خارج نطاق حدود الإتحاد الأوروبي، في إطار ما يعرف بمهام بترسبورغ. أضف إلى ذلك إلى أن هذه القوة الأوروبية لم تتشكل بعد وهذا بالرغم من مرور عدة سنوات على التاريخ الذي حدد لتشكيها (2003).¹

يقول "هوبرت فيدرين" في هذا الإطار:

" أوروبا لا تحتاج لأن يدافع عنها لأنها غير مهددة. وثانيا، فإن المشاريع الحالية لا تعتبر كمشاريع دفاع و إنما مشاريع للتدخل الخارجي."²

كما يقول "خافيير سولانا" في هذا الصدد:

" لا تمثل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع مسارا لعسكرة البناء الأوروبي، إن هدفي من وراء هذه المغامرة كان منذ البداية ترقية الإتحاد الأوروبي ليصبح كفاعل شامل على الساحة الدولية."³

من بين ما نصت عليه معاهدة الإتحاد الأوروبي في مقدمته:

"عزم الدول الأوروبية على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة وكذا المحاولة التدريجية لوضع سياسة دفاع مشتركة والتي من شأنها أن تؤدي إلى دفاع مشترك".

تبين هذه العبارة أن مسألة الدفاع الأوروبي مازالت لم تتضح بعد وأن الطريق مازالت طويلة للوصول إلى تحقيقها.

من جهتها، تنص المادة (4.4) من معاهدة ماستريخت على أن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي "لا تمس بالطابع الخاص للسياسة الأمنية والدفاعية لبعض الدول الأعضاء، كما أنها تحترم واجبات بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي اتجاه معاهدة حلف الشمال الأطلسي، والتي تعتقد أن دفاعها المشترك يتحقق في إطار هذه المنظمة."⁴ (أنظر الملحق).

من خلال هذه المادة يمكننا ملاحظة أن هناك غموض فيما يتعلق بشكل وطبيعة سياسة الدفاع الأوروبية في ظل عدم وجود قراءة أولية مشتركة لهذه السياسة وفي ظل وجود انقسامات واختلافات منذ

¹ Jean-Dominique Merchet, *op.cit.* pp 30-33.

² Delphine Deschaux-Beaumep, *op.cit.* p 526.

³ Nicole Gnesotto et les autres, *la politique de sécurité et de défense de l'UE ? Les premières années (1999-2004)*, préface de Javier Solana (Paris : institut d'étude de sécurité de l'Union européenne, s d), *op.cit.* p 6.

⁴ Journal officiel de l'Union européenne n° 191, *op.cit.* P 54.

البداية حول مشاركة بعض الدول ولاسيما الدول المحايدة في تجسيد هذه السياسة، وكذا حول مستقبل سياسة الدفاع الأوروبية في الوقت الذي ترى فيه بعض الدول الأوروبية الأعضاء بأن دفاعها مجسد في إطار حلف الناتو؟، و للإشارة فإنه من بين 27 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، هناك 21 دولة عضو في حلف الناتو.

عادة ما ترتبط مسألة الدفاع بسلطة مركزية قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة والحاسمة في الوقت المناسب. إن ما يعيق الإتحاد الأوروبي في رسم سياسة دفاع مشتركة يكمن في طبيعة الإتحاد ذاته، إذ أن غياب سلطة مركزية قادرة على اتخاذ القرارات في مجال الدفاع، أصبح يعيق بشكل كبير قرارات الإتحاد المتخذة في هذا المجال وفي هذا الإطار يقدم النموذج الفدرالي أحسن نموذج لتكوين سلطة سياسية قادرة على اتخاذ القرارات في مجال الدفاع وهذا ما نلاحظه مثلا في النموذج الأمريكي.¹

وفي هذا السياق، تتسم عملية اتخاذ قرارات في إطار الإتحاد الأوروبي ببطء شديد، فعلى سبيل المثال: استغرق قرار الإتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ عملية إدارة أزمتي التشاد وإفريقيا الوسطى عدة أشهر، كما استغرق إصدار قرار إرسال مبعوثين أوروبيين إلى جورجيا حوالي شهرا كاملا.²

تنص معاهدة لشبونة في المادة « 4 » على أن يحترم الإتحاد الأوروبي الوظائف الأساسية للدول الأعضاء ولاسيما تلك المتعلقة بتأمين الوحدة الترابية، الحفاظ على النظام العام وعلى الأمن القومي لكل دولة، وخاصة الأمن القومي الذي يبقى من المسؤولية الكاملة لكل دولة عضو.³ هذا يعني بأن تكوين جيش أوروبي في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع مازال هدف بعيد المدى، فإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد والتي تبلغ 27 دولة، فإن هنالك اليوم 27 جيش وطني مهيكّل ومجهز للدفاع عن الإقليم الوطني لكل دولة، كما أنه لا توجد ميزانية دفاع أوروبية مشتركة، وإنما هنالك 27 ميزانية دفاع خاصة بكل دولة. إن توحيد جيوش الدول الأوروبية اليوم في إطار جيش واحد يترتب عنه نتائج مثل التخلي عن السيادة الوطنية لكل دولة والتقليص من استقلاليتها الخارجية، وهذا ما ترفضه الدول الأعضاء، وبذلك فإن الإتحاد الأوروبي لا يحتوي على قدرات عسكرية خاصة به، وإنما يركز في ذلك على قدرات الدول الأعضاء.⁴

تنص الفقرة السابعة من المادة 27 من معاهدة لشبونة أنه وفي حالة حدوث اعتداء عسكري على إحدى الدول الأعضاء، فإنه على الدول الأخرى أن تقدم لها المساعدة اللازمة وذلك باستعمال جميع

¹ Jean pierre Maury, **les limites de l'Europe de la défense**, [http://mjp.univ-perp.fr/m/limites.pdf], p 2.

² Henri Bentégeat, « Quelle aspiration pour la défense européenne ? », **quelle défense européenne en 2020 ?** (2010), P 106.

³ Journal officiel de l'Union européenne c 306, **Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la communauté européenne**, (17 décembre 2007), p 12.

⁴ Jean-Pierre Maury, **op.cit.** p 2.

الوسائل الممكنة.¹ من خلال قراءة هذه المادة يمكننا ملاحظة أن اتفاق الدول الأوروبية على التعاون المتبادل في حالة اعتداء عسكري على إحدى الدول الأعضاء من شأنه تقوية روح الدفاع الجماعية فيما بين الدول الأوروبية، غير أن هذا الاتفاق لا يعني بالشيء الكثير خاصة إذا علمنا بأن غالبية الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تعتبر أعضاء في منظمات دولية أخرى، والتي تنص على نفس الإجراء (واجب المساعدة العسكرية في حالة اعتداء عسكري): فمثلا فرنسا وقعت على معاهدة حلف الشمال الأطلسي(1949)، معاهدة بروكسل (1948).²

تمثل الاختلافات فيما بين الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتصورها ونظرتها لسياسة الدفاع الأوروبية عائقا أمام بروز سياسة دفاع أوروبية مشتركة، فحتى الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتي تم اعتمادها سنة 2003، قد تم صياغتها بطريقة لينة وبشكل تجد فيها الدول الأعضاء ما يتماشى مع تصورها الخاص لشكل وطبيعة السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

إن ما ينقص الإتحاد الأوروبي في مجال الدفاع يكمن في إيجاد ثقافة إستراتيجية خاصة به، عقيدة دفاع حقيقية وكذا مفهوم استراتيجي للدفاع خاص بالإتحاد الأوروبي، وهذه الوضعية ما هي إلا كنتيجة لاستمرار الدول الأوروبية في تشبثها بسياستها الخارجية وسياستها الدفاعية الخاصة بها،³ أضف إلى ذلك أنه وفي ظل غياب تهديد مشترك لاستعمال القوة العسكرية، لا يمكن أن يكون هنالك أمن مشترك ولا سياسة أمنية و دفاعية مشتركة.⁴

من جهة أخرى، فإنه وبالرغم من التقدم الذي تم تسجيله في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع* منذ إطلاق أول عملية للإتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك سنة 2003، وما تبعها من عدة عمليات عسكرية ومدنية وصل عددها إلى 22 عملية في سنة 2009، إلا أن الإتحاد الأوروبي مازال ينظر إليه على أنه فاعل هامشي في مجال الأمن، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال النقاط التالية:

- نقص الإمكانيات العسكرية الموضوعة من طرف الدول الأعضاء تحت تصرف الإتحاد الأوروبي ، يضاف ذلك إلى أن الهياكل العسكرية التي تتوفر عليها السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تبقى هياكل عسكرية غير دائمة ومؤقتة تفتقر إلى تنظيم مؤسساتي دائم، إلى جانب ذلك نلاحظ غياب قيادة أوروبية ، غياب مناورات عسكرية مشتركة...

¹ Journal officiel de l'Union européenne c 306, **op.cit.** p 35.

² Jean-Dominique Merchet, **op.cit.** p 42.

³ Delphine Deschaux-Beaume, **op.cit.** p 546.

⁴ Jean-Yves Haine, **op.cit.** p 43.

* تم تعديل اسم السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إلى سياسة الأمن و الدفاع المشترك (PSDC) في إطار معاهدة لشبونة.

- وجود مفارقة بين التقدم الطفيف الذي أصبحت تشهده السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وجمود السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي، إلى حد بدأ تطرح فيه عدة تساؤلات حول الجدوى من القيام بعمليات عسكرية ومدنية خارج الإتحاد الأوروبي إذا لم يتبع ذلك بمحاولة تأثير سياسي أوروبي في إطار الحل السياسي للأزمات؟

- وجود اعتراضات أمام تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية لاسيما من طرف بريطانيا، وهذا بالرغم من أنها كانت الطرف الرئيسي إلى جانب فرنسا في انعقاد معاهدة "سان مالو" التي أعدت الأرضية المناسبة لإنشاء هذه السياسة. من بين هذا الاعتراضات نجد: رفضها رفع ميزانية الوكالة الأوروبية للدفاع، رفضها إنشاء قيادة أوروبية مشتركة لإدارة الأزمات.¹

من جهة أخرى فلقد بينت الأزمة في البوسنة عجز الإتحاد الأوروبي على وضع إستراتيجية مشتركة نتيجة للاختلافات في مصالح الدول الأوروبية، غياب ثقافة إستراتيجية يستند عليها للتصدي للأزمات ما بعد الحرب الباردة، ضعف إمكانياته العسكرية، وعجزه عن حل الأزمة. ومن جهة أخرى فإنه لم تمثل حرب الكوسوفو إلا تجربة أخرى أين اتضح مرة أخرى ضعف الإمكانيات العسكرية للدول الأوروبية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ اتضح من خلال هذه الحرب أن ضعف الإمكانيات العسكرية والتقنية للدول الأوروبية جعلها تكتفي فقط بإتباع القيادة الأمريكية وذلك بفعل التفوق التقني الأمريكي في الضربات الجوية.

لقد دفعت هذه التطورات الدول الأوروبية إلى محاولة البحث عن تطوير قدراتها العسكرية وذلك من خلال البحث عن هوية أوروبية مشتركة في مجال الأمن والدفاع، وكان من نتائج ذلك انعقاد معاهدة "سان مالو" بين فرنسا وبريطانيا، والتي كان من بين نتائجها ميلاد السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.²

ورغم ذلك إلا أن الأمور لم تتغير كثيرا، إذ بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تقود كافة العمليات العسكرية الصعبة، في حين تبين مختلف عمليات الإتحاد الأوروبي المنفذة في إطار إدارة الأزمات أن أغلب هذه العمليات عمليات مدنية، ففي مثال الكوسوفو فإن تدخل الإتحاد الأوروبي في إطار مهمة إرساء دولة القانون « l'Eulex-Kosovo » لم يكن إلا في سنة 2008 أي بعدما انتهت كافة العمليات العسكرية المنفذة في إطار حلف الشمال الأطلسي،³ هذا الواقع يقودنا إلى القول بأن الإتحاد الأوروبي وبالرغم من كونه فاعل دولي في إدارة الأزمات العالمية، إلا أنه لا يتكفل بإدارة جميع هذه الأزمات وهذا

¹ Nicole Gnesotto, « la nécessité de l'Europe stratégique », **quelle défense européenne en 2020 ? (2010)**, pp 31-33.

² Jean-Yves Haine, **op.cit.** pp 42- 45.

³ Jean-Dominique Merchet, **op.cit.** p 63.

ما يزيد من التشكيك أكثر في قوة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، ومن إمكانيته في تجسيد سياسة دفاع أوروبية فعلية.

أضف إلى ذلك إلى أنه حتى أهم عمليات إدارة الأزمات التي قام بها الإتحاد، كعملية « Artémis » و « Concordia » كانت عمليات قصيرة ومحدودة، فعملية « Artémis » والتي اعتبرت من أكثر عمليات الإتحاد نجاحا إنما هي عملية فرنسية والتي تم إعطائها صبغة أوروبية.¹

إن من أهم ما يعاب على السياسة الأوروبية للأمن والدفاع عدم وجود قيادة عامة مشتركة « Quartier général » بإمكانها التخطيط لعمليات إدارة الأزمات، إلى جانب ذلك عدم وجود ميزانية محددة مخصصة لتمويل هذه العمليات،² إذ أن هذه الأخيرة وكما سبق الإشارة إليه، ممولة خارج إطار الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي، إذ تتولى الدول الأعضاء تحمل النفقات العسكرية بصفة جماعية طبقا للنتائج الوطني الخام لكل دولة على حدة.

يضاف إلى ذلك مشكلة عدم كفاية النفقات العسكرية لدول الإتحاد الأوروبي، فبالرغم من عددها البالغ 27 دولة، إلا أن النسبة الإجمالية لنفقاتها العسكرية لا تكاد تصل 40% من نسبة الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، وبهذه النتيجة، فإن دول الإتحاد الأوروبي لا تملك -حسب الحالة- إلا ما قد يتراوح ما بين 5/1 و 10/1 من نسبة قدراتها العسكرية على إسقاط القوات « projection de forces » خارج حدودها.³

إلى جانب ذلك، فإنه تبقى إمكانيات الوكالة الأوروبية للتسلح « AEA » والتي تم إنشائها في 2003 جد ضعيفة (30 مليون أورو) مقارنة بالنفقات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي في هذا المجال (600 مليون أورو). وللاشارة، فإن الوكالة الأوروبية للتسلح تعترضها عدة عقبات تتعلق أساسا بعدم قبول الدول الأوروبية التنازل عن سلطتها الوطنية في اتخاذ القرار في هذا المجال، إلى جانب رفضها لإمكانية تحويل الصناعات العسكرية الوطنية نحو إنشاء صناعة عسكرية أوروبية مشتركة، فدولة مثل فرنسا مثلا لا يمكنها التنازل عن استقلالها الإستراتيجي في مجال التسلح لصالح سلطة فوق قومية أوروبية.

¹ Hervé Coutau- Bégarie, « Europe, Etats-Unis : l'impossible rééquilibrage ? », *Revue Stratégique* n° 86/87 (2006), p 10.

² Jean Dufourcq, « l'Europe stratégique : repères et perspectives (1948-2005) », *Revue Stratégique* n° 86/87 (2006), p 169.

³ Sylvestre Mongrenier, *op.cit.* p 13.

من جهة ثانية، فإنه يمكن ملاحظة دخول شركات أمريكية منافسة للشركات الأوروبية في مجال الصناعة العسكرية وذلك من خلال إقامتها لبرامج تصنيع عسكرية مشتركة مع الدول الأوروبية، إلى جانب إقامة شركات تصنيع عسكرية "أطلسية"¹.

المبحث الثاني: العقبات والضغوطات الخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك

المطلب الأول: النفوذ الأمريكي في أوروبا

تمثل أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منطقة حيوية، إذ أنها تحظى بأهمية إستراتيجية كبرى في نظر الإستراتيجيين الأمريكيين كمفتاح للسيطرة على رقعة الشطرنج الأوروآسيوية، وهذا ما يفسر حرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان بقاء الصلة الأطلسية (في إطار حلف الشمال الأطلسي) تحت قيادتها.

العديد من المفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين ركزوا في تحليلاتهم على تبيان الأهمية الإستراتيجية لأوروبا، وهذا ما ذهب إليه كل من "هارولد ماكيندر" « Harold Mackinder » الذي ركز على أهمية منطقة البلقان الغربية كمنطقة جغرافية مركزية. كما أوضح "سامويل هانتغتون" « Samuel Huntington » أن أوروبا تمثل المنطقة المحورية والمركزية لصراع الحضارات، من جهته وصف "بريجنسكي" « Zbigniew Brzezinski » القارة الأوروبية على أنها منطقة القوة الدولية التي يرتبط بها مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فإن السيطرة على أوروبا شرط أساسي وجوهري لضمان بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة الدولية.²

لقد كانت للولايات المتحدة الأمريكية نظرة إستراتيجية لأوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث كان لها في هذه الإطار دور اليد الخارجية التي كانت وراء دفع عملية الاندماج الأوروبي وهذا ما يمكن ملاحظته في إطار تأسيس معاهدة حلف الشمال الأطلسي (17 مارس 1948) و كذا الإعلان عن مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا (أفريل 1948)، وقد كان للولايات المتحدة في ذلك أهدافا اقتصادية وهذا ما عبر عنه "جون مونييه" عندما قال بأن توسيع السوق الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وإزالة الحواجز الجمركية سيشرح أكثر دخول السلع والاستثمارات الأمريكية إلى السوق

¹Maxime Lefebvre, *l'Union Européenne peut-elle devenir une grande puissance ?*, [http://www.robert-schuman.eu/fr/doc/questions-d-europe/qs-247-fr.pdf], 9 juillet 2012.

² Christophe Réveillard, « les objectifs géopolitiques des Etats-Unis en Europe de l'Ouest (depuis 1945) », *Revue Française de géopolitique* (2005), p 251.

الأوروبية، كما كان للولايات المتحدة في ذلك أهدافا إستراتيجية والتي كانت مرتبطة بسباق الحرب الباردة والتي كانت تتمثل أساسا في تقوية المعسكر الغربي في مواجهة الإتحاد السوفياتي.¹

لقد كانت عملية بناء وتطوير علاقات تفضيلية مع أوروبا هدف السياسيين الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا ما أشار إليه الرئيس "كندي" عندما قال بضرورة بناء علاقات مميزة مع أوروبا شرط أن تقوم هذه الأخيرة بإدماج بريطانيا في عملية البناء الأوروبي، وهذا ما رفضه الجنرال "دي غول" مرتين (14 جانفي 1963، و 16 ماي 1967).

إن بناء مثل هذه العلاقات التفضيلية فيما بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سيكون على حساب كل محاولة أوروبية لتشكيل قوة سياسية وعسكرية أوروبية موحدة، وهذا ما يمكن ملاحظته في إطار مخطط فوشيه الذي اقترحه الجنرال "ديغول" في 11 فيفري 1961 بخصوص إنشاء دفاع أوروبي موحد بعيدا عن التأثيرات الأمريكية وبعيدا عن محاولات الاندماج الفدرالية التي لا تأخذ بعين الاعتبار وزن الدول القومية الأوروبية في عملية التكامل والاندماج الأوروبي، بحيث استقبل هذا المشروع برفض مطلق من طرف الدول الأوروبية التي تحتفظ بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما دفع الجنرال "ديغول" إلى اتخاذ قرار الخروج من القيادة المشتركة لحلف الشمال الأطلسي في 21 فيفري 1966.²

بتغير المعطى الدولي بنهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي بدأت الولايات المتحدة في تشجيع دول أوروبا الوسطى والشرقية والتي كانت تابعة سابقا للإتحاد السوفياتي إلى الإنضمام لحلف الشمال الأطلسي، وفي نفس الوقت كان على الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة تطور عملية البناء الأوروبي خصوصا مع توقيع معاهدة إنشاء الإتحاد الأوروبي (ماستريخت 1992) ومنع هذا الأخير من تطوير قدراته لتحقيق الاستقلالية الإستراتيجية عن الولايات المتحدة الأمريكية. إلى جانب ذلك، فلقد كان من نتائج اندلاع الحرب في يوغسلافيا وتدخل حلف الشمال الأطلسي تعاضم القوة الأمريكية في أوروبا خاصة في وسط وشرق أوروبا.

وفي هذا الإطار، أصبحت مسألة الدفاع الأوروبي في نظر الأمريكيين ضربا من الخيال، وهذا ما عبرت عنه الدبلوماسية الأمريكية بعد انعقاد معاهدة "سان مالو" إذ أشار الأمريكيين إلى عدم قبولهم من إمكانية تحول مسألة الدفاع الأوروبي إلى أن تشكل تهديدا لحلف الشمال الأطلسي، وفي هذا السياق، فإن تغير الوضع الدولي مع نهاية الحرب الباردة قد فرض على الولايات المتحدة الأمريكية التوسيع من مهام

¹ Ibid. p 254.

² Ibid. pp 256, 257.

حلف الشمال الأطلسي وكذا التوسيع من مجال تدخلاته، وذلك بغية التأقلم مع الأوضاع الإستراتيجية الجديدة.

من بين مظاهر تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للإتحاد الأوروبي التغلغل الأمريكي في كل النقاشات السياسية حول الهوية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بتشجيع الانقسام الأوروبي بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، وكذا النقاشات حول إدخال تركيا في الإتحاد الأوروبي.¹

بتوسع الإتحاد الأوروبي شرقا وذلك بعد انضمام العديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية إليه ، بدأت تبرز هنالك كتلة جغرافية، سكانية واقتصادية مؤثرة على المستوى الدولي، وهذا ما أثار مخاوف العديد من الإستراتيجيين الأمريكيين من إمكانية تحول هذه الكتلة إلى قوة سياسية وعسكرية من شأنها تهديد المصالح الأمريكية في القارة الأوروبية، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بإعاقه عملية الاندماج الأوروبي، ولقد اعتمدت الولايات المتحدة في ذلك على سياسة اختراق الدول الأوروبية ولقد حققت هذه السياسة نجاحا في التأثير على عدد من الدول الأوروبية كبريطانيا واسبانيا.

وفي هذا الصدد أشار "رونالد رامسفيلد" وزير الدفاع في حكومة بوش الابن الأولى (2000-2004) إلى أن الإتحاد الأوروبي لا يمكن له القيام بوظيفة معتبرة على الساحة الدولية.²

يعتقد "ألان جوكس" « Alain JOXE » في كتابه "إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في وجه الهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة" أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أوروبا كمنطقة مقسمة إلى عدة دول قومية، والتي ينطبق عليها مصطلح "البلقنة" إلى حد كبير « Etats Balkanisés » ، هذه الدول تنقسم بحد ذاتها إلى عدة قوميات وهويات مختلفة: (الباسك، الكتالانيين « Catalans » ، رابطة شمال إيطاليا، الكورس في فرنسا..)، وانطلاقا من هذا المعطى، يعتقد "جوكس" أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على هذا الخليط في سلام، إلا أنه من جهة أخرى فإنه لا يجب السماح له بأن يتحد سياسيا لأن يشكل "الولايات المتحدة الأوروبية".³

يقول "بريجنسكي" من أهمية أوروبا الغربية من الناحية الدفاعية التي يصفها بأنها محمية أمريكية⁴ ، كما يرى بأن أوروبا لا يمكن لها أن تضمن أمنها بدون الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها لا يمكنها الإتحاد ضد أمريكا، أو تحاول التأثير عليها، فكل ما تستطيع فعله هو الوقوف إلى جانبها كحليف، كما

¹ Ibid. pp 258-261.

² محمد مولد، مرجع سبق ذكره، ص 256.

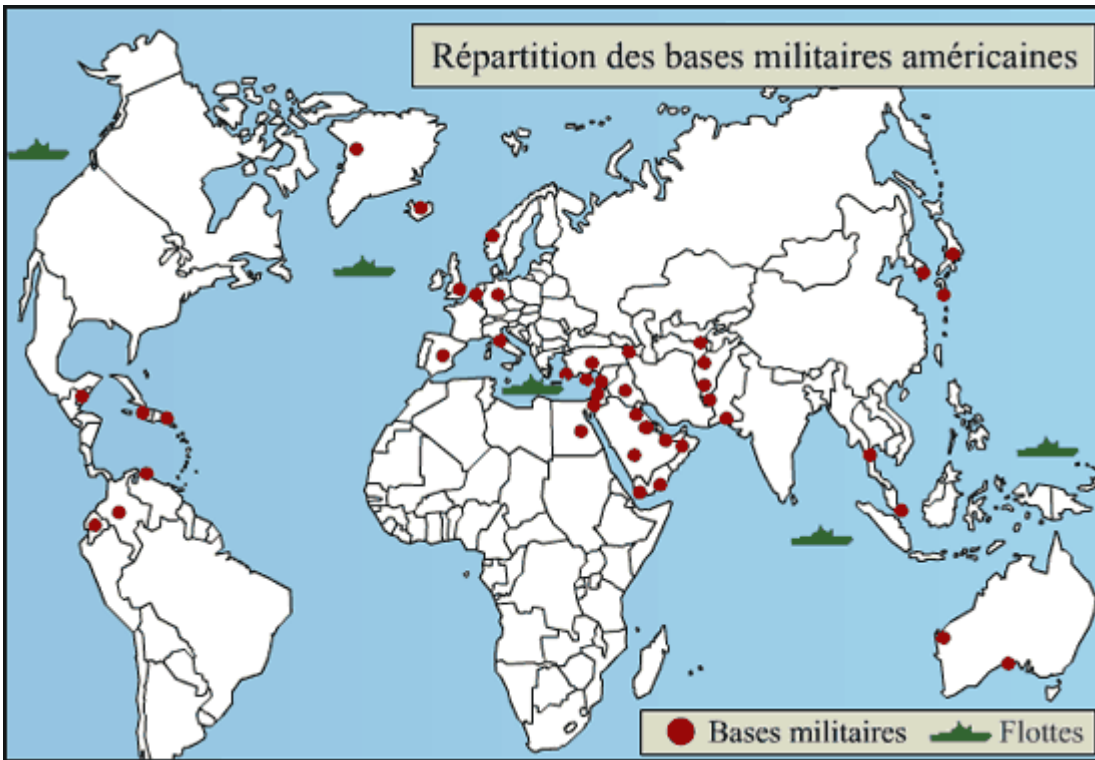
³ Alain Joxe, *l'Empire du chaos : les républiques face à la domination américaine dans l'après-guerre froide*, (Paris : éditions la découverte, 2002), p 153.

⁴ Denise Artaud, « l'union Européenne à vingt-cinq : vers un meilleur équilibre des liens transatlantiques », *Revue Française de géopolitique* (2005), p. 270.

يلاحظ من جهة ثانية أن أوروبا هشة بالنظر إلى التنافس الداخلي الموجود بين دولها وكذا التهديدات الخارجية المحيطة بها.¹

يتجسد الوجود الأمريكي في أوروبا من خلال القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في هذه القارة، ولقد أصبحت هذه القواعد مهمة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالنسبة للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما تكمن أهميتها أيضا من حيث كونها وسيلة ضغط على الدول الأوروبية، ومن حيث أنها تضمن التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي.²

الخريطة رقم (2): توضح توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم وتمركزها في أوروبا



Source : Jules Dufour, le réseau mondial des bases militaires US,

[<http://www.mondialisation.ca/le-r-seau-mondial-des-bases-militaires-us>], 10 Avril 2007.

من جهة أخرى، يمثل برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا محاولة أخرى من جانب الأمريكيين للتأكيد على وجودهم في القارة الأوروبية، فبالرغم من أن هذا المشروع موجه أساسا ضد التهديد الإيراني كما تزعمه الولايات المتحدة، إلا أنه أصبح وسيلة أخرى في يد الأمريكيين للتأكيد على هيمنتهم على القارة الأوروبية، كما أن هذا المشروع أصبح يثير قلق الأوروبيين متسائلين في ذلك عن الهدف والغاية من وجوده، أضف إلى ذلك إلى أنه وبالرغم من قبول الأوروبيين المشاركة في برنامج الدرع

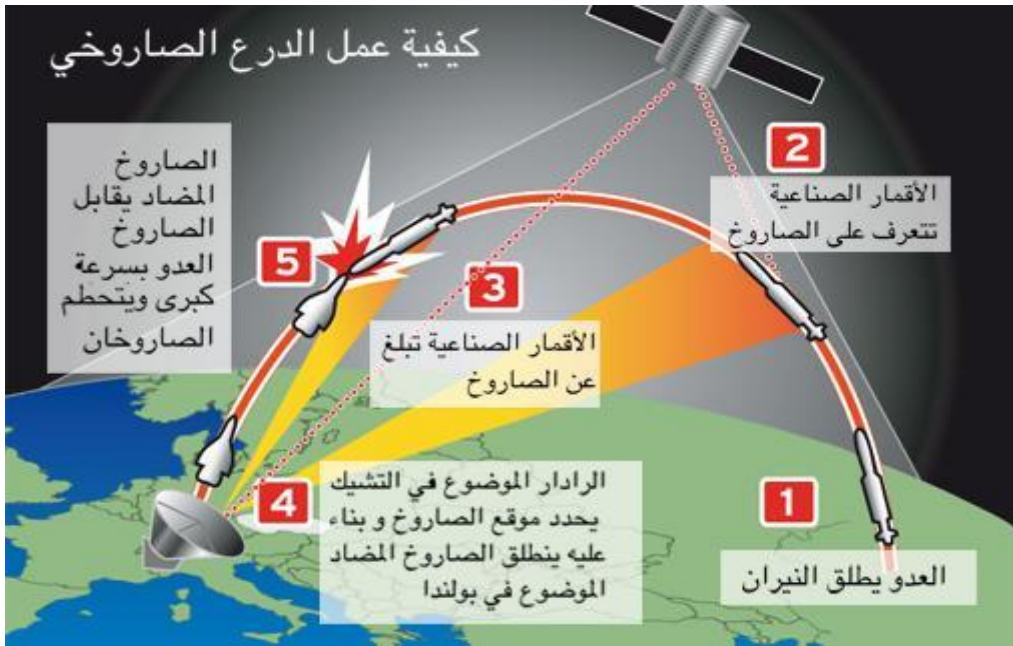
¹ William Pfaff, « La missions de l'Amérique ? Réponse à Zbigniew Brzezinski », *Commentaire* n° 106 (2004), p 383.

² *Ibid.* p 384.

الصاروخي الأمريكي في إطار حلف الشمال الأطلسي في سنة 2010، إلا أن هذا القرار لن يمر بدون أثر على مستقبل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، إذ أن ذلك ستكون له انعكاسات سلبية على القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع الأوروبي، خاصة فيما يتعلق ببرامج الصناعة العسكرية الأوروبية، أو فيما يتعلق بالمفاهيم والأولويات الإستراتيجية الأوروبية.¹

يعتمد برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي على إقامة رادارات في التشيك وصواريخ مضادة في بولندا، ولقد تم تحديد سنة 2012 كأخر أجل لإقامة الدرع الصاروخي* وذلك لمواجهة التهديدات المحتملة التي قد تأتي من إيران،² غير أن روسيا قد سبق لها وأن عبرت عن موقفها الرافض لمشروع إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الوسطى (بولونيا، جمهورية التشيك).³

الشكل رقم (4): آلية عمل الدرع الصاروخي الأمريكي (لاحظ موقع كل من الرادارات الأميركية في التشيك والصواريخ المضادة في بولندا).



المرجع: توبياس جيرهارد، الدرع الصاروخي الأمريكي، إعداد: سمر كرم، <http://dw.de/p/EYTA>، 2008/07/8.

¹ Alain De Neve, **Défense antimissile et sécurité européenne : variations conceptuelles, positionnements politico-stratégiques et perspectives de mise en œuvre** (Bruxelles : institut royal supérieur de défense, 2013), pp 1, 2.

* للإشارة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أيضا رادارات في إنجلترا والنرويج والتي تعود إلى حقبة الحرب الباردة.

² Florian Vidal, **Le bouclier antimissile : pomme de discorde en Europe**, [<http://lemondededemain.wordpress.com/2007/07/18/le-bouclier-antimissile-pomme-de-discorde-en-europe/>], 18 juillet 2007, p 1.

³ Pascal Chaigneau et autres, **enjeux diplomatiques et stratégiques 2009** (Paris : Economica, 2009), p 153.

المطلب الثاني: حلف الناتو والإتحاد الأوروبي

تكتسي علاقات الإتحاد الأوروبي بحلف الناتو أهمية بالغة خاصة إذا علمنا بأن 21 دولة أوروبية عضو في الإتحاد الأوروبي هي أعضاء أيضا في حلف الناتو، ولقد عرفت العلاقات بين الطرفين مراحل مختلفة تخللتها عدة محاولات تعاونية فيما بين الجانبين خاصة في المجال الأمني والعسكري، إلا أن هذا لا ينفي وجود تنافس بينهما، غير أن ما يهمنا هنا هو محاولة تبيان تأثير حلف الشمال الأطلسي على الدول الأوروبية والإتحاد الأوروبي في محاولتها لرسم سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

تاريخيا، لعب حلف الناتو دورا كبيرا خلال الحرب الباردة كقوة ردة شاملة في وجه الإتحاد السوفياتي، والتي سمحت للمجموعة الأوروبية بالتقدم تحت حماية حلف الشمال الأطلسي.

مع نهاية الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفياتي تغير الوضع الدولي مما فرض على حلف الشمال الأطلسي ضرورة إعادة النظر في هيكله التنظيمية ومهامه الأمنية والدفاعية للتأقلم مع الأوضاع الإستراتيجية الجديدة، وفي قمة روما المنعقدة في 1991 أعلن حلف الشمال الأطلسي عن مهامه الجديدة والمتمثلة في استشراف وإدارة الأزمات والتي يمكن لها أن تؤثر على الأمن الأوروبي، هذا ما يعني أن حلف الناتو قد ذهب أبعد مما نص عليه الميثاق التأسيسي للحلف ألا وهو الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء، أما فيما يتعلق بالتغيير الذي أحدثه حلف الناتو في هيكله التنظيمية فيتمثل أساسا بإدخال بعض الهياكل الجديدة كقوة الرد السريع لحلف الناتو (NRF)، مجموعة القوى العسكرية متعددة القوات (GFIM).. والتي ستسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتأقلم مع التطور في العقيدة الأمنية الأمريكية نحو وضع إستراتيجية أكثر ديناميكية.

إن بقاء حلف الناتو في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة رغم اختفاء التهديد السوفياتي يدل على استمرار دور حلف الشمال الأطلسي في ضمان الأمن في أوروبا، كما يؤكد التحول الذي عرفه الحلف الأطلسي في مهامه وهيكله التنظيمية على البعد الجديد للحلف وتحوله نحو إدارة النزاعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك سواء في أوروبا أو خارجها.¹ كل هذه التطورات التي عرفها حلف الشمال الأطلسي في هيكله، مهامه ومجالات تخصصاته كانت على حساب بروز هوية أوروبية مشتركة في مجال الدفاع.²

تبين الاتفاقيات الموقعة بين الإتحاد الأوروبي وبين حلف الشمال الأطلسي والتي سميت باتفاقيات "برلين بلوس" « Berlin Plus » عن الجانب التعاوني بين الطرفين في المجال الأمني، وتتص هذه

¹ André Dumoulin, UE-OTAN : état des relations et questionnements.[http://www.recherches-internationales.fr/RI81_pdf/RI81_Dumoulin.pdf] , janvier-mars 2008, pp 67-69.

² Hervé Coutau- Bégarie, op.cit. p 7.

الاتفاقيات على إمكانية لجوء الإتحاد الأوروبي - في إطار تنفيذه لعمليات إدارة الأزمات - إلى استعمال القدرات والإمكانيات العسكرية للحلف الأطلسي، غير أن المنتبغ لهذه الاتفاقيات قد يلاحظ وجود تبعية أوروبية للقدرات العسكرية لحلف الشمال الأطلسي، هذا الواقع يترجم في الحقيقة تلك الفجوة الموجودة بين الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي في القدرات والوسائل العسكرية والإستراتيجية.¹

كما أنه من الملاحظ في إطار هذه الاتفاقيات، أنه حتى ولو احتفظ الإتحاد الأوروبي باستقلاله السياسي التامة في اتخاذ القرارات بالرغم من استعماله للقدرات العسكرية للحلف، إلا أنه وكما تنص عليه هذه الاتفاقيات، لا يمكنه استعمال هذه القدرات ضد مصالح أية دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي.

إن ما يثير مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق أساساً بمحاولة الإتحاد الأوروبي البروز كقطب على المستوى الدولي من خلال بناء هوية أوروبية مشتركة في مجال الأمن، إلا أنه وفي ظل ضعف الإمكانيات العسكرية للإتحاد الأوروبي يتولى حلف الشمال الأطلسي بالتكفل بكافة العمليات العسكرية الصعبة والمعقدة « Hard Security » والتي تتطلب إمكانيات عسكرية كبيرة، في حين يبقى الإتحاد الأوروبي كفاعل فقط في إطار العمليات المدنية والمدنية العسكرية لإدارة الأزمات، غير أن هذا الواقع لا ينفي وجود بعض الاختلافات بين الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، خاصة في ظل محاولة هذا الأخير (أي الحلف الأطلسي) منافسة الإتحاد حتى في العمليات المدنية العسكرية لإدارة الأزمات.

لقد عبر "رونالد رامسفيلد" « Ronald Rumsfeld » عن هذا الوضع عندما قال بأن منافسة حلف الشمال الأطلسي للإتحاد الأوروبي لا تقتصر فقط على منطقة الجوار الأوروبي (في الإشارة إلى منطقة البلقان)، وإنما الأمر أصبح يتعدى ذلك إلى محاولة منافسة الإتحاد حتى في العمليات المدنية العسكرية « civilo-militaires » لإدارة الأزمات.²

يقول الجنرال الألماني "كلاوس نيومان" « Klaus Naumann » الرئيس السابق للجنة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي أنه إذا أراد الأوروبيين تغيير النظرة الأمريكية في إطار حلف الشمال الأطلسي فإنه على الأوروبيين التكلم بصوت واحد، وفي هذا الإطار يرى "نيومان" أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تطبق سياسة التفريق بين الدول الأوروبية لفرض هيمنتها على أوروبا.³

تبين أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كيف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق تفعيل المادة 5 في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي ضم الطرف الأوروبي إلى جانبها، وهذا

¹ André Dumoulin, *op.cit.* p70.

² *Ibid.* p 80.

³ *Ibid.* p 84.

إن دل على شيء، فإنما يدل على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية التحديد المستمر للتهديدات العالمية، الأمر الذي أصبح يطرح إشكال حول حقيقة وجدوى مسألة الدفاع الأوروبي ومستقبل الهوية الأوروبية في مجال الدفاع، في ظل غياب تصور أوروبي موحد للتهديد.¹

وفي هذا الإطار، تعتبر السيطرة المؤسساتية والعقائدية « doctrinales » للولايات المتحدة الأمريكية (من خلال حلف الناتو) على الدول الأوروبية العقبة الرئيسية أمام بروز أوروبا من الناحية الدفاعية² « Europe de la défense »

يعتقد "ألان جوكس" أن هناك خطراً من أن يتم إقامة دفاع أوروبي من خلال إنشاء ائتلافات عسكرية خاصة في إطار حلف الشمال الأطلسي، وأن لا يتم ذلك في إطار الإتحاد الأوروبي من خلال عقد معاهدات جديدة.

كما يلاحظ من جهة ثانية أن الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي إن لم تكن سياسية ولا اقتصادية نتيجة العولمة، فهي حدود عسكرية، إذ أن أول خطوة لرسم الحدود الأوروبية كانت في إطار الحرب في يوغسلافيا، ويذهب "جوكس" إلى أبعد من ذلك عندما يقول بأن ذلك كان نتيجة لإستراتيجية مرسومة من أجل زعزعة استقرار أوروبا.

كما يعتقد "ألان جوكس" أن هناك خطراً حقيقياً من أن تصبح أوروبا الذراع الهجومي النيوكولونيالي لخدمة المصالح الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن ارتكاز الإتحاد الأوروبي على القيام بعمليات إدارة الأزمات خارج حدوده يجعله يقوم بدور الحليف المساعد لحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية عوض التركيز على إنشاء هوية أمنية مشتركة في أوروبا.³

في نظر الإستراتيجيين الأمريكيين، فإن توسع حلف الناتو « Enlargement » نحو ضم دول جديدة (أوروبا الوسطى والشرقية) سيكون له نتائج ايجابية على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن ذلك سيسمح لحلف الشمال الأطلسي بالتأقلم مع الأوضاع الجديدة التي اتسمت بها حقبة ما بعد الحرب الباردة، هذا من جهة، أما من جانب آخر وهو الأهم فإن توسع حلف الناتو شرقاً سيسمح بمعارضة أي إرادة سياسية أوروبية مستقلة للتعاون في المجال الأمني.⁴

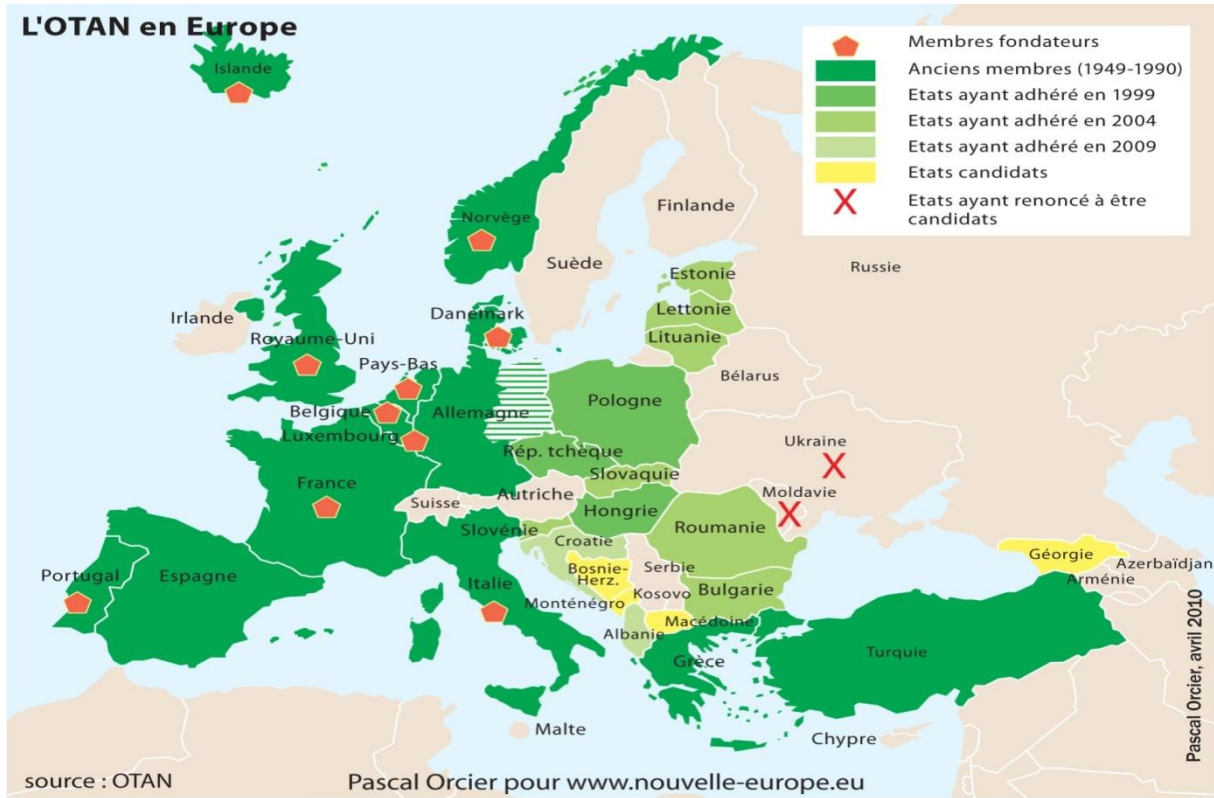
¹ Frédéric Charillon, **la politique étrangère de l'Union européenne à l'épreuve des normes américaines**, [http://conflits.revues.org/740?lang=en], 22 mars 2006, p 3.

² Hervé Coutau- Bégarie, **op.cit.** p 9.

³ Alain Joxe, « les yougo-frontières de l'Europe et l'identité démocratique », **cahier d'études stratégiques**, pp 23, 33.

⁴ André Brigot, « Régionalisation de l'influence américaine ou autonomie européenne ? » De l'alliance à la coalition, de la garantie à la norme », **cahier d'études stratégiques**, p 91.

الخريطة رقم (3): تبين توسع حلف الناتو في أوروبا



Source : Pascal Orcier, L'OTAN en Europe, [http://www.nouvelle-europe.eu/l-otan-en-europe], Lundi 26 avril 2010 p 1.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة لنجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك

تختلف الحلول المقترحة لنجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي باختلاف العراقيل والعقبات التي تقف كحاجز أمام السياسة الأوروبية المتبعة في هذا المجال.

المطلب الأول: الحلول المقترحة لحل المشاكل الداخلية

لقد قام العديد من الخبراء والمختصين بشؤون الإتحاد الأوروبي بتقديم مجموعة من الاقتراحات والحلول التي من شأنها السماح للإتحاد الأوروبي بتجاوز العراقيل الداخلية التي أصبحت تخل بعمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. تتمثل هذه الحلول في:

أولاً: على صعيد السياسة الخارجية

على صعيد السياسة الخارجية، قد تمت الإشارة إلى ضرورة تجاوز الانقسامات السياسية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي في قراءاتها للملفات الدولية، وذلك من خلال تقوية التماثل

والانسجام في الرؤى بين الدول الأعضاء، إلى جانب ذلك محاولة تمثيل جميع مصالح الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، إذ أن قدرة هذا الأخير على ممارسة تأثيره الدولي يرتبط بمدى قدرته على تجاوز الاختلافات في المصالح الوطنية بين دوله.

كما يتعين على الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد مواصلة عملية التنسيق فيما بينها، لأن ذلك سيسمح لها بإيجاد الأرضية المناسبة للتحدث بصوت واحد على المستوى الدولي.

كما يجب على الدول الأوروبية من جهة أخرى تكثيف العلاقات بين السياسات الوطنية للدول الأعضاء وبين سياسات الإتحاد الأوروبي، وكذا يتعين على الدول الأوروبية أن تشارك جميعها في إعداد المواقف المشتركة وتنفيذ الأفعال المشتركة للإتحاد الأوروبي.*

في إطار معاهدة لشبونة تم إيجاد وسائل جديدة والتي ستكون لها دورا هاما في تقوية السياسة الخارجية الأوروبية، من بين هذه الوسائل: المصلحة الأوروبية للعمل الخارجي (SEAE) والتي من بين مهامها مساعدة الإتحاد الأوروبي على تحديد المصالح المشتركة للدول الأعضاء ورسم السياسات المشتركة، غير أنه ينبغي على الإتحاد الأوروبي تطوير مثل هذه الوسائل وتقويتها، وإضافة وسائل جديدة خاصة في ظل نقص الوسائل التابعة لجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك.¹

إن تأثير الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي يرتبط بمدى قدرته على مجابهة التحديات العالمية المستقبلية، وهذا ما يتطلب منه أولا تأمين قوته الاقتصادية خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وصعود القوى النامية وخاصة الصين، كما يستوجب على الإتحاد الأوروبي أيضا الحفاظ على تماسكه وتلاحمه الداخلي² خاصة في ظل الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية والتراجع الاقتصادي للدول الأوروبية وارتفاع معدلات البطالة خاصة في الدول الأوروبية التي أثرت عليها الأزمة كاليونان، وخاصة في ظل النقاشات السياسية الدائرة حول نهاية الإتحاد ومطالبة بعض المجتمعات الأوروبية المتأثرة من الأزمة الخروج من الإتحاد الأوروبي.

إن عملية إيجاد مفهوم استراتيجي أوروبي مشترك سيسمح للإتحاد الأوروبي باستشراف الأحداث والأزمات العالمية مما يجعل السياسة الخارجية للإتحاد أكثر فعالية، كما أن هذا المفهوم سيسمح للإتحاد الأوروبي بجمع سلوكاته الخارجية في إطار واحد ومنسق، وكذا تحديد الأولويات الإستراتيجية للإتحاد

* إشارة في ذلك إلى الدول المتحفظة في هذا المجال (مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة).

¹ Felipe Gonzalez Marquez et autres, **projet pour l'Europe à l'horizon 2030, Les défis à relever et les chances à saisir**, (Rapport du groupe de réflexion au Conseil européen), mars 2010, p 36.

² Ibid. p 37.

على المدى البعيد، أضيف إلى ذلك إلى أن عملية إنشاء أكاديمية دبلوماسية من شأنها خلق ثقافة دبلوماسية أوروبية مشتركة.¹

ثانياً: على مستوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي

إن محاولة إيجاد تنسيق فيما بين سلوكيات الإتحاد الخارجية يبقى ضروريا خاصة (وكما سبق وأن أشرنا إليه) في ظل تعدد ميادين تدخلاته الخارجية (الدبلوماسية، التجارة الخارجية، المساعدات التنموية..)

إضافة إلى ذلك فإنه يتعين على الإتحاد الأوروبي تقليص الهوة الموجودة بين الركائز الثلاث للهندسة المؤسساتية للإتحاد الأوروبي والتي نصت عليها معاهدة ماستريخت، مما يعطي صورة اتحاد أوروبي واحد ومتحد على المستوى الدولي، فذلك فإنه يجب أن تكون هنالك ليونة تامة بين هذه الركائز الثلاث من خلال التنسيق فيما بين: السياسة الخارجية والأمن المشترك، التعاون القضائي والأمني، السياسات الاقتصادية والجماعية.

فبالرغم من أن معاهدة لشبونة قد أعطت الوسائل والصلاحيات اللازمة للممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية للسهر على التنسيق في سلوكيات الإتحاد الخارجية، إلا أن ذلك لا يكفي لتوحيد السلوكيات الخارجية للإتحاد الأوروبي.²

من جهة أخرى، فإنه يتعين على الإتحاد الأوروبي تطوير هيكله المؤسساتية،³ بشكل يصبح لهذه المؤسسات مستوى محدد من المسؤولية وعلى نحو يكون لها القدرة على اتخاذ القرارات خاصة في أوقات الأزمات التي تتطلب قرارات سريعة وفعالة.⁴

كما يجب على دول الإتحاد الأوروبي تطوير نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك، إذ أن مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات يعيق من عملية تشكيل الأغلبية، مما يصعب أكثر من عملية اتخاذ القرارات، وبالرغم من أن معاهدة لشبونة قد أتت ببعض التطورات في هذا المجال بخصوص إمكانية التصويت باللجوء إلى الأغلبية المزدوجة « Double majorité » داخل مجلس الإتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يحدث أي تطور على مستوى المجلس الأوروبي الذي تبقى قراراته تتخذ وفقا لمبدأ الإجماع.

¹ Ibid. p 37.

² Claude-France Arnould, « une noble ambition », **quelles défenses européennes en 2020 ?**, (2010), p 100.

³ Jean Dufourcq, **op.cit.** pp 180.

⁴ Claude-France Arnould, **op.cit.** p 95.

في هذا الإطار يعتبر نمط التسيير ما بين الحكومي عائقا أمام بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة إذ أنه تبقى كل دولة تحتفظ لنفسها بحق الفيتو في اعتراض مرور أي قرار ما وهذا ما يعطي الدول الأوروبية وزنا كبيرا في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ومن هنا، فإن تقوية دور المؤسسات الأوروبية في اتخاذ القرارات يبقى أولوية بالنظر للصعوبات التي يشكلها نمط التسيير ما بين الحكومي، وبذلك فإنه ينبغي على الإتحاد الأوروبي وعلى الدول الأوروبية بالأساس التفعيل من دور مؤسسات الإتحاد (البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية) كما هو الأمر في الميادين الجماعية (السياسة الاقتصادية، التجارية..).

غير أن هذا الواقع يطرح إشكالية مستقبل الإتحاد الأوروبي والهدف من تجربة التكامل والاندماج الأوروبية، إذ أن السعي نحو إنشاء اتحاد فدرالي أوروبي يبقى مطروحا خاصة في ظل تمسك الدول الأوروبية بمقومات سيادتها الوطنية، ومن هنا يمكن القول بأن الإرادة السياسية للدول الأوروبية في دفع عملية التكامل والاندماج الأوروبية تبقى الشرط الوحيد لتجسيد سياسة خارجية وأمنية مشتركة حقيقية.

من جهة أخرى فإنه على الإتحاد الأوروبي إقامة علاقة اتصال دائمة مع الشعوب الأوروبية وذلك لما لهذه الأخيرة من دور في دفع عملية التكامل والاندماج الأوروبي،¹ وفي هذا الإطار فإنه يتعين على الدول الأوروبية تقوية شعور الانتماء للإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الحوكمة السياسية والاقتصادية الجيدة، إضافة إلى ذلك فإنه يجب تقوية المواطنة السياسية الأوروبية من خلال إعطاء الشعوب الأوروبية حق المبادرة في المجال التشريعي.²

ثالثا: على صعيد الأمن والدفاع

على صعيد الأمن والدفاع فإنه وفي نظر الخبراء الأوروبيين، فإنه يتعين على الإتحاد الأوروبي تطوير قدراته العسكرية،³ وذلك من خلال الرفع من نسبة مساهمات الدول الأعضاء وذلك سواء أعلق الأمر بالمعدات العسكرية وعدد الجنود ولكن أيضا الرفع من نسبة المساهمات المالية للدول الأعضاء في هذا المجال، خاصة في ظل تزايد الطلبات من طرف الدول الأجنبية التي تعاني من أزمات داخلية للإتحاد الأوروبي بالتدخل في مجال إدارة الأزمات خاصة فيما يتعلق بالبعد المدني لهذه الأخيرة.⁴ وفي هذا الإطار فإن محاولة إيجاد ميزانية مخصصة لعمليات الإتحاد الأوروبي (عمليات إدارة الأزمات)

¹ Claude-France Arnould, **op.cit.** p 103.

² Felipe Gonzalez Marquez et autres, **op.cit.** pp 39, 40.

³ Jean Dufourcq, **op.cit.** p 176.

⁴ Claude-France Arnould, **op.cit.** p 96.

، تبقى ضرورة خاصة في ظل ضعف الإمكانيات المالية المخصصة لجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك.¹

محاولة إيجاد تكوين عسكري أوروبي مشترك يجمع الأفراد العسكريين الأوروبيين من جميع الدول الأعضاء في الإتحاد مما يسهل من عملية تكوين جيش أوروبي موحد.² إلى جانب ذلك فإنه يتعين على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تكثيف جهودها المشتركة والتي تسمح لها بالقدرة على نشر قواتها العسكرية ووسائلها المدنية، وذلك من خلال إيجاد الوسائل العسكرية المشتركة، بناء مفاهيم أمنية مشتركة ، والسعي إلى تجسيدها من خلال إقامة تدريبات عسكرية مشتركة، وتقييم القدرات العسكرية المشتركة للدول الأعضاء³...

إيجاد مفهوم استراتيجي مشترك يستند عليه الإتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع، مما يسهل للقادة الأوروبيين تنفيذ العمليات العسكرية على المستوى العملي والتكتيكي، وكذا تسهيل عملية تطوير الأجهزة العسكرية بالنسبة للصناعة الحربية الأوروبية، كما سيسمح هذا المفهوم بإعطاء نظرة أوروبية خاصة لعمليات استشراف وإدارة الأزمات تختلف عن تلك التي تم صياغتها في إطار حلف الشمال الأطلسي، وذلك من خلال تحديد الاحتياجات العسكرية الأوروبية من الأجهزة والمعدات، إعداد برامج تجهيز عسكري خاصة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

كما يقع على الإتحاد الأوروبي إيجاد سياسة أمنية ودفاعية مشتركة تأخذ بعين الاعتبار مسألة الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء وليس فقط التركيز على البعد الخارجي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع من خلال عمليات إدارة الأزمات،⁴ إلى جانب ذلك فإن إيجاد تصور أوروبي مشترك للتهديدات سيسهل بكثير عملية التكامل الأوروبي في مجال الدفاع من خلال اعتماد إستراتيجية أوروبية مشتركة.

من جهة أخرى فإنه يتعين على الإتحاد الأوروبي تطوير أدوات للتعاون العسكري مع جيرانه في أوروبا الشرقية ومع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وذلك من خلال إقامة حوار استراتيجي وعلاقات شراكة مع هذه الدول في المجال العسكري، وذلك سواء في إطار سياسة الجوار الأوروبي التي تجمعها مع دول أوروبا الشرقية أو في إطار العلاقات الأورومتوسطية التي تجمعها مع الدول المتوسطية.⁵

¹ Jean Dufourcq, *op.cit.* p 172.

² *Ibid.* p 177.

³ Claude-France Arnould, *op.cit.* p 102.

⁴ Jean Dufourcq, *op.cit.* pp 177-179.

⁵ *Ibid.* pp 179, 180.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات الخارجية

كما سبق وأن تم ذكره، فإن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأوروبية تكتسي طابعا خاصا ومكانة هامة، خاصة في ظل عدم انسجام مواقف الدول الأوروبية في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فإن تقوية التجانس في مواقف الإتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتحدة من شأنه تقوية الوحدة السياسية فيما بين الدول الأوروبية نحو إيجاد سياسة خارجية مشتركة تجاه الطرف الأمريكي.

وفي هذا الإطار، فقد تمت الإشارة من طرف الخبراء إلى دور الدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي كألمانيا، فرنسا وبريطانيا في دفع عملية التكامل السياسي الأوروبي، وبذلك فإنه ينبغي تقوية المشاورات السياسية بين هذه الدول الثلاث التي تعتبر النواة الحقيقية للإتحاد الأوروبي، وخاصة بين فرنسا وألمانيا اللتان تعتبران المحرك الرئيسي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وفي هذا الإطار يقول وزير الشؤون الخارجية لفرنندا بمناسبة تولي بلاده لرئاسة الإتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن يكون هنالك دبلوماسية أوروبية مشتركة حقيقية بدون انخراط الدول الكبرى في الإتحاد.¹

كما يتعين على الدول الأوروبية بناء إستراتيجية حقيقية في مجال السياسة الخارجية من خلال التحديد المشترك للتهديدات، اعتماد نظام التعددية القطبية (مما يمكن من مجابهة القوة الأمريكية)، تقديم نظرة واسعة لمفهوم الأمن (التهديدات الإلكترونية الجديدة، القرصنة، التبعية الطاقوية) وكذا التنسيق بين كل عوامل القوة التي يتمتع بها الإتحاد الأوروبي ولاسيما الجمع بين القوة اللينة « soft power » والقوة الصلبة « hard power ».²

إلى جانب ذلك يتعين على الإتحاد الأوروبي تحديد أهدافه تجاه الشركاء الإستراتيجيين، كروسيا مثلا فيما يتعلق بالأمن الطاقوي، والصين في كل ما يتعلق بالميادين الاجتماعية والبيئية.

لقد أصبح مبدأ التضامن فيما بين الدول الأوروبية أساسيا لاستمرار عملية التكامل والاندماج الأوروبية، وفي هذا الإطار يقول "ميشال فوشيه" « Michel Foucher » أن الإتحاد الأوروبي لا يلغي الشعوب ولا المصالح الوطنية للدول الأوروبية وإنما يقوم بتقاسمها، ولعل هذا الواقع هو الذي دفع في الأخير بألمانيا إلى القبول بالتضامن مع اليونان خلال الأزمة المالية العالمية (2008) لإنقاذ العملة المشتركة "اليورو".³

¹ Maxime Lefebvre, « la porte étroite vers la puissance européenne », *Diplomatie* n° 47 (novembre- décembre 2010), pp 40, 41.

² *Ibid.* pp 40, 41.

³ *Ibid.* p 41.

يعتقد "جون دومينيك جولياني" « Jean Dominique Giuliani » في مقال له بمجلة "الدبلوماسية" أنه يجب أن تتوفر ثلاث شروط أساسية لبناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة:

- تحديد المصالح الأولية المشتركة؛

- تحديد الوسائل الملموسة والفعالة اللازمة للدفاع عن هذه المصالح وتقويتها؛

- التحديد الدقيق والشفاف لتلك الحدود التي لا تقبلها هذه المصالح.¹

من جهتها، تمثل سياسة الأمن والدفاع الأوروبية والتي تعتبر الشق العسكري للسياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي إلى جانب حلف الناتو حلقتين أساسيتين لقضية الأمن في أوروبا.

وبذلك فإن عملية إقامة تنسيق دائم فيما بين الطرفين يبقى ضروريا لمسألة الأمن والدفاع الأوروبيين على الأقل على المدى القريب والمتوسط، على اعتبار أن الإتحاد الأوروبي بإمكانياته الحالية لا يستطيع مجابهة حلف الشمال الأطلسي أو السعي إلى منافسته على صعيد الأمن والدفاع في أوروبا.

إن تطوير العلاقات مع حلف الشمال الأطلسي يفترض عملية إيجاد نظرة إستراتيجية أوروبية مشتركة لطبيعة ومستقبل هذه العلاقات، وهذا ما سيسمح للإتحاد الأوروبي بفرض نفسه كفاعل أساسي في مجال الأمن في أوروبا.

كما أن ترقية علاقات الإتحاد الأوروبي مع حلف الشمال الأطلسي إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية في مجالي الأمن والدفاع سيسمح للإتحاد الأوروبي من المساهمة في بناء الأمن الأوروبي وذلك من خلال تقاسم مسؤولية الدفاع الجماعي بينه وبين حلف الشمال الأطلسي.²

ولقد سبق وأن طرحت في هذا الإطار فكرة تقسيم مجالات تدخل كل من الإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي، فالعديد من المفكرين من أمثال "جون دومينيك جولياني" « Jean Dominique Giuliani » الذي طرح في 2008 فكرة أن يقوم الإتحاد الأوروبي بالتكفل بكل العمليات المتعلقة بإدارة الأزمات في أوروبا، في حين يتولى حلف الشمال الأطلسي بتنفيذ العمليات العسكرية خارج أوروبا « hors zone ».

¹ Jean-Dominique Giuliani, « une politique étrangère européenne est-elle possible ? », **Diplomatie** n° 47 (novembre- décembre 2010), p 46.

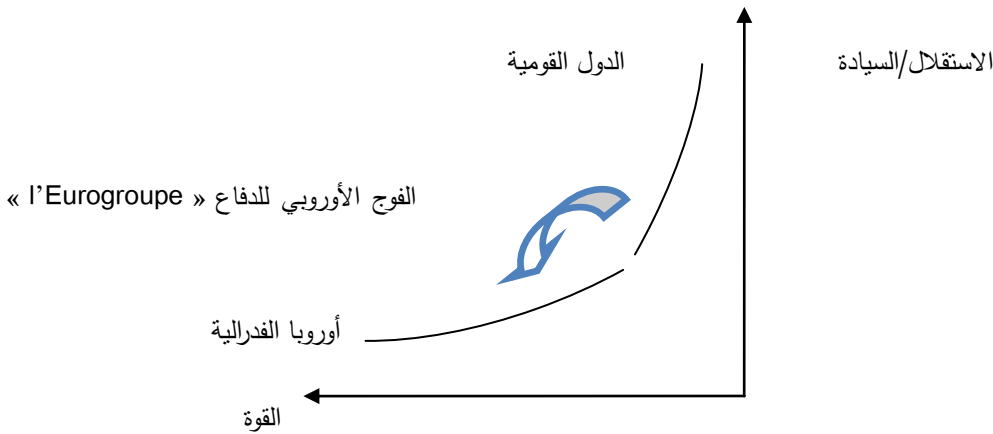
² Nuno Severiano Teixeira, « La défense européenne : un défi pour l'avenir », **quelle défense européenne en 2020 ?**(2010), pp 164, 165.

يعتقد "دافيد لاو" « David Law » من "مركز المراقبة الديمقراطية للقوات العسكرية" أن الإتحاد الأوروبي يتمتع بموارد وإمكانيات لتطوير قدراته الدفاعية، ففي تصوره فإن الإتحاد الأوروبي لديه تجربة في معالجة المسائل المتعلقة بالأمن العام « sécurité publique » وهو الأمر الذي لا نجده لدى حلف الشمال الأطلسي، إذ أن هذا الأخير (أي حلف الشمال الأطلسي) يتمتع فقط بالقدرة على القيام بالعمليات الثقيلة كعمليات إعادة الاستقرار، في حين أن الإتحاد الأوروبي يتجه أكثر نحو العمل على المستوى الجزئي، وذلك من خلال التركيز على البعد المدني في عمليات إدارة الأزمات.¹

وموازاة مع تطوير علاقات الإتحاد الأوروبي مع حلف الشمال الأطلسي، فإن إنشاء فوج أوروبي للدفاع سيسهل من عملية التكامل والاندماج الأوروبي في مجال الدفاع مما يمكن الإتحاد الأوروبي في موازاة علاقاته الإستراتيجية مع حلف الشمال الأطلسي.

يتشكل فوج الدفاع الأوروبي من الدول الأوروبية الراغبة في التقدم نحو إقامة دفاع أوروبي مشترك. ويتم اللجوء إلى استعمال مثل هذا المنهج المسمى ب: منهج "الفوج الفاتح" « groupe pionnier » في كل مرة يصعب فيها إشراك جميع الدول الأوروبية في العملية التكاملية، فلقد سبق وأن استعمل هذا المنهج أثناء إقامة العملة الأوروبية الموحدة، وكذا أثناء إلغاء الحدود الداخلية للإتحاد الأوروبي (مجال شنغن).²

الشكل رقم (5): مخطط يوضح الفوج الأوروبي للدفاع « l'Eurogroupe de la défense »



Source : Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (Daniel Reiner, et autres), **quelle Europe pour quelle défense ?** (rapport d'information n° 713), 3 juillet 2013, p 48.

¹André Dumoulin, **op.cit.** P 80.

² Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (Daniel Reiner, et autres), **quelle Europe pour quelle défense ?** (rapport d'information n° 713), 3 juillet 2013, p 47.

من خلال هذا المخطط يمكن ملاحظة موقع الفوج الأوروبي للدفاع، كخطوة أولى لتحقيق الإتحاد الفدرالي، إذ أن اتفاق مجموعة من الدول الأوروبية على إقامة دفاع أوروبي يعتبر خطوة أولى لتجاوز مشكلة تشبث الدول الأوروبية بسيادتها الوطنية الأمر الذي يمهد مستقبلا نحو انضمام الدول الأوروبية الأخرى لهذه المجموعة.

فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني، فإن محاولة مجابهة النفوذ الأمريكي يبقى ضروريا لتحقيق الاستقلال الإستراتيجي عن الولايات المتحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية القبول بضرورة وجود هوية أمنية أوروبية مشتركة.

من المنظور الواقعي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بالتخلي عن موقعها ومكانتها الإستراتيجية التي تتمتع بها في أوروبا، إذ أن عامل مصلحتها الوطنية يدفع بها إلى الإبقاء على وضعها المهيمن في أوروبا، غير أن التطور الوحيد الذي يمكن له أن يحدث في الموقف الأمريكي تجاه مسألة الأمن والدفاع في أوروبا إنما يتعلق بدرجة التطور في تجاوز الانقسامات فيما بين الدول الأوروبية في علاقاتها بالولايات المتحدة ومحاولتها لإنشاء سياسة دفاع أوروبية مشتركة من شأنها مجابهة النفوذ الأمريكي في أوروبا.

وعليه فإن محاولة إيجاد حلول للعقبات الخارجية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة يدفعنا دائما للعودة إلى التركيز على المنطلق الداخلي أي العودة إلى التركيز على الإرادة السياسية للدول الأوروبية في رسم سياسة خارجية وأمنية مشتركة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي.

خلاصة الفصل:

ويستخلص مما سبق أن السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي تعترضها العديد من العقبات والتي تنقسم إلى عقبات داخلية وأخرى خارجية. تتعلق العقبات الداخلية أساساً بغياب تجانس في مواقف الإتحاد الخارجية وتراجع في مواقف الشعوب الأوروبية تجاه عملية التكامل الأوروبي، يضاف إلى ذلك وجود إختلالات هيكلية متعلقة أساساً بمبدأ الإجماع كعقبة أساسية أمام اتخاذ القرارات، طبيعة التنظيم المؤسساتي للإتحاد الأوروبي في شكل ركائز ثلاث، عدم وجود تنسيق في سلوكات الإتحاد الخارجية ، غياب مبدأ المراقبة على مؤسسات الإتحاد.. يضاف إلى ذلك الإختلالات المتعلقة بالسياسة الأمنية المشتركة وبموقع مسألة الدفاع الأوروبي من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تتمثل هذه الإختلالات في نقص الإمكانيات العسكرية والمالية لتمويل عمليات الإتحاد الخارجية، التركيز على البعد الخارجي لإدارة الأزمات عوض التركيز على مسألة الدفاع الأوروبي..

أما فيما يتعلق بالعراقيل والعقبات الخارجية، فإنه يمكن تلخيص هذه الأخيرة في مسألة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية، واستمرار حلف الناتو في ضمان الأمن في أوروبا.

ولتجاوز هذه العقبات يتعين على الدول الأوروبية تجاوز الانقسامات السياسية والاختلافات في المصالح فيما بينها، تقوية الانسجام والتماثل في سلوكات الإتحاد الخارجية، تفعيل من دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي لاسيما المؤسسات الجماعية كالبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، تطوير نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك، محاولة إيجاد دفاع أوروبي مشترك، إيجاد تصور أوروبي مشترك للتهديدات ومحاولة بناء مفاهيم أمنية مشتركة، السعي إلى التقليل من النفوذ الأمريكي في أوروبا...

خاتمة

توصلت الدراسة وفقا للخطوات المنهجية المتبعة في معالجة مشكلة الدراسة إلى مجموع من الاستنتاجات، تتمثل فيما يلي:

مثلت معاهدة ماستريخت (1992) تحولا جذريا على الصعيد السياسي والأمني للإتحاد الأوروبي ، ففي إطارها تم تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك (PESC)، وذلك بهدف دفع الإتحاد الأوروبي ليصبح فاعلا شاملا على المستوى الدولي.

منذ بداياته الأولى، اعتبر الإتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية بالأساس، ولكن البعد السياسي والعسكري (الدفاع) للمجموعة الأوروبية كانا حاضرين وبصفة قوية في أذهان الآباء الأوليين المؤسسين للإتحاد الأوروبي، فالهدف الأساسي من وراء إطلاق المجموعة الأوروبية كان هدفا سياسيا، والذي كان يتمحور أساسا في إعادة الأمن والاستقرار إلى أوروبا.

عرفت عملية التكامل الأوروبي على المستوى السياسي قبل معاهدة ماستريخت عدة محاولات لتحقيق الإتحاد السياسي الأوروبي ابتداء من "المجموعة السياسية الأوروبية"، "التكامل السياسي الأوروبي"، المجلس الأوروبي والميثاق الأوروبي الموحد، اقتصرتها كلها على التأكيد على ضرورة التنسيق فيما بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

لقد كان للاختلافات السياسية فيما بين الدول الأوروبية سببا في فشل المحاولات الأولى للوصول إلى تحقيق التكامل السياسي الأوروبي وهذا ما يمكن ملاحظته جليا في الاختلافات التي كانت بين الفدراليين الذي كانوا يطمحون لتحقيق الإتحاد السياسي، وبين التوجه الفرنسي الكنفدرالي، وبين التوجه الأطلسي لدول البنيلوكس.

على صعيد الأمن والدفاع كانت المحاولات الأوروبية للوصول إلى سياسة أمنية ودفاعية مشتركة ممثلة أساسا من خلال مشروعين أساسيين: المشروع الأول والذي كان يتمثل في "المجموعة الأوروبية للدفاع"، المشروع الثاني والذي كان ممثلا في: اتحاد أوروبا الغربية، والذي نجح لكنه بقي تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي.

لقد كان للظروف التاريخية التي مرت بها أوروبا فيما بين 1948 وإلى غاية نهاية الحرب الباردة 1989 تأثيرا كبيرا على إشكالية الأمن الأوروبي بحيث أن الدول الأوروبية لم تهتم ببناء سياسية أوروبية أمنية مشتركة بقدر ما اهتمت بالصد للتهديد الشيوعي.

ولقد كان للتطور الاقتصادي الذي عرفته المجموعة الأوروبية إلى جانب التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة دورا في ظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك.

تتدخل عدة مؤسسات في تسيير السياسة الخارجية والأمن المشترك، إلا أن السلطة الفعلية في اتخاذ القرارات تبقى من صلاحية المجلس الأوروبي الذي يجمع الدول الأعضاء، في حين يبقى دور المؤسسات الجماعية الأخرى (المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي) ضعيفا مقارنة بالمجلس الأوروبي.

تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك وفقا لمبدأ الإجماع وهذا بالرغم من وجود استثناءات لهذا المبدأ (الأغلبية المشتركة، الأغلبية المزدوجة) وبناء على النمط "ما بين الحكومي" « intergouvernemental » والذي يعطي دور أكبر للدول الأوروبية في صناعة القرار السياسي.

تحتوي السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي على مجموعة من الأجهزة السياسية والعسكرية الخاصة بها، تتمثل أهمها في: الممثل الأعلى للإتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، اللجنة السياسية والأمنية (COPS) كجهاز سياسي وعسكري، اللجنة العسكرية « CMUE »، قيادة الأركان للإتحاد الأوروبي « EMUE ».

على صعيد السياسة الخارجية يلعب الممثل الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية دورا هاما إلى جانب "البعثات الأوروبية" و"المصلحة الأوروبية للعمل المشترك" (SEAE) في تنسيق سياسات الإتحاد الأوروبي والسهر على انسجام أفعاله الخارجية.

على صعيد الأمن والدفاع، كانت عملية إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD) والتي تجسد البعد العسكري للسياسة الخارجية والأمن المشترك خطوة هامة نحو تزويد الإتحاد الأوروبي بالإمكانيات العسكرية اللازمة لتجسيد حضوره الدولي.

حقق الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس السياسة الخارجية والأمن المشترك عدة إنجازات، والتي يمكن ملاحظتها من خلال الإستراتيجيات، المواقف والأعمال المشتركة التي تم تبنيها تجاه العديد من القضايا.

تتعدد مجالات تدخل الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، فبالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك، تلعب الأدوات الأخرى كالسياسة التجارية، المساعدات التنموية، المساعدات الإنسانية، المبادئ والقيم الأوروبية دورا مهما في التأكيد على قوة الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي، وهذا ما يؤكد على شمولية السلوكات الخارجية للإتحاد، إذ أن اتساع وتنوع مجالات تدخلته على المستوى الدولي جعلت منه يكون نموذجا فريدا من نوعه.

السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي (PESC)، مثلها مثل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، قد تمت صياغتهما بناء على مفاهيم ذات الصلة بالتقاليد الليبرالية والعقلانية، الأمر الذي يؤكد على أن الإتحاد الأوروبي يشكل أولاً وقبل كل شيء قوة مدنية.

بالرغم من التقدم الذي سجله الإتحاد الأوروبي إلا أن هذا الأخير تعترضه عقبات داخلية وخارجية. تتمثل العقبات الداخلية في:

1- الإختلالات على صعيد السياسة الخارجية الأوروبية:

- عدم وجود مفهوم واضح لطبيعة وشكل السياسة الخارجية الأوروبية، إذ تختلف كل دولة عضو في تصورهما لهذه السياسة، في الوقت الذي تتشبه فيه كل دولة بسياستها الخارجية؛
- عدم التجانس في المواقف الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي نتيجة المصالح المختلفة للدول الأعضاء؛
- عدم اقتناع الشعوب الأوروبية بفكرة التكامل والاندماج الأوروبي، الشيء الذي عبرت عنه من خلال الاستفتاءات الشعبية الراضية للدستور الأوروبي ومعاهدة لشبونة؛
- غالباً ما توصف الدبلوماسية الأوروبية على أنها دبلوماسية إعلانية، إذ أن دورها يبقى محدوداً في معالجة القضايا السياسية الكبرى في العالم.

2- الإختلالات الهيكلية (المرتبطة بآلية عمل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك):

- ضعف التنظيم المؤسسي للإتحاد الأوروبي والذي يظهر خاصة في انقسام الإتحاد الأوروبي إلى عدة ركائز مختلفة كل واحدة تختص بمجال معين والتي تشكل السياسة الخارجية والأمن المشترك في إطارها الركيزة الثانية، مما ينعكس سلباً على وحدة قرارات الإتحاد الخارجية؛
- يشكل مبدأ الإجماع عقبة أساسية أمام فعالية السياسة الخارجية والأمن المشترك، كونه يصعب من تشكيل الأغلبية داخل المجلس الأوروبي، الأمر الذي ينعكس سلباً على قرارات الإتحاد الأوروبي والتي تنسم بالبطء وعدم الفعالية؛
- التركيز على عمليات التشاور والمساومة السياسية فيما بين الدول الأعضاء عند اتخاذ القرارات السياسية وفقاً للنمط ما بين حكومي عوض التركيز على إنشاء سلطات فوق قومية وتخويلها السلطة اللازمة في اتخاذ القرارات؛

- غياب مبدأ المراقبة الديمقراطية على مؤسسات الإتحاد الأوروبي وخاصة على المجلس الأوروبي باعتباره مركز اتخاذ القرار داخل الإتحاد، وفي كل ما يتعلق بالجوانب الأساسية المتعلقة بسيادة الدول الأعضاء في الإتحاد؛
- ضعف الإمكانيات المالية المخصصة لجهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك.

3- الإختلالات على صعيد الأمن والدفاع:

- عدم وجود تصور موحد أو مشترك للتهديدات؛
- غياب مفهوم استراتيجي مشترك يستند عليه الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الخارجية والذي سيسمح له باستشرف الأزمات وإعداد الوسائل اللازمة للتصدي لها، غياب ثقافة إستراتيجية خاصة به؛
- عدم التركيز على مسألة الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء أثناء إنشاء السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والتركيز فقط على عمليات إدارة الأزمات مما يطرح إشكال حول مستقبل الدفاع الأوروبي؛
- وجود اختلافات وانقسامات فيما بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بالسياسة الأمنية ومسألة الدفاع الأوروبي؛
- تشبث الدول الأوروبية بأنظمتها الدفاعية الوطنية ورفضها للتكامل الأوروبي في هذا المجال؛
- غياب سلطة مركزية قادرة على اتخاذ القرارات في مجال الدفاع؛
- غياب قيادة عامة أوروبية مشتركة بإمكانها التخطيط لتنفيذ عمليات إدارة الأزمات؛
- نقص الإمكانيات العسكرية الموضوعة تحت تصرف السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، غياب الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ عمليات إدارة الأزمات في ظل عدم وجود ميزانية مخصصة لهذه العمليات؛
- الاقتصار فقط على تنفيذ عمليات محدودة (أغلبها عمليات مدنية).

تتمثل العقبات الخارجية في:

- الوجود الأمريكي في أوروبا والذي يتجسد من خلال القواعد العسكرية الأمريكية، برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، وعدم قبول الولايات المتحدة ببروز هوية أمنية أوروبية مستقلة؛
- هيمنة حلف الشمال الأطلسي على مسألة الدفاع الأوروبي ووقفه كحاجز أمام بروز هوية أمنية أوروبية مشتركة.

لتجاوز هذه العقبات على الإتحاد الأوروبي الأخذ بعين الاعتبار الحلول التالية:

- تجاوز الانقسامات السياسية فيما بين الدول الأعضاء وتقوية التماثل والانسجام في الرؤى بينها، من خلال التحديد الدقيق لمصالحها المشتركة؛
- تكثيف العلاقات بين السياسات الوطنية للدول الأعضاء وبين سياسيات الإتحاد الأوروبي؛
- إيجاد مفهوم استراتيجي أوروبي مشترك يسمح باستشراف الأحداث والأزمات العالمية؛
- تقليص الهوة الموجودة بين الركائز الثلاث المشكلة للتنظيم الهيكلي للإتحاد الأوروبي ومحاولة إيجاد تنظيم هيكلي يجمع هذه الركائز في إطار موحد؛
- تفعيل دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي وخاصة المؤسسات الجماعية كالبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية وإعطائها الصلاحيات اللازمة التي تضمن لها المشاركة في اتخاذ القرار؛
- تطوير نمط اتخاذ القرار داخل الجهاز الأوروبي المكلف بالسياسة الخارجية والأمن المشترك؛
- تطوير القدرات العسكرية للإتحاد الأوروبي وذلك سواء من حيث المعدات، عدد الجنود ولكن أيضا من حيث القدرات المالية؛
- إيجاد تصور مشترك للتهديدات؛
- إيجاد سياسة أمنية ودفاعية مشتركة تأخذ بعين الاعتبار مسألة الدفاع الجماعي عن الدول الأعضاء، وليس التركيز فقط على عمليات إدارة الأزمات؛
- محاولة بناء مفاهيم أمنية مشتركة، إيجاد تكوين عسكري أوروبي مشترك، وإيجاد الوسائل العسكرية المشتركة؛
- تقوية شعور الانتماء للإتحاد الأوروبي من خلال الحوكمة السياسية والاقتصادية الجيدة، إلى جانب تقوية المواطنة الأوروبية؛
- السعي إلى التقليل من النفوذ الأمريكي في أوروبا؛
- تقوية الهوية الأوروبية للأمن والدفاع كحل أساسي لمنافسة حلف الشمال الأطلسي.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج أنه وبالرغم من كافة الإنجازات المحققة من طرف الإتحاد الأوروبي إلا أن هذا الأخير تعترضه عدة عقبات داخلية وخارجية، وعليه فإنه يمكن القول بأن الإتحاد الأوروبي قد نجح إلى حد ما في تقريب وجهات النظر فيما بين الدول الأوروبية، إلا أن الطريق مازالت طويلة أمامه نحو تجسيد سياسة خارجية وأمنية مشتركة حقيقية، وعليه فإن عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرشحة لكي تعرف تطورات مهمة على الصعيد المستقبلي خاصة إذا علمنا بأن عملية التكامل والاندماج الأوروبي هي عملية متطورة بالأساس.

الملاحق

الملحق رقم (1): الفصل الخامس من معاهدة الإتحاد الأوروبي (المتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك)

TITRE V DISPOSITIONS CONCERNANT UNE POLITIQUE ÉTRANGÈRE ET DE SÉCURITÉ COMMUNE

Article J

Il est institué une politique étrangère et de sécurité commune, régie par les dispositions suivantes.

Article J.1

1. L'Union et ses États membres définissent et mettent en œuvre une politique étrangère et de sécurité commune, régie par les dispositions du présent titre et couvrant tous les domaines de la politique étrangère et de sécurité.
2. Les objectifs de la politique étrangère et de sécurité commune sont:
 - la sauvegarde des valeurs communes, des intérêts fondamentaux et de l'indépendance de l'Union;
 - le renforcement de la sécurité de l'Union et de ses États membres sous toutes ses formes;
 - le maintien de la paix et le renforcement de la sécurité internationale, conformément aux principes de la Charte des Nations unies, ainsi qu'aux principes de l'Acte final d'Helsinki et aux objectifs de la Charte de Paris;
 - la promotion de la coopération internationale;
 - le développement et le renforcement de la démocratie et de l'État de droit, ainsi que le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales.
3. L'Union poursuit ces objectifs:
 - en instaurant une coopération systématique entre les États membres pour la conduite de leur politique, conformément à l'article J.2;
 - en mettant graduellement en œuvre, conformément à l'article J.3, des actions communes dans les domaines où les États membres ont des intérêts importants en commun.
4. Les États membres appuient activement et sans réserve la politique extérieure et de sécurité de l'Union dans un esprit de loyauté et de solidarité mutuelle. Ils s'abstiennent de toute action contraire aux intérêts de l'Union ou susceptible de nuire à son efficacité en tant que force cohérente dans les relations internationales. Le Conseil veille au respect de ces principes.

Article J.2

1. Les États membres s'informent mutuellement et se concertent au sein du Conseil sur toute question de politique étrangère et de sécurité présentant un intérêt général, en vue d'assurer que leur influence combinée s'exerce de la manière la plus efficace par la convergence de leurs actions.
2. Chaque fois qu'il l'estime nécessaire, le Conseil définit une position commune. Les États membres veillent à la conformité de leurs politiques nationales avec les positions communes.
3. Les États membres coordonnent leur action au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales. Ils défendent dans ces enceintes les positions communes. Au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales auxquelles tous les États membres ne participent pas, ceux qui y participent défendent les positions communes.

Article J.3

La procédure pour adopter une action commune dans les domaines relevant de la politique étrangère et de sécurité est la suivante:

- 1) le Conseil décide, sur la base d'orientations générales du Conseil européen, qu'une question fera l'objet d'une action commune.

Lorsque le Conseil arrête le principe d'une action commune, il en fixe la portée précise, les objectifs généraux et particuliers que s'assigne l'Union dans la poursuite de cette action, ainsi que les moyens, procédures, conditions et, si nécessaire, la durée applicables à sa mise en œuvre;

- 2) lors de l'adoption de l'action commune et à tout stade de son déroulement, le Conseil définit les questions au sujet desquelles des décisions doivent être prises à la majorité qualifiée.
Pour les délibérations du Conseil qui requièrent la majorité qualifiée conformément au premier alinéa, les voix des membres sont affectées de la pondération visée à l'article 148 paragraphe 2 du traité instituant la Communauté européenne et les délibérations sont acquises si elles ont recueilli au moins cinquante-quatre voix exprimant le vote favorable d'au moins huit membres;
- 3) s'il se produit un changement de circonstances ayant une nette incidence sur une question faisant l'objet d'une action commune, le Conseil révisé les principes et les objectifs de cette action et adopte les décisions nécessaires. Aussi longtemps que le Conseil n'a pas statué, l'action commune est maintenue;
- 4) les actions communes engagent les États membres dans leurs prises de position et dans la conduite de leur action;
- 5) toute prise de position ou toute action nationale envisagée en application d'une action commune fait l'objet d'une information dans des délais permettant, si nécessaire, une concertation préalable au sein du Conseil. L'obligation d'information préalable ne s'applique pas aux mesures qui constituent une simple transposition sur le plan national des décisions du Conseil;
- 6) en cas de nécessité impérieuse liée à l'évolution de la situation et à défaut d'une décision du Conseil, les États membres peuvent prendre d'urgence les mesures qui s'imposent, en tenant compte des objectifs généraux de l'action commune. L'État membre qui prend de telles mesures en informe immédiatement le Conseil;
- 7) en cas de difficultés majeures pour appliquer une action commune, un État membre saisit le Conseil, qui en délibère et recherche les solutions appropriées. Celles-ci ne peuvent aller à l'encontre des objectifs de l'action ni nuire à son efficacité.

Article J.4

1. La politique étrangère et de sécurité commune inclut l'ensemble des questions relatives à la sécurité de l'Union européenne, y compris la définition à terme d'une politique de défense commune, qui pourrait conduire, le moment venu, à une défense commune.
2. L'Union demande à l'Union de l'Europe occidentale (UEO), qui fait partie intégrante du développement de l'Union européenne, d'élaborer et de mettre en œuvre les décisions et les actions de l'Union qui ont des implications dans le domaine de la défense. Le Conseil, en accord avec les institutions de l'UEO, adopte les modalités pratiques nécessaires.
3. Les questions qui ont des implications dans le domaine de la défense et qui sont régies par le présent article ne sont pas soumises aux procédures définies à l'article J.3.
4. La politique de l'Union au sens du présent article n'affecte pas le caractère spécifique de la politique de sécurité et de défense de certains États membres, elle respecte les obligations découlant pour certains États membres du traité de l'Atlantique Nord et elle est compatible avec la politique commune de sécurité et de défense arrêtée dans ce cadre.
5. Le présent article ne fait pas obstacle au développement d'une coopération plus étroite entre deux ou plusieurs États membres au niveau bilatéral, dans le cadre de l'UEO et de l'Alliance atlantique, dans la mesure où cette coopération ne contrevient pas à celle qui est prévue au présent titre ni ne l'entrave.
6. En vue de promouvoir l'objectif du présent traité et compte tenu de l'échéance de 1998 dans le cadre de l'article XII du traité de Bruxelles, le présent article peut être révisé, comme prévu à l'article N paragraphe 2, sur la base d'un rapport que le Conseil soumettra en 1996 au Conseil européen, et qui comprend une évaluation des progrès réalisés et de l'expérience acquise jusque-là.

Article J.5

1. La présidence représente l'Union pour les matières relevant de la politique étrangère et de sécurité commune.
2. La présidence a la responsabilité de la mise en œuvre des actions communes; à ce titre, elle exprime en principe la position de l'Union dans les organisations internationales et au sein des conférences internationales.
3. Dans les tâches visées aux paragraphes 1 et 2, la présidence est assistée, le cas échéant, par l'État membre ayant exercé la présidence précédente et par celui qui exercera la présidence suivante. La Commission est pleinement associée à ces tâches.
4. Sans préjudice des dispositions de l'article J.2 paragraphe 3 et de l'article J.3 point 4), les États membres représentés dans des organisations internationales ou des conférences internationales dans lesquelles tous les États membres ne le sont pas tiennent ces derniers informés sur toute question présentant un intérêt commun. Les États membres qui sont aussi membres du Conseil de sécurité des Nations unies se concerteront et tiendront les autres États membres pleinement informés. Les États membres qui sont membres permanents du Conseil de sécurité veilleront, dans l'exercice de leurs fonctions, à défendre les positions et l'intérêt de l'Union, sans préjudice des responsabilités qui leur incombent en vertu des dispositions de la Charte des Nations unies.

Article J.6

Les missions diplomatiques et consulaires des États membres et les délégations de la Commission dans les pays tiers et les conférences internationales, ainsi que leurs représentations auprès des organisations internationales, se concertent pour assurer le respect et la mise en œuvre des positions communes et des actions communes arrêtées par le Conseil.

Elles intensifient leur coopération en échangeant des informations, en procédant à des évaluations communes et en contribuant à la mise en œuvre des dispositions visées à l'article 8 C du traité instituant la Communauté européenne.

Article J.7

La présidence consulte le Parlement européen sur les principaux aspects et les choix fondamentaux de la politique étrangère et de sécurité commune et veille à ce que les vues du Parlement européen soient dûment prises en considération. Le Parlement européen est tenu régulièrement informé par la présidence et la Commission de l'évolution de la politique étrangère et de sécurité de l'Union.

Le Parlement européen peut adresser des questions ou formuler des recommandations à l'intention du Conseil. Il procède chaque année à un débat sur les progrès réalisés dans la mise en œuvre de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.8

1. Le Conseil européen définit les principes et les orientations générales de la politique étrangère et de sécurité commune.

2. Le Conseil prend les décisions nécessaires à la définition et à la mise en œuvre de la politique étrangère et de sécurité commune, sur la base des orientations générales arrêtées par le Conseil européen. Il veille à l'unité, à la cohérence et à l'efficacité de l'action de l'Union.

Le Conseil statue à l'unanimité, sauf pour les questions de procédure et dans le cas visé à l'article J.3 point 2).

3. Chaque État membre ou la Commission peut saisir le Conseil de toute question relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et soumettre des propositions au Conseil.

4. Dans les cas exigeant une décision rapide, la présidence convoque, soit d'office, soit à la demande de la Commission ou d'un État membre, dans un délai de quarante-huit heures ou, en cas de nécessité absolue, dans un délai plus bref, une réunion extraordinaire du Conseil.

5. Sans préjudice de l'article 151 du traité instituant la Communauté européenne, un comité politique composé des directeurs politiques suit la situation internationale dans les domaines relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et contribue à la définition des politiques en émettant des avis à l'intention du Conseil, à la demande de celui-ci ou de sa propre initiative. Il surveille également la mise en œuvre des politiques convenues, sans préjudice des compétences de la présidence et de la Commission.

Article J.9

La Commission est pleinement associée aux travaux dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.10

Lors d'une révision éventuelle des dispositions relatives à la sécurité conformément à l'article J.4, la conférence qui est convoquée à cet effet examine également si d'autres amendements doivent être apportés aux dispositions relatives à la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.11

1. Les dispositions visées aux articles 137, 138, 139 à 142, 146, 147, 150 à 153, 157 à 163 et 217 du traité instituant la Communauté européenne sont applicables aux dispositions relatives aux domaines visés au présent titre.

2. Les dépenses administratives entraînées pour les institutions par les dispositions relatives à la politique étrangère et de sécurité commune sont à la charge du budget des Communautés européennes.

Le Conseil peut également:

- soit décider à l'unanimité que les dépenses opérationnelles entraînées par la mise en œuvre desdites dispositions sont mises à la charge du budget des Communautés européennes; dans ce cas, la procédure budgétaire prévue au traité instituant la Communauté européenne s'applique;
- soit constater que de telles dépenses sont à la charge des États membres, éventuellement selon une clef de répartition à déterminer.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- بن العجمي بن عيسى محسن، الأمن والتنمية؛ ط1، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.
- الجميلي، صدام مريز، الإتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.
- جوردون، فليب ، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بدون تاريخ.
- دورتي، جيمس وبالسغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي ط1، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985
- م. مالون، ديفيد ، الأمم المتحدة والولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
- محمد مولد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة. الاقتصاد، الإيديولوجيا، الأزمات، ط1؛ بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010
- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ، المناهج، الإقترايات والأدوات، الجزائر: 1997.
- نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- عبد الرحمان بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، ط1؛ بيروت: دار ابن حزم، 2003.
- قرم، جورج، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة رلى ذبيان، ط1؛ بيروت: دار الفرابي، 2011.
- قسم الدراسات والأبحاث، السياسة الخارجية، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007-2008.

- غريفيش، مارتن وأوكالاهان، تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب- الرسائل والمذكرات الجامعية:

- قريب، بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات والرهانات، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، 2010، 2011.

ج- المراجع الإلكترونية:

توبياس جيرهارد، الدرع الصاروخي الأمريكي، إعداد: سمر كرم، <http://dw.de/p/EYTA>، 2008/07/8

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

أ- الوثائق الرسمية:

- Journal officiel n° C 191, **traité sur l'Union européenne**, 29 juillet 1992.
- Journal officiel des communautés européennes n° C 340, **Traité d'Amsterdam modifiant le traité sur l'Union européenne, les traités instituant les communautés européennes et certains axes connexes**, 10 /11/1997.
- Journal officiel de l'Union européenne c 306, **Traité de Lisbonne modifiant le traité sur l'Union européenne et le traité instituant la communauté européenne**, 17 décembre 2007.
- Ministère des affaires étrangères de la république Française, **guide de la politique étrangère et de la sécurité commune(PESC)**, Paris, 2006.

ب- الكتب:

- Adam, Alexandre, **la lutte contre le terrorisme (étude comparative Union Européenne –Etats-Unis**, France : l'Harmattan, 2005.
- Barry, Buzan, **People State and Fear. The National Security Problem in International Relations**, Great Britain: Wheatsheaf Books LTD, 1983.

- Beurdeley, Laurent, Renaud de la Brosse, Fabienne Maron, **L'Union européenne et ses espaces de proximité : entre stratégie inclusive et partenariats rénovés : quel avenir pour le nouveau voisinage de l'Union ?**, Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2007.
- Biava, Alessia, **L'Union européenne, acteur global? Potentialités et limites de la PESC et de la PESD**, Genève : Publications euryopa, Mars 2005.
- BRZENZISKI, Zbigniew and SCOWCROFT, Brent, moderated by David, IGNATIUS, **America and the world (conversations of the future of American foreign policy)**, United State of America: Basic Books, 2008.
- Chaigneau, Pascal et autres, **enjeux diplomatiques et stratégiques 2009**, Paris : Economica, 2009.
- Collins, D, **construction de la politique étrangère et de sécurité commune (PESC) par l'Union européenne**, institut royal supérieur de défense, mai 1999.
- Commission européenne, **Comment fonctionne l'Union européenne ? Petit guide des institutions européennes**, Luxembourg : Office des publications officielles de communautés européennes, 2006.
- Damien HELLY et Franck PETITEVILLE, **L'Union Européenne, Acteur international**, France : L'harmattan, 2005.
- De Neve, Alain, **Défense antimissile et sécurité européenne : variations conceptuelles, positionnements politico-stratégiques et perspectives de mise en œuvre**, Bruxelles : institut royal supérieur de défense, 2013.
- de Vasconcelos, Álvaro et autres, **quelles défenses européenne en 2020 ?**, 3^{ème} édition, Paris : institut d'étude de sécurité de l'Union Européenne, 2010.
- Dumoulin, André et Mathieu, Raphael et Sarlet, Gordon, **la politique européenne de sécurité et de défense (PESD) de l'opérateur à l'identitaire**, Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 2003.
- European commission, **the European Union and the world**, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2001.
- Favry, Olivier, **tout savoir sur l'Europe : glossaire de l'Union Européenne**, France : Ellipses éditions, 2005.
- Flaesch-Mougin, Catherine, **Union européenne et sécurité : aspects internes et externes**, Bruxelles : établissement Emile Bruylant, 2009.
- Gnesotto, Nicole les autres et, **la politique de défense et de sécurité de l'UE, les cinq premières années (1999- 2004)**, Paris : institut d'études de sécurité de l'Union Européenne, 2004.

- GERBET, Pierre, **la construction de l'Europe**, 4^{ème} édition ; Paris : Arnaud Colin, 2007.
- Hans-Georg Ehrhart, **quel model pour la PESC ?**, Paris : les Cahiers de Chaillot, octobre 2002
- Hen, Christian et Léonard, Jacques, **l'Union Européenne**, 2^{ème} édition ; Paris : la découverte, 2004.
- J. Bellamy, Alex, **Security communities and their Neighbours. Regional Fortresses or Global Integrators?**, Australia: PALGRAVE MACMILLAN, 2004.
- JOXE, Alain, **l'Empire du chaos : les républiques face à la domination américaine dans l'après-guerre froide**, Paris : la découverte, 2002.
- LACROX, Justine et COMAN, Ramona, **les résistances à l'Europe, cultures nationales, idéologies et stratégies d'acteurs**, Belgique: Editions de l'Université de Bruxelles, 2007.
- Lagasse, Charles-Etienne, **les nouvelles institutions politiques de la Belgique et de l'Europe**, 3^{ème} édition; Belgique : Ed. Erasme, 2003.
- Leclerc, Stéphane, **les institutions de l'union Européenne**, Paris : Gualino éditeur, 2005.
- Le Secrétariat Général de du Conseil de l'Union européenne, **la PESC la Politique Etrangère et de Sécurité commune**, Luxembourg : office des publications officielles des communautés Européennes, (s.d).
- Magonne, Paul, **le régime politique de l'Union Européenne**, 3^{ème} édition, Paris : Presses de sciences po, 2009.
- Merchet, Jean-Dominique, **défense Européenne, la grande illusion**, France : Larousse, 2009.
- Mongrenier, Sylvestre, **la France, l'Europe, l'Otan, une approche géopolitique de l'atlantisme Français**, Paris : Editions UNICOMM, 2006.
- Quermonne, Jean-Louis, **le system politique de l'Union Européenne**, Alger : Casbah éditions, 2004.
- Représentation permanente de la France auprès de l'Union européenne, **guide de la politique européenne de la sécurité et de la défense (PESD)**, Bruxelles : novembre 2006.
- Roche, Jean-Jacques, **Théories des relations internationales**, 6^{ème} édition. Paris: editions Montchrestien, E.J.A, 2006.
- Secrétariat du conseil de l'union européenne, **Schengen la libre circulation en Europe à votre portée**, Bruxelles : office des publications de l'union européenne, janvier 2013.
- Yakemtchouk, Romain, **la politique étrangère de l'Union Européenne**, France : L'Harmattan, 2005.

- Artaud, Denise « l'union Européenne à vingt-cinq : vers un meilleur équilibre des liens transatlantiques », **Revue Française de géopolitique**, 2005, p 269-283.
- Bocquet, Dominique « comment politiser l'Europe », **cahier d'études stratégiques** n°19, 1997, pp 27-34.
- Brigot, André « introduction générale » **cahier d'études stratégiques** n° 19 1997, pp 5-12.
- -----, ----- « Régionalisation de l'influence américaine ou autonomie européenne ? De l'alliance à la coalition, de la garantie à la norme », **cahier d'études stratégiques** n°19, 1997, pp 83-110.
- Coutau- Bégarie, Hervé « Europe, Etats-Unis : l'impossible rééquilibrage ? », **Revue Stratégique** n° 86/87, 2006, pp 7-19.
- Dufourcq, Jean « l'Europe stratégique : repères et perspectives (1948-2005) », **Revue Stratégique** n° 86/87, 2006, pp 163- 182.
- Etienne, Philippe « regard sur la politique étrangère de l'Europe », **Diplomatie** n° 47 (novembre- décembre 2010), pp 34-37.
- Giuliani, Jean-Dominique, « une politique étrangère européenne est-elle possible ? », **Diplomatie** n° 47 (novembre- décembre 2010), pp 45-48.
- Joxe, Alain, « les yougo-frontières de l'Europe et l'identité démocratique », **cahier d'études stratégiques** n°19 (1997), pp 13-26.
- Lefebvre, Maxime « la porte étroite vers la puissance européenne », **Diplomatie** n° 47 (novembre- décembre 2010), pp. 38-41.
- Pfaff, William « La missions de l'Amérique ? Réponse à Zbigniev Brzezinski », **Commentaire** n° 106 2004, pp 379-388.
- Réveillard, Christophe « les objectifs géopolitiques des Etats-Unis en Europe de l'Ouest (depuis 1945) », **Revue Française de géopolitique** (2005), pp 251-262.

- commission des affaires étrangères, (De Villepin Xavier), **une politique étrangère commune pour l'Union européenne**, rapport d'information n° 394, le 30 mai 1996.
- Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées (Reiner, Daniel et autres), **quelle Europe pour quelle défense ?**, rapport d'information n° 713, 3 juillet 2013.
- La commission des affaires étrangères (Blum Roland), **l'avenir de la politique étrangère et de sécurité commune et sur son financement**, rapport d'information n 192, France : assemblée nationale, 16 octobre 2007.

- Gonzalez Marquez, Felipe et autres, **projet pour l'Europe à l'horizon 2030, Les défis à relever et les chances à saisir**, (Rapport du groupe de réflexion au Conseil européen), mars 2010.

هـ) الرسائل والمذكرات الجامعية:

- Arslan, Nevzat, **la place de l'identité dans la politique étrangère. Le cas de la Turquie dans la période post 11-septembre 2001**, (Thèse représentée pour obtenir le grade de docteur de sciences politiques), université de Liège, 23 aout 2011.

- Cathelin, Mélanie, **le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement, le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique** (thèse pour le doctorat en science politique), France : Université Montesquieu – Bordeaux IV, 8 décembre 2008.

- Deschaux-Beaume, Delphine, **de l'Eurocorps à une armée Européenne ? Pour une sociologie historique de la politique Européenne de sécurité et de défense (1991-2007)**, Tome 1 (thèse pour le doctorat en sciences politiques), Université Grenoble 2 – Pierre Mendis France, vendredi 5 décembre 2008.

و- المراجع الإلكترونية:

- Anonyme, **Le traité de Lisbonne raconté à tous**, http://www.maisons-europe.eu/document/document/66/Quermonne_Trait__de_Lisbonne_04.02.2010.pdf

- Anonyme, **traité de Maastricht sur l'union européenne**, http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/treaties_maastricht_fr.htm, 15 /10/ 2010.

- Barthélémy COURMONT, Valérie NIQUET et Bastien NIVET, **Quelle évolution de la notion de puissance et de ses modes d'actions à l'horizon 2030, appliqués aux Etats Unis, à l'Europe et à la Chine ?**, http://www.iris-france.org/docs/consulting/2004_puissance.pdf.

- Chabi, Mourad, **introduction à la science politique**, http://fdv.univ-lyon3.fr/moodle/file.php/1/FPV2/Introduction%20au%20droit/Introduction_a_la_science_politique/introductionalsciencepolitique.pdf, 15 février 2013.

- Charillon, Frédéric, **politique étrangère. Nouveaux regards**, <http://www.afsp.msh-paris.fr/activite/sei/ficheskiosksei/kioskcharillon.html>, 2002.

- -----, -----, **la politique étrangère de l'Union européenne à l'épreuve des normes américaines**, <http://conflits.revues.org/740>, 22 mars 2006.

- Conseil de l'Union européenne, **Stratégie de l'UE contre la prolifération des armes de destruction massive**,

http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/fr/misc/78341.pdf , 10 décembre 2003.

- Commission européenne, **l'Union européenne prend un niveau départ 01/12/2009**, http://ec.europa.eu/news/eu_explained/091201_fr.htm, 25 /11/2013.

- Conseil de l'Union européenne, **Stratégie de l'Union européenne visant à lutter contre le terrorisme**, <http://register.consilium.europa.eu/pdf/fr/05/st14/st14469-re04.fr05.pdf> , 30 novembre 2005.

- Conseil de l'Union européenne, **Stratégie de l'UE de lutte contre l'accumulation et le trafic illicites d'armes légères et de petit calibre (ALPC) et de leurs munitions**, http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/fr/misc/78341.pdf, 13 janvier 2006.

- Jules Dufour, **le réseau mondial des bases militaires US**, <http://www.mondialisation.ca/le-r-seau-mondial-des-bases-militaires-us>, 10 Avril 2007.

- Dumont Gérard François, Verluise Pierre, **Atlas de l'Union Européenne élargie** www.diploweb.com, 2008.

- Dumoulin, André, **l'UE-OTAN : Etat des relations et questionnements, recherches internationales**, http://www.recherchesinternationales.fr/RI81_pdf/RI81_Dumoulin.pdf, janvier-mars 2008.

- Fondation Robert Schuman, **le Traité de Lisbonne expliqué en 10 fiches**, <http://www.robert-schuman.eu/fr/dossiers-pedagogiques/traite-lisbonne/10fiches.pdf>, décembre 2009.

- Franck Petiteville, **de la politique étrangère comme catégorie d'analyse des relations internationales**, <http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2003-3-page-59.htm>, juillet 2003

- Lefebvre, Maxime, **l'Union Européenne peut-elle devenir une grande puissance ?** <http://www.robert-schuman.eu/fr/doc/questions-d-europe/qe-247-fr.pdf>], 9 juillet 2012.

- Lewis, Irving, **L'union européenne comme acteur international vingt ans après Maastricht : le service européen pour l'action extérieure et le défi d'une diplomatie cohérente et efficace**, http://rs.sqdi.org/volumes/HS-UE_07_Lewis.pdf.

- Magalhães, Patricia et Terhi Lehtinen, Ferreira et Haccius, Justin, **the EU's common foreign and security policy: opportunities for a more effective EU response to crisis-affected countries in Africa**,

[http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Download.nsf/0/505043B7739229E9C125798B004C802E/\\$FILE/01-22e-pmfthljh.pdf](http://www.ecdpm.org/Web_ECDPM/Web/Content/Download.nsf/0/505043B7739229E9C125798B004C802E/$FILE/01-22e-pmfthljh.pdf), February 2001.

- Maury, Jean-Pierre, **les limites de l'Europe de la défense**, <http://mjp.univ-perp.fr/m/limites.pdf>.

- -----, -----, **Une politique étrangère et de sécurité commune pour l'Europe**, file:///UTOPIA/PESC.htm, mercredi 15 janvier 2003.

- Neframi, Eleftheria, **La politique étrangère et de sécurité commune et l'identité de l'Union européenne**, http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_0066-3085_2004_num_50_1_3824, 2004.

- Orcier, Pascal, **L'OTAN en Europe**, <http://www.nouvelle-europe.eu/l-otan-en-europe>, Lundi 26 avril 2010.

- Petiteville, Franck, **de la politique étrangère comme catégorie d'analyse des relations internationales**, <http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2003-3-page-59.htm>, juillet 2003.

- SANJOSÉ ROCA, MÓNICA, **l'identité Européenne de sécurité et de défense**, http://www.iris-france.org/docs/consulting/2004_puissance.pdf.

- Terpan, Fabien, **politique étrangère, sécurité, défense : la lente progression de l'Europe politique**, <http://www.diploweb.com/forum/terpan1.htm>, juin 2004

- Vidal, Florian, **Le bouclier antimissile : pomme de discorde en Europe**, <http://lemondededemain.wordpress.com/2007/07/18/le-bouclier-antimissile-pomme-de-discorde-en-europe/>, 18 juillet 2007.

قائمة الجداول، الأشكال والخرائط

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
48	توزيع عدد أعضاء البرلمان الأوروبي	الجدول رقم (1)
56	توزيع أصوات الدول الأعضاء داخل مجلس الإتحاد الأوروبي	الجدول رقم (2)
73	مساهمة الدول الأعضاء الخمسة عشر في تحقيق الهدف الشامل لهلسنكي (نوفمبر 2000)	الجدول رقم (3)

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
59	التنظيم المؤسسي للإتحاد الأوروبي	الشكل رقم (1)
61	توزيع ميزانية السياسة الخارجية والأمن المشترك (2006)	الشكل رقم (2)
70	آلية عمل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (هيكل اتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي)	الشكل رقم (3)
109	آلية عمل الدرع الصاروخي الأمريكي	الشكل رقم (4)
120	الفوج الأوروبي للدفاع « l'Eurogroupe »	الشكل رقم (5)

قائمة الخرائط:

الصفحة	العنوان	الرقم
41	الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	الخريطة رقم (1)
108	توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم	الخريطة رقم (2)
113	توسع حلف الناتو في أوروبا	الخريطة رقم (3)

فهرس المحتويات

استهلال.....	I.....
شكر وتقدير.....	II.....
إهداء.....	III.....
قائمة المختصرات.....	IV.....
ملخص.....	V.....
خطة الدراسة.....	VI.....
مقدمة.....	1.....
الفصل الأول: مدخل إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.....	9.....
المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية والأمن المشترك.....	10.....
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	10.....
المطلب الثاني: مفهوم الأمن المشترك.....	15.....
المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.....	20.....
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي.....	20.....
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي وآليات تحقيقها.....	24.....
المبحث الثالث: المسار التاريخي للسياسة الخارجية والأمن المشترك.....	27.....
المطلب الأول: المحاولات الأولى للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة.....	27.....
المطلب الثاني: الأسباب والظروف التاريخية لظهور السياسة الخارجية والأمن المشترك.....	33.....
المطلب الثالث: ما بعد ماستريخت والتعديلات القانونية للمعاهدة (معاهدة أمستردام، معاهدة لشبونة).....	35.....

- 44.....الفصل الثاني: نظام عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي
- 45.....المبحث الأول: الهيكل التنظيمي والمؤسساتي للإتحاد الأوروبي
- 45.....المطلب الأول: المؤسسات الجماعية للإتحاد الأوروبي
- 50.....المطلب الثاني: الأجهزة الخاصة الممثلة لمهام السياسة الخارجية والأمن المشترك
- 55.....المطلب الثالث: نمط اتخاذ القرار داخل جهاز السياسة الخارجية والأمن المشترك
- 60.....المبحث الثاني: الإمكانيات المالية والعملياتية للسياسة الخارجية والأمن المشترك
- 60.....المطلب الأول: القدرات المالية للسياسة الخارجية والأمن المشترك
- 63.....المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)
- 68.....المطلب الثالث: القدرات التنظيمية والعسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع
- 74.....المبحث الثالث: انجازات الإتحاد الأوروبي في مجالي السياسة الخارجية والأمن
- 74.....المطلب الأول: انجازات الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية
- 78.....المطلب الثاني: انجازات الإتحاد الأوروبي في المجال الأمني
- 83.....المطلب الثالث: نموذج الإتحاد الأوروبي على المستوى الدولي
- الفصل الثالث: العراقيل الداخلية والخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك وآليات تجاوزها**
- 90.....
- 91.....المبحث الأول: العقبات الداخلية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك
- 91.....المطلب الأول: الانقسامات الداخلية فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي
- 95.....المطلب الثاني: الإختلالات الهيكلية في عمل السياسة الخارجية والأمن المشترك
- 99.....المطلب الثالث: موقع مسألة الدفاع الأوروبي من السياسة الخارجية والأمن المشترك

105.....	المبحث الثاني: العقوبات والضغوطات الخارجية لعمل السياسة الخارجية والأمن المشترك
105.....	المطلب الأول: النفوذ الأمريكي في أوروبا
110.....	المطلب الثاني: حلف الناتو والإتحاد الأوروبي
113.....	المبحث الثالث: الحلول المقترحة لنجاح السياسة الخارجية والأمن المشترك
113.....	المطلب الأول: الحلول المقترحة لحل المشاكل الداخلية
118.....	المطلب الثاني: الحلول المقترحة لتجاوز الصعوبات الخارجية
123	خاتمة
128.....	الملاحق
132.....	قائمة المراجع
140.....	قائمة الجداول، الأشكال والخرائط